جامعــة غرداية

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

حملة محمد علي باشا على بلاد الشام
(1247– 1256هـ/1831–1841 م)

مذكرة تخرج مقدّمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:
ياسمينة صيتي

إشراف الأستاذ: جلول بوقراف
المشرف المساعد الأستاذ: لخضر عواريب

أعضاء اللجنة المناقشة

د/ الشافعي درويش .....رئيسًا.

أ/ جلول بوقراف .....مشرفًا مقررًا.

د/ لخضر عواريب .....مشرفًا مساعدًا.

أ/ أحمد جعفري.....عضوًا مناقشًا.

الموسم الجامعي: 1436–1437هـ/ 2015–2016 م

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وعرفان

أوجه خالص شكري وعرفاني وتقديري إلى الأستاذ المشرف

بوقراف جلول والأستاذ مساعد المشرف عواريب لخضر، على كل

ما بذلاه معي من جهد فلولا توجيههما النافع ونصحهما الصائب

لما ظهر هذا البحث للوجود، ولا يفوتني أيضا أن أوجه شكري

الخالص الى كل أساتذتي الكرام وعمال مكتبة جامعة غرداية .

كما أشكر كل من شجعني ولو بكلمة طيبة في سبيل إثراء هذا

العمل علمي .

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين اللّذان شجعاني طيلة مشواري الدراسي

إلى إخوتي محمد لمين وعبد الغني وإبراهيم وجمال الدين وأحمد

وكل أفراد العائلة .

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

قائمة المختصرات

أ/– العربية :

المختصرات	الأصل
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
ج	جزء
د ت ط	دون تاريخ الطبع
ص	صفحة
ص ص	صفحات متعددة
ط	طبعة
م	ميلادي
هـ	هجري
مج	مجلد
د د ن	دون دار النشر
د ب ط	دون بلد الطبع

ب/– الأجنبية:

المختصرات	الأصل
P	Page
P P	Pages Continues

مقـــدمـــة

يعتبر موضوع حملات وحروب محمد علي باشا الوالي العثماني على مصر من المواضيع التي استهوت الباحثين في تاريخ المشرق العربي والدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر خاصة حملته على بلاد الشام التي أثرت كثيرا على علاقته مع الباب العالي، فكما هو معروف أنه حاول بسط هيمنته على الأقاليم العربية العثمانية المشرقية وحتى المغربية، وذلك ليحقق طموحاته التوسعية وإنشاء دولة عربية موحدة تحت رايته يرثها من بعده أولاده، وقد كانت حملته على بلاد الشام جزء من سياسته التوسعية.

وتعد حملة محمد علي على بلاد الشام انعكاسا لطبيعة الوضع المزري ومظهرا من مظاهر الضعف والوهن الذي أصاب الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، فقد دخلت الدولة العلية خلال هذه الفترة في عدة مشاكل داخلية في ظل استمرار الهجمات الوهابية على بلاد الشام، ثم ظهور الثورة اليونانية التي انتهت بتدمير أسطولها وأخيرا الحرب مع روسيا التي أنهكت الجيوش العثمانية وأبدت عجزا كبيرا في ساحات القتال، وقد أجبرت الظروف السلطان العثماني محمود الثاني في كل مرة على الاستنجاد بوالي مصر محمد علي باشا الذي كان يملك قوة عسكرية حديثة، واستغل هذا الوالي فرصة ضعف السلطان ومشاكله الداخلية وأخذ يساومه في كل مرة على بلاد الشام إلا أن محاولاته في ضمها بطرق سلمية باءت بالفشل فقرر أخذها بقوة السيف ونتيجة لذلك جرد حملة عسكرية نحوها في خريف سنة 1831م.

لم تكن حرب الشام الأولى والثانية مجرد حرب إقليمية بين السلطان العثماني ووالي مصر، وإنما تعدتها لتصبح حربا دولية بعد تدخل القوى الكبرى التي تدخلت لخدمة وحماية مصالحها وتصفية محمد علي الذي أصبح يشكل خطرا يهدد الكيان العثماني.

1-دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع الموسوم بحملة محمد علي باشا على بلاد الشام (1831-1841)م إلى عدة اعتبارات أهمها :

-الدافع الذاتي والمتمثل في ميلي للفترة التاريخية الحديثة خاصة في تاريخ المشرق العربي في الفترة التي كان فيها تحت الحكم العثماني منذ مرحلة الليسانس، وزاد ارتباطي به بفضل توجيهات الأستاذ المشرف القيمة وحرصه على تكويني في تاريخ المشرق العربي.

- محاولة التعرف على شخصية محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية في مصر، وهي الشخصية التي شغلت الكثير من المفكرين والباحثين، وأثارت جدل كبير بين المؤرخين وتعرضت لانتقادات لا حصر لها.

-المساهمة في التعريف بإحدى أهم وأخطر حملات محمد علي باشا وهي حملته على بلاد الشام من وجهة نظر محايدة تضع الأمور التاريخية في نصابها التاريخي دون ميل إلى أي طرف على حساب الأخر.

2-الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حقبة معينة من تاريخ المشرق وهي الحقبة التي شهدت امتداد الحكم المصري لبلاد الشام، إذ كان لهذه الحقبة أهمية كبيرة جراء ما حصل خلالها من خروج بلاد الشام من الحكم العثماني الذي ظلت تحته منذ القرن السادس عشر الميلادي، والدخول تحت الحكم المصري وهي حكومة حديثة العهد والتي كانت محل تضارب الكثير من المؤرخين حول هذه الفترة التاريخية وهذا الحدث التاريخي.

3-حدود الدراسة :

كان الإطار العام لموضوع حملة محمد علي باشا على بلاد الشام هو:

- **الإطار الزماني** : مرتبط بانطلاق الحملة المصرية نحو بلاد الشام بتاريخ 1831م إلى غاية انسحاب الجيش المصري من بلاد الشام 1841م.

- **أما الإطار المكاني**: فقد حددته ببلاد الشام التي كانت وجهة هذه الحملة التي قام بها محمد علي باشا.

4- إشكالية الدراسة :

تمثلت الإشكالية الرئيسية المعالجة في هذه المذكرة فيما يلي:

ما سبب إصرار محمد علي باشا على ضم بلاد الشام إلى حكمه ؟ وكيف أثرت هذه الحملة على توتر العلاقة بين الدولة العثمانية وبين مصر ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت فيما يلي:

- ما هي مقدمات الحملة المصرية على بلاد الشام وما هي بواعثها ؟

- ما هي مراحل الحملة المصرية ؟

- ما هي المواقف الدولية والمحلية على الحملة المصرية على بلاد الشام ؟

- ما هي نتائج الحملة المصرية على بلاد الشام؟

5-الدراسات السابقة :

إن موضوع الحملة المصرية على بلاد الشام موضوع تطرق إليه الكثير من الباحثين من جوانب متعددة ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- أبو حاكمة أحمد مصطفى، **دراسة علاقة فلسطين بمشروعات محمد علي و إبراهيم باشا في الشام**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف: محمد فؤاد شكري، جامعة القاهرة، مصر، 1 ذي الحجة 1373هـ الموافق ل 31 جويلية 1954م.

- الروقي عايض بن خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية(1831-1839)م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف: محمد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،1985م.

6- المنهج المعتمد :

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بحيث قمت برصد مراحل الحملة وأحداث في بلاد الشام محاولة تحليل أبعادها التاريخية.

7-الخطة المتبعة في هذه الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع أكثر وتبيان أهم جوانبه، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل إلى أربعة مباحث ممهدة لهذه الفصول بفصل تمهيدي تناولت فيه أوضاع السائدة في بلاد الشام قبيل توسعات محمد علي فتطرقت فيه إلى الإطار الجغرافي لبلاد الشام والأوضاع السائدة في بلاد الشام قبيل الحملة وشخصية محمد علي باشا.

-أما الفصل الأول: عنونته ب ""**مقدمات الحملة المصرية على بلاد الشام وبواعثها** "": وتعرضت فيه إلى الجذور تفكير محمد علي في بلاد الشام في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقت إلى الدوافع السياسية والاستراتيجية، والمبحث الثالث تطرقت إلى الدوافع الاقتصادية، وفي المبحث الأخير أشرت إلى الدوافع الاجتماعية.

-أما الفصل الثاني والمعنون ب : "" **الحملة المصرية والمواقف الدولية منها** "":فتعرضت من خلاله إلى التحضير للحملة في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقت إلى مراحل الحملة على بلاد الشام، والمبحث الثالث تعرضت فيه إلى موقف أهل الشام من الحملة، وفي المبحث الأخير أشرت إلى الموقف الدولي ومعاهدة كوتاهية.

- بينما خصصت الفصل الثالث **لدراسة الحركات المضادة لمحمد علي باشا في بلاد الشام وانهيار الحكم المصري:** بحيث تناولت فيه إلى دوافع الحركات المضادة وأسبابها في المبحث الأول وأهم الثورات ضد الحكم المصري المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى الدولة العثمانية وتجدد القتال، وفي المبحث الأخير تطرقت فيه إلى انهيار الحكم المصري في بلاد الشام.

وأنهيت الدراسة بخاتمة والتي كانت عبارة عن حوصلة للنتائج المتوصل إليها خلال الدراسة وفي الأخير مجموعة من الملاحق.

8- التعريف بأهم المصادر والمراجع :

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع :

أ- المصادر المعتمدة :

- **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا** لمؤلف مجهول، حققها أحمد غسان سبانو وقد أفادني بمعلومات مهمة جدا عن الحملة المصرية إلى أن تواريخ الأحداث تكون في بعض أحيان غير دقيقة.

- **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان**، لمؤرخ اللبناني مشاقة ميخائيل، حققه زكار سهيل، وقد أفادني هذا المصدر في معرفة تفاصيل عديدة عن أهم الثورات التي قامت ضد الحكم المصري.

- **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، لفريد بك محمد المحامي، تح: إحسان حقي، وأفادني هذا المصدر في معرفتي بعض التفاصيل عن معاهدة لندن.

ب-المراجع المعتمدة:

- **الحكم المصري في الشام(1831-1841)م**، سالم لطيفة، وهو مرجع مهم للغاية لا يمكن للباحث في تاريخ الحكم المصري في بلاد الشام الاستغناء عنه، وأفادني جدا في معرفة أوضاع بلاد الشام قبيل الحملة المصرية وبواعثها.

- **عصر محمد علي**، الرافعي عبد الرحمن وأفادني في معرفة تفاصيل عن أهم المعارك بين الجيشين المصري والعثماني.

- **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832م**، بركات داود، وهو من أهم المراجع المصرية التي تطرقت بشكل دقيق إلى تاريخ الحملة المصرية على بلاد الشام، وقد أفادني في معرفة المواقف الدولية من الحملة المصرية.

9-صعوبات البحث :

أما عن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فيعرفها كل من عنى بدراسة تاريخ المشرق العربي خلال العهد العثماني، فالبحث في تاريخ بلاد الشام في هذه الفترة الزمنية لم يكن سهلا كما تصورته للأسباب التالية:

- عدم تمكني من الحصول على الوثائق المهمة الخاصة بهذه الفترة.

- الموضوع يتطلب مجالا أوسع للوصول إلى المصادر والمراجع.

- التضارب في المعلومات والآراء في المراجع التي اعتمدت عليها، وتداخل الأحداث والاختلاف في التواريخ في كثير من المصادر، مما صعب في كثير من الأحيان عملية التخلص من ظاهرة التكرار.

- ضعفي في اللغة الأجنبية، وبالتالي كان تطرقي للمراجع الأجنبية طفيف.

- وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في الإلمام بهذا الموضوع، كما إني بذلت قصارى جهدي في إنجازه فإن كنت قد وفيت فذلك من الله تعالى، وإن كنت قد قصرت فتلك طبيعة البشر.

الفصل التمهيدي :

أوضاع بلاد الشام قبيل توسعات محمد علي باشا.

1- الإطار الجغرافي لبلاد الشام .

2- أوضاع بلاد الشام قبيل الحملة المصرية

3- شخصية محمد علي باشا .

1-الإطار الجغرافي لبلاد الشام:

كانت الشام تسمى الشاما أو سوريا، وهو اسم مشتق من اسم أشوري، ذلك أن اليونان لما فتحوا الشام رأوا الأشوريين يتولون أمره فسموه أشورية، وهناك من المؤرخين من يرجع سبب تسمية شام نسبة لتشاؤم بني كنعان، وهناك من ينسب تسميته إلى سام بن نوح لأنه نزل به واسمه بالسريانية شام، ومن المؤرخين من يقول سمي شام لأنه عن شمال الكعبة وهناك من قال سميت الشام شاما لكثرة قراها وتداني بعضها فشبهت بالشامات، وتضم الشام فلسطين وقنسرين وحوارين والأردن وحلب وحماة وعكا وطرابلس...إلخ، «...وإطلاق الشام على دمشق من باب إطلاق العام على الخاص وذلك أن العرب كثيرا ما يسمون المدن القواعد بأسماء أقاليمها، فكانوا يقولون بلا فرق دمشق أو الشام ... »[1].

أطلق اسم بلاد الشام على البقعة الجغرافية التي «...تمتد من حدود فلسطين مع سيناء ومن خليج العقبة جنوبا إلى لواء إسكندرونة المتاخم لمنطقة كيليكيا شمالا، ومن ساحل البحر المتوسط غربا إلى البادية السورية حتى منطقة البوكمال على ضفاف الفرات شرقا، وتفصل شبه جزيرة سيناء بلاد الشام عن مصر لكنها لا تشكل حاجزا بينهما، كذلك تشكل منطقة كيليكيا شمالا امتدادا لبلاد الشام يوصلها بسلسلة جبال طوروس وتشكل صحراء النفوذ امتدادا للبادية السورية وتصلها بمنطقة حائل شمال هضبة نجد... »[2].

1 علي محمد كرد، **خطط الشام**،ج1، ط2، مكتبة النوري، دمشق، 1403هـ، 1983م، ص ص 7،8.

2 جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م**، ط2، شركة المطبوعات التوزيع والنشر، لبنان، 2012، ص9.

2-الأوضاع العامة في بلاد الشام قبيل الحملة المصرية:

أ- الوضع الإداري :

دخلت بلاد الشام تحت الحكم العثماني في القرن السادس عشر بعد معركة مرج دابق الشهيرة التي نتج عنها سقوط دولة المماليك[1] على يد السلطان العثماني سليم الأول [2] بعد دخول العثمانيين إلى بلاد الشام ضموا أغلب مدنها، غير أنهم لم يحدثوا تغييرات جذرية في الأوضاع الإدارية للمنطقة حيث قسمت إداريا وعسكريا إلى ثلاث ولايات رئيسية وهي: حلب دمشق طرابلس، وكانت دمشق مركز بلاد الشام لأنها كانت تقع على طريق الحج وأوسع ولاياتها وأكثرها سكانا، وكان على رأس كل ولاية أمير يتولى شؤونها وكل والي مستقل عن الآخر، وكانت مدة حكمه سنة واحدة قابلة للتجديد، كما قسمت الولايات إلى وحدات إدارية أصغر تسمى لواء أو سناجق ويعين على رأس كل لواء مسؤول أو متسلم وفي القرن السابع عشر أعيد التقسيم الإداري وأضيفت ولاية صيدا أما بالنسبة للمقاطعات فقد أقروا الحكم للعائلات المحلية [3].

---

1 **المماليك**: هم عبيد ذو أجناس والقوميات مختلفة، جلبهم النخاسون من بلاد القوقاز إلى مصر حيث كانوا جنودا في عهد الأيوبيين، ثم استولوا على الحكم إثر وفاة أخر السلاطين الأيوبيين في سنة 1249م، وقد عرفوا باسم المماليك البرجية لأنهم سكنوا في أبراج قلعة الجبل تمييزا لهم عن البحرية الذين كانوا يسكنون جزيرة الروضة ، حكموا مصر وبلاد الشام لمدة ثلاث قرون واستمروا إلى غاية القرن السادس عشر وسقطت دولتهم على يد السلطان العثماني سليم الأول في معركة مرج دابق ثم قضا عليهم محمد علي باشا نهائيا في مذبحة القلعة عام سنة 1811م، ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر والنظم السياسية والإدارية**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص ص 165-168.

2 **سليم الأول** :هو سليم بن بايزيد الثاني، ولد في سنة 1480م وهو السلطان العثماني التاسع كان واليا على طرابزون قبل توليه الحكم، جلس على العرش العثماني في سنة 1512م بعد أن عزل والده بمساعدة الإنكشارية ثم قضى على جميع إخوته المنافسين له في الحكم، قام بفتوحات عديدة خاصة في المشرق العربي حيث قضى على الصفويين في معركة جالديران في 1515م، ثم قضى على المماليك فضم الشام ومصر بين سنتي(1516-1517)م، ثم ضم الحجاز فلقب بخادم الحرمين الشريفين وخليفة المسلمين، فكان أول سلطان عثماني حمل هذا اللقب، توفي في سنة 1520م وعمره أربعة وخمسين سنة قضى منها 8 سنوات في الحكم وقام بإنجازات عظيمة وخلفه ابنه سليمان الأول.للمزيد أنظر: أصاف بك يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن** تقديم:محمد زينهم محمد عزب، ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م،ص ص 56-59.

3 أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986،ص77.

أما بالنسبة للشؤون القضائية فقد عين العثمانيون قاضيا في كل لواء، وكان في كل ولاية مجلس شورى مؤلف من بعض علماء المسلمين وأعيان وأهل النفوذ يتولى رأسته الوالي ومهمته النظر في الأمور المالية وغير ذلك من المهام [1].

وكان الحكم في بلاد الشام حكما لا مركزيا حيث يمنح الأمير أو الحاكم مقاطعة لحكمها وعليه أن يقدم للسلطان ضريبة على مقاطعته، وهو ملزم بتأمين الأمن فيها، وأن يمد الدولة العلية بعدد من المقاتلين كلما احتاجت لذلك، وكان الأمير يعين من السلطان أو الوالي، وإمارة المقاطعة لم تكن وراثية بداية الأمر ثم تطورت فيما بعد وأصبحت وراثية وفي حالة ما إذا انحرف الأمير في ولاءه للعثمانيين يعزل[2].

ب- الوضع السياسي:

كانت بلاد الشام منذ مستهل القرن التاسع عشر عرضة لتهديدات وأخطار خارجية من الأقاليم المجاورة والتي تمثلت أولا في المد الوهابي [3] الذي هدد حدود بلاد الشام الجنوبية وجعل قوافل الحج في خطر كبير، كما وصل تهديدهم إلى ولاية دمشق حيث قاموا بالإغارة عليها أكثر من مرة، وللتخلص من هذا الخطر عينت الدولة العثمانية عدة ولاة للقضاء على الوهابيين وتأمين طريق الحج لكن دون جدوى، واستمر هؤلاء في سيطرتهم على طرق الحج إلى أن قضى عليهم محمد علي باشا نهائيا[4].

---

1 مرفت أسعد عطا الله، **العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص128.

2 علي كرد، المرجع السابق، ج 2، ص224.

3 **الحركة الوهابية**: هي أول حركة إصلاحية ظهرت في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر الميلادي، وقد أطلق عليها خصومها تسمية الوهابية نسبة إلى صاحبها محمد بن عبد الوهاب(1703-1792)م، أما أنصار هذه الدعوة فيسمون أنفسهم بالموحدين ومبدؤهم العودة إلى القرآن والسنة أي الدعوة إلى عقيدة التوحيد الصافية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك البدع، أما الآن فيسمون بالسلفيين للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة لأنجلوا المصرية، القاهرة، ج1، 1980، ص 9.

4 ليندا شيلشر، **دمشق في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، تر :عمرو الملاح ودينا الملاح، ط1،دار الجمهورية، سوريا، 1998م،ص ص 52،53.

كما عرفت بلاد الشام سلسلة من الاضطرابات منذ العشرينيات من القرن المذكور حيث تنافس الولاة العثمانيين من أجل بسط نفوذهم والتفرد بالحكم ومن ذلك الصراع الذي نشب بين درويش باشا حاكم دمشق وعبد الله باشا[1] حاكم صيدا الذي كان يرغب في بسط نفوذه في دمشق، وتفاقم الخلاف والعداء بينهما ليتطور إلى صدام مسلح، ففي ماي 1822م غزا عبد الله باشا مناطق درويش باشا وهزم جيوشه، ونتيجة لذلك تدخل الباب العالي وعزل عبد الله باشا من منصبه وأسند ولايته إلى خصمه، كما أن الولاة العثمانيين تحالفوا ضده وكادوا أن يفتكوا به لولا تدخل والي مصر لدى الباب العالي وطلب العفو له فعفى عنه السلطان نتيجة لذلك [2].

ولم يكن الوضع في ولاية حلب أحسن من دمشق فقد تولى الحكم فيها في النصف الأول من القرن التاسع عشر سبعة وعشرون واليا لم تتجاوز مدة حكم أغلبهم السنة الواحدة أو السنتين، وفي عهد مصطفى باشا كان الصراع على أشده بين الإنكشاريين والأشراف في حلب من أجل السلطة ونتج عن هذا الصراع مقتل عدد كبير من الأشراف واستمر هذا الوضع إلى غاية أن قام الوالي محمد

1 **عبد الله باشا** :عائلته من أصول مملوكية، ولد في عكا وأمضى معظم سنواته فيها وهذا ما يميزه عن باقي ولاة صيدا العثمانيين، والده علي آغا، كان من كبار مماليك الجزار، تولى منصب الخزندار في عهده ومنصب الكتخدا في عهد سليمان باشا الذي خلف الجزار في حكم صيدا، وبعد وفاة علي آغا عين ابنه عبد الله باشا كتخدا، وفي سنة 1819م توفي سليمان باشا فانتقلت سلطة عكا إليه، قدم خدمات عديدة للسلطان العثماني محمود الثاني من أجل التقرب منه، ومن ذلك أنه نجح في إخماد ثورة القدس التي قامت في سنة 1825م ضد والي الشام مصطفى باشا، فتعزز مكانه أكثر وكافأه السلطان العثماني على خدماته بمنحه ولاية طرابلس الشام بالإضافة إلى ولاية صيدا في عام 1826م، ثم ضم السلطان لحكمه ألوية جنين ونابلس والقدس في سنة 1830م، وبذلك أصبحت أنحاء فلسطين من الحدود المصرية إلى جبل لبنان، ومن نهر الأردن حتى البحر المتوسط تحت حكمه، وفي نفس العام تعرضت ولايته للغزو المصري، ووقع في الأسر القوات المصرية بعد سقوط عكا في سنة 1832م، ثم أرسل إلى مصر ومن تم الإستانبول، ثم ذهب إلى الحج وتوفي هناك في حوالي سنة 1834م. أنظر :عادل مناع، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800–1918)م**،ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995م،ص ص 265-271.

2 خالد محمد صافي، **الحكم المصري في فلسطين(1831–1841)م**، تر: تحسين عليان، ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2010، ص28.

جلال باشا بالقضاء على زعماء الإنكشارية، وقد أثر هذا الصراع كثيرا على الحركة التجارية بالولاية [1].

وفي وسط الشام ثار أهل القدس في سنة 1825م ضد والي دمشق مصطفى باشا نتيجة الضرائب الفادحة التي فرضها بالإضافة إلى فشله في تأمين طريق الحج ولم تنطفئ ثورتهم إلا بعد أن تنازل الوالي وألغى الضرائب، وفي 1829م عمت الثورات ناحية نابلس بسبب الضرائب التي فرضها الولاة العثمانيين ومحاولات التجنيد الإجباري ولم تتوقف الثورة إلا بعد تدخل عبد الله باشا الذي نجح في تهدئة الأوضاع وقبيل وصول الحملة المصرية عمت الثورات مختلف أنحاء البلاد فقامت ثورة عظيمة في دمشق ضد الوالي سليم باشا 1830م بسبب فرضه للضرائب لسد نفقات الجيش العثماني وقرار التجنيد واستعمال القوة في جباية الضرائب، فثار أهل المدينة ضده وانتهى الأمر بقتله [2].

ج- الوضع الاقتصادي :

كان اعتماد اقتصاد الشام على الزراعة وقد كان نظام الإقطاع سائد في كل بلاد الشام وتركزت معظم ملكية الأراضي بأيدي الولاة والأعيان والمشايخ الذين كانت لهم حرية التصرف بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبالرغم من أن الزراعة كانت تعتبر المورد الرئيسي لمعظم سكان بلاد الشام فإنها كانت تقليدية جدا وتعتمد على وسائل بسيطة ونظام ري بدائي متخلف يعتمد على مياه الأمطار فحسب ولم يقم الولاة العثمانيون بأية مبادرة للاصطلاح أو تحسين وسائل الزراعة والري وكان الفلاح يعمل في الأرض ولا يملكها فتكون الحقوق كاملة في الأرض للملاك ولا ينال هو إلا القليل الذي بالكاد يسد حاجاته، كما عانى هؤلاء الفلاحين من عذاب العقوبات التي سلطها عليهم الملاك من ضرب وسجن وجلد ولذلك فقد عاشوا حياة قاسية في ظل هذا النظام تحت رحمة الملاك والإقطاعيين[3].

1 أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1406هـ-1986م،ص 338.

2 ليندا شيلشر، المرجع السابق، ص 54.

3 لطيفة سالم، **الحكم المصري في الشام(1831-1841)م**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص 139،140.

ومن المحاصيل الزراعية الأكثر انتشارا في بلاد الشام، زراعة الحبوب والتي تركزت بشكل كبير في سهول حوران وسهول حماة، كما اهتم السوريون بزراعة بعض الزراعات الصناعية كالقطن والتبغ والسمسم الذي كان يستعمل لصناعة زيت الإضاءة [1].

واهتم الفلاحون بغرس الكروم وأشجار التين وأشجار الزيتون الذي تعددت أغراضه في الاستهلاك وصناعة الصابون والإضاءة، كما اعتنوا بزراعة أشجار الفواكه، فخصصت لها مساحات معتبرة لزراعة الحمضيات والجوز بالإضافة إلى زراعة التوت التي ارتبطت بالحرير[2].

أما بالنسبة للصناعة فقد اقتصرت على الصناعات الحرفية اليدوية وتميزت المدن بطابع خاص وهو الطائفة والتي تضم أرباب حرفة واحدة منظمة ورؤساء، وكانت كل صناعة ترتكز في حي معين من المدينة أو في سوق معين، ومن أهم الحرف التي كانت منتشرة في المدن السورية، توجد الحدادة والصباغة والدباغة والحياكة من صوف وحرير وكانت صناعة الحرير من أهم الصناعات الشامية القديمة، بالإضافة إلى صناعة الأسلحة وأعمال البناء والإسكافية، وحرفة الصيد في المدن الساحلية، كما اشتغل اليهود والنصارى مدرسين وكتابا لدى الولاة العثمانيين والأمراء والمشايخ، وكانت هناك حرفة المكاربة وتخصص أصحابها في نقل البضائع والسلع من مكان إلى آخر [3].

تميزت الصناعات الحرفية في بلاد الشام بالجودة والإتقان، إلا أنها واجهت منافسة الصناعات الأجنبية التي تميزت بسعرها الزهيد، فأهل الشام كانوا يميلون إلى استهلاك المنتوج الأجنبي الزهيد رغم جودة المنتوج المحلي[4].

1 عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**،ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص12.

2 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص 155-162.

3 عبد الله حنا، نفس المرجع، ص 9.

4 مرفت أسعد عطا الله، نفس المرجع، ص ص 158-161.

وبالنسبة للتجارة في بلاد الشام فقد امتهنها أهل الشام منذ القدم وكانت هناك التجارة الداخلية والتي كانت تتم محليا بين القرى عن طريق تبادل المحاصيل الزراعية أو في الأسواق الأسبوعية والتي تكون مزودة بمنتجات صناعية مختلفة ومحاصيل زراعية عديدة [1].

كما أقام أهل الشام علاقات تجارية مع الأقطار الخارجية، فنشطت حركة المبادلات التجارية مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ومصر وحتى المغرب العربي، وفي نفس الوقت نشطت المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية، ومن أهم المنتجات التي كانت تُصدَّر من الشام نحو الخارج (الحرير، والصابون والزبيب، والصوف ...)، وفي المقابل يستورد السوريون (الورق، ولحديد، والنحاس ...الخ)، ولكن التجارة الخارجية في العهد العثماني وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديين أصبحت بيد الأوروبيين، بالإضافة إلى بعض المسيحيين واليهود، وقد أدى ذلك إلى انتشار المنتجات الأوروبية بشكل كبير في الأسواق الشامية فتضرر الحرفيون والتجار السوريون[2].

د- الوضع الاجتماعي :

امتازت بلاد الشام بتنوع سكانها عنصريا ودينيا، وكان ذلك التنوع سببا في عدم استقرارهم فقد قامت حروب أهلية في كثير من الأحيان، فكان أغلب أهلها مسلمون على المذهب السني الشافعي والحنفي الذي هو المذهب الرسمي للعثمانيين إضافة إلى المذاهب الإسلامية الأخرى كالشيعة الجعفرية والإسماعيلية الدروز[3] والنصيرية[4] والعلويين، هناك المسحيين وتتمثل طوائفهم في الأرثوذكس والموارنة

1 عبد الله حنا، المرجع السابق، ص 11.

2 ليندا شيلشر، المرجع السابق، ص85.

3 **الدروز**: وهي فرقة إسماعيلية تميزت بطابع الباطنية فعقيدتهم لا يعلمها غيرهم من الفرق الإسلامية، اختلف في أصلهم فهناك من يرى أنهم من أصل فارسي، وهناك من يقول أنهم من أصل عربي خالص، تعرضت هذه الطائفة للاضطهاد والضغط من المماليك والعثمانيين وذلك لأنهم اعتبروهم منحرفين عن الدين الإسلامي، عرف الدروز بالولاء الشديد للجماعة والتضامن والميل للاستقلالية للمزيد أنظر: مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص141 -145.

4 **النصيرية**: وهي طائفة قريبة من الإسماعيلية المذهب وهي من أهم الطوائف الدينية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر تسكن في القسم الشرقي من الجبال بين لبنان ونهر العاصي وقد عرفت هذه الجبال باسمهم، وقد عاش هؤلاء في عزلة تامة تحت حكم شيوخهم

والكاثوليك، بالإضافة إلى اليهود[1].

وقد اختلف توزيع هؤلاء في البلاد فسكن المسلمون والأكراد والأرمن في المدن فحين سكن العلويين والدروز في الجبل وتمركز النصارى واليهود في حلب وبيروت، وقد كان هذا التنوع سببا في عدم تكوين وحدة إدارية لبلاد الشام خلال العهد العثماني، لذلك نجد أنها اتسمت بكثرة التناحر والتباغض بين مختلف الطوائف وأحيانا بين أبناء الملة الواحدة خاصة في المناطق الجبلية[2].

3- شخصية محمد علي باشا :

أ-ميلاده ونشأته:

ولد محمد علي باشا في مدينة قوله[3]من بلاد مقدونيا في سنة 1182هـ الموافق لـ 1769م، والده إبراهيم أغا كان جنديا عثمانيا من أصل ألباني توفي في سن مبكر فتولى عمه طوسون رعايته، وبعد وفاته كفله حاكم قوله حتى بلغ سن الثامنة عشر، فتعلم الفروسية والقتال بالسيف، ثم تزوج من إحدى قريبات حاكم المدينة [4].

خدم حاكم قوله واستطاع نيل إعجابه ورضاه وذلك بفضل نجاحه في الأعمال الموكلة له، فقد كان يرسله لجباية الضرائب من المناطق الرافضة لتسديدها، كما اشتغل بتجارة الدخان فربح منها الكثير وقد أتاحت هذه المهنة لمحمد علي الاتصال بالأوروبيين، فكان كثيرا ما يرافقهم واستفاد الكثير منهم [5].

=الإقطاعيين . أنظر عمر الإسكندري، سليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 182 .

1 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص 130-147.

2 سالم لطيفة، المرجع السابق، ص ص 31،32.

3 **قوله**: هي بلدة قديمة في مقدونيا وطن لإسكندر الأكبر واسمها عند اليونان نيابولس أي البلدة الجديدة، وهي واقعة على بحر جزائر الروم. للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 390 .

4 إلياس الأيوبي، **محمد علي سيرته وأعماله وآثاره**، ط1، شركة هندوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 12-15 .

5 محمد شفيق غربال، **محمد علي الكبير**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 12 .

ب- انتقاله إلى مصر:

انخرط محمد علي في سلك الجندية وترك تجارة الدخان، بعد ما كسدت بسبب الحروب الفرنسية وهنا يبدأ طور جديد في حياة محمد علي، ففي سنة 1799م اجتاح الفرنسيون مصر فأعلن السلطان العثماني سليم الثالث[1] الحرب على فرنسا وأعطى أوامره بحشد الجيوش من كل أنحاء الدولة للإسهام في إخراجهم من مصر فأرسل حاكم قوله فرقة من 300 جندي متطوع وعين محمد علي نائب قائد هذه الكتيبة التي جندت لتنضم إلى الجيش العثماني في مصر، وبعد وصول هذه الأخيرة إلى مصر انضمت إلى القوات العثمانية وشارك محمد علي في عدة معارك ضد الفرنسيين، وأبدى شجاعة مذهلة كانت سببا في ترقيته إلى رتبة قائد جيش بعد مدة قصيرة من وصوله[2].

وبعد خروج الفرنسيين من مصر نُصِّب محمد علي قائد على أربعة آلاف جندي ألباني واستقر بشكل نهائي في مصر وكان يلاحظ عن كثب ذلك الصراع الحاصل في مصر بعد الحملة الفرنسية بين المماليك والعثمانيين والإنجليز[3].

ج- وصوله للسلطة:

خرجت الجيوش الفرنسية من مصر في سبتمبر 1801م فصارت مصر مسرحا للتنافس العثماني المملوكي، فالأتراك يريدون أن يستعيدوا مصر ولاية عثمانية مباشرة والمماليك يريدون حكم مصر، أما

1 **سليم الثالث**: هو سليم بن مصطفى الثالث ولد سنة 1762م، تولى الحكم بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول عام 1788م، اهتم بالإصلاحات وتقوية الأسطول، وفي عهده تحالفت روسيا والنمسا ضد الدولة العثمانية فحاربتهما، واستمرت الحرب إلى غاية عقد معاهدة الصلح في سنة 1791م التي حصلت روسيا بموجبها على بلاد القرم وفي عهده غزت فرنسا مصر 1799م وثار ضده الإنكشارية والعلماء بسبب ادخال أنظمة جديدة في المجال العسكري عزل عام 1807م، وتوفي في سنة 1808م وعمره حوالي 40 سنة.أنظر:محمد فريد بك المحامي،المصدر السابق، ص ص 363-373.

2 ناصر الأنصاري، المرجع السابق، ص 215 .

3 محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**،ط1، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة،1996، ص 31 .

الإنجليز فانسحبوا وأخذوا معهم الزعيم المملوكي محمد بك الألفي[1] إلى لندن في جوان 1801م وعين العثمانيون خسرو باشا[2] واليا على مصر وقد واجه هذا الأخير العديد من الصعوبات منذ بداية توليه الحكم فالجهاز الإداري منهار والخزينة فارغة ومحاولات المماليك في الانفراد بحكم مصر والسيطرة عليها مستمرة [3]

وكان أول شيء حاول خسرو باشا القيام به هو القضاء على المماليك، فأرسل حملة بقيادة طاهر باشا ففشلت في مهمتها، ثم أعد حملة أخرى لنفس الغرض لكن هذه المرة بقيادة محمد علي باشا ففشلت هي الأخرى في المهمة الموكلة لها [4].

فأغضب إخفاق محمد علي باشا في القضاء على المماليك الوالي الجديد فأراد معاقبته، ولذلك استدعاه لمحاكمته، فأبى محمد علي الحضور فكانت تلك الحادثة بداية الخلاف بينهما، لذلك صمم خسرو باشا على القضاء على محمد علي إلا أن الظروف شاءت غير ذلك، فقد قام الجنود الأتراك بالتمرد ضد الوالي بسبب تأخر رواتبهم، فثاروا وحاصروا الخزانة ونهبوا القاهرة وسلبوها، فاعتصم الوالي

1 **محمد الألفي بك**: ولد حوالي عام 1751م، وهو من أصل جركسي، أحضره التجار لبيعه في مصر في عام 1775م، فاشتراه أحمد جاويش المعروف بالمجنون ثم باعه إلى سليم أغا الغزاوى وهو بدوره أهداه إلى مراد بك نظير ألف اردب من الغلال لذلك سمه بالألفي و جعله مساعده الخاص ثم أعتقه وجعله حاكما بالشرقية أشتهر بالفجور وإساءة للناس، أكثر من شراء المماليك ليقوى مركزه، وبعد أن امتد سلطانه لعدة جهات أنشاء لنفسه قصر بالأزبكية، شارك في معركة إمبابا ضد نابليون، وكان يميل إلى العثمانيين عندما حضروا إلى مصر أثناء الحملة الفرنسية وبعد خروج الفرنسيين انتقل محمد الألفي في ولائه بين الفرنسيين والإنجليز والعثمانيين حتى استقر الألفي في النهاية وتحالف مع الإنجليز وسافر إلى لندن ثم عاد في سنة 1803م، توفي في سنة 1806م. للمزيد أنظر: محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، ص ص 23-25.

2 **خسرو باشا**:يسمى في بعض المصادر التاريخية الصدر الأعظم، ولد في شمال القوقاز عام 1776م، قدم إلى إستانبول صغير في السن، تولى وظائف عديدة في الدولة العثمانية وإلى أن ارتقى إلى المنصب والي مصر عام 1801م، بعد انسحاب الفرنسيين منها، كما تولى مناصب عديدة مثل منصب قائد البحرية العثمانية خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني، وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول، عين صدر أعظم واستمر في منصبه حتى عام 1841م، توفي عام 1855م. للمزيد أنظر: عصام عبد الفتاح، **حكاية رجل سبق عصره أيام محمد علي عبقرية الإرادة ...وصناعة التاريخ**، الشريف ماس للنشر والتوزيع، د ت ط، مصر، ص 9.

3 محمد صبري، المرجع السابق، ص 31 .

4 عمر عبد العزيز عمر،**دراسات تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، 1517-1956م، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1989 ص191.

بالقلعة خشية من أن يفتك به الثائرون، وفي ماي 1803م تمكن هذا الأخير من الخروج متخفيا من القاهرة، وبعد فراره مباشرة عين طاهر باشا واليا مؤقتا حتى يعين الباب العالي بديلا لخسرو باشا، وواجه هذا الوالي نفس المشاكل التي واجهها الوالي السابق فلم يتمكن من دفع رواتب الجند فقتل بعد مدة قصيرة من تنصيبه على ولاية مصر[1].

بعد مقتل طاهر باشا سيطر المماليك على مصر ونصبوا زعيمهم المسمى عثمان بك البرديسي[2] وبفضل ذكاء محمد علي الخارق والحنكة الكبيرة والطموح اللامحدود عمل على استمالته والتحالف معه وتزامنت فترة تولي البرديسي حكم مصر مع وصول محمد الألفي زعيم المماليك الثاني من إنجلترا، وقد خشي محمد علي من وصول هذا المنافس، فعمل على إيجاد النفرة بينه وبين البرديسي، ثم اتفقا معا على التخلص منه، فقام بإعداد العدة من أجل ذلك ثم سارا إلى المنوفية حيث يوجد، وقد تمكنا من الفتك بمعظم رجاله، أما هو فقد استطاع الفرار إلى بلاد الشام[3].

بعد التخلص من الألفي تفرغ محمد علي للبرديسي، فحاول إيجاد وسيلة للقضاء عليه حتى تخلو له الساحة من المنافسين، فعمل على استمالة قلوب سكان مصر، ثم قام بتحريضهم ضده، فأخذوا يطالبونه بدفع رواتبهم، فلم يكن عليه سوى فرض الضرائب على الأهالي فثار عليه سكان القاهرة وكان محمد علي يتظاهر بمعارضته لسياسة البرديسي الجبائية فزاد ذلك من محبة الناس له والالتفاف حوله وفي 12 مارس 1804م حاصر محمد علي باشا والأهالي البرديسي في قصره وتمكنوا من دخوله إلا أنهم لم يتمكنوا من القضاء عليه حيث تمكن من الفرار إلى بلاد الشام[4].

---

1 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، 1996، ص 115 .

2 **عثمان بك البرديسي**:هو عثمان بك البرديسي المرادي أحد مماليك مراد بك سمي بالبرديسي لأنه تولى كشوفية في برديس بقبلي فعرف بذلك الاسم واشتهر به، كان ظالما غشوما وطائشا، سيء التدبير، مرض ومات بالمنفلوط سنة 1806م، ودفن هناك. للمزيد أنظر: خليل أحمد الرجبي، **تاريخ الوزير محمد علي باشا**، تح: دانيال كريسيليوس وآخرون، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997، ص 79 .

3 محمد صبري، المرجع السابق، ص ص 31،32 .

4 عمر الإسكندري، سليم حسن، نفس المرجع، ص 118 .

وبذلك تكون الساحة قد خلت لمحمد علي من المنافسين إلا أنه لم يتسرع في الانفراد بحكم مصر بل تظاهر بعدم الجري وراء مصالحه الخاصة، فنصح العلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الإسكندرية واليا على مصر ونصب هذا الأخير في أواخر سنة 1804م.

وكان مصير هذا الوالي كمصير سابقيه فقد ثار عليه سكان القاهرة بسبب الضرائب الفادحة التي فرضها عليهم وحاصروه في قلعته وطالبوا برحيله وكان محمد علي جزءًا من القوة التي فرضت الحصار على الوالي، وفي تلك الفترة عين السلطان العثماني محمد علي واليا على جدة في ماي 1805م لإبعاده عن مصر ولكنه تجاهل الأمر السلطان وبقي في مصر[1].

بعد ذلك اجتمع علماء مصر ومشايخها وعلى رأسهم الشيخ عمر مكرم [2]وبايعوا محمد علي باشا واليا على مصر بعد أن تعهد بأنه سوف يسيرها وفقا لأحكام الشرع والعدالة واستشارتهم في شؤونها وكتبوا إلى الباب العالي يخبروه بذلك، فأصدر السلطان العثماني فرمانا بتوليه محمد علي باشا على مصر ووصل هذا الفرمان إلى مصر بتاريخ 10 ربيع الثاني 1220هـ الموافق لـ8 جوان 1805م[3].

لم يعجب هذا الأمر الإنجليز فهم كانوا يريدون محمد الألفي واليا على مصر، فطلبوا من السلطان العثماني نقله إلى ولاية أخرى، فأصدر على إثر ذلك فرمان تعينه واليا على سلانيك، ولكن علماء مصر أصروا على بقائه فكتبوا إلى الباب العالي برغبتهم الشديدة في بقاء محمد علي واليا عليهم، وبفضل

1 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة، 1798-1849م**، ج1، ط1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934م، ص ص78،79 .

2 **عمر مكرم**: ولد عام 1755م بمدينة الأسيوط بمصر من أسرة شريفة تنتسب إلى آل البيت، درس بالأزهر واهتم بجمع الكتب، فكون مكتبة كبيرة دخل إلى الميدان السياسي في سنة 1791م فأصبحت له علاقة بالولاة العثمانيين، شارك في ثورة القاهرة التي قامت ضد الفرنسيين، كما نظم المقاومة الشعبية ضد الإنجليز سنة 1807م وهذا ما زاد من مكانته بين المصريين إلى أن نفاه محمد علي إلى دمياط سنة 1809م ثم إلى طنطا التي توفي بها عام 1822م.أنظر: جاد طه، **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 46.

3 عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، **عجائب الأثار في التراجم والأخبار**، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج3، ط6، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ص 521،522 .

مكانة هؤلاء لدى السلطان قبل طلبهم وأرسل فرمانا ينص على تثبيته وفي شعبان 1221هـ الموافق لـ6 نوفمبر 1806م وصل فرمان تنصيب محمد علي واليا على مصر[1].

كان الحظ إلى جانب محمد علي باشا فقد توفي الألفي في 18 نوفمبر 1806م، ثم توفي عثمان البرديسي في 31 ديسمبر 1806م، فلم يبق لمحمد علي من منافس على حكم مصر سوى بعض المماليك الضعاف[2].

وبعد شهور من توليه الحكم تعرض محمد علي لخطر من الخارج حيث أرسلت بريطانيا حملة إلى مصر بقيادة الجنرال فريزر وسيطرت على الإسكندرية ثم توجهت إلى القاهرة فوجدت مقاومة شعبية قادها عمر مكرم، وهزمت القوات الإنجليزية في عدة معارك أهمها (رشيد والحماد...)، بعد ذلك سحبت إنجلترا قواتها، وبذلك تفادى محمد علي خطرا كبيرا كاد يهدد حكمه[3].

بعد انسحاب الحملة الإنجليزية من مصر التفت محمد علي لتنظيم مصر وإصلاحها، ولكنه ظل يشعر بثقل الرقابة الاجتماعية التي فرضها عليه علماء مصر من خلال عمر مكرم نقيب الأشراف الذي رأى فيه الباشا عائقا أمام إصلاحاته، فقام بنفيه إلى طنطا وبقي بها حتى توفي في سنة 1822م[4].

ثم تفرغ للمماليك الذين كان يرى فيهم أكبر عائق للإصلاح على اعتبار أنهم يشكلون قوة لها جذورها في مصر باستطاعتها تأليب الأوضاع وإثارة الفتن ضده، لذلك دبر لهم مؤامرة في 1 مارس 1811م عرفت عند المؤرخين بمذبحة القلعة والتي تمكن من خلالها التخلص من المماليك وإحكام سيطرته

1 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص 123. أنظر الملحق رقم (01)

2 محمد صبري، المرجع السابق، ص 33 .

3 عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص 75 .

4 سليمان الغنام، **سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا(1811-1840)م قراءة جديدة**،ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص 21.

على مصر وبذلك خلى الجو لمحمد علي وشرع في حملة إصلاحات واسعة[1].

وخلاصة القول أن الأوضاع والظروف وخاصة السياسية والاجتماعية المضطربة التي سادت بلاد الشام قبيل الحملة المصرية ساهمت في تهيئة الأجواء لأي غازي أو حاكم آخر طامع في خيرات البلاد وهذا ما فتح شهية محمد علي باشا والي مصر في التطلع مبكرا إلى هذه المنطقة مغتنما حالة الاضطراب السياسي والتشرذم بين حكامها وسوء علاقتهم بالباب العالي قاطعا الطريق عن أي حاكم بها حيث بدأ في تنفيذ عمله هذا مطلع سنة 1831م بإرسال حملة عسكرية.

1 جورج يانج، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل**، تح: أحمد علي شكري، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1996م، ص 72.

الفصل الأول:

مقدمات الحملة المصرية على بلاد الشام وبواعثها.

1- جذور تفكير محمد علي في بلاد الشام.

2- البواعث السياسية والاستراتيجية .

3- البواعث الاقتصادية.

4- البواعث الاجتماعية .

1-جذور تفكير محمد علي في بلاد الشام:

أظهر محمد علي باشا والي مصر اهتمامه ببلاد الشام منذ مطلع سنة 1810م، فكان يتصيّد الفرص من أجل التدخل في شؤونها وأمورها الداخلية لذلك قام بتكوين علاقات صداقة مع ولاة فلسطين والشام وحتى مشايخها وأمرائها وأعيانها وذلك من أجل بسط نفوذه في المنطقة بطرق غير مباشرة والتمهيد للاستيلاء عليها، وفي سنة 1225هـ-1810م ظهرت فرصة للباشا تمكنه من التدخل في شؤون المنطقة، وذلك عندما لجأ إليه أحد ولاة إيالات الشام وهو يوسف باشا كنج[1] والي دمشق بعد أن عزله السلطان العثماني إثر فشله في القضاء على الوهابيين الذين هاجموا منطقة الحوران واتهمه بالتحالف معهم، فرحب به والي مصر ومنحه الحماية والأمان كما وعده بإرجاعه إلى منصبه ومنذ ذلك الوقت أخذ الباشا في السعي للحصول على العفو، وكان هذا الأخير ينوي استعمال والي دمشق كوسيلة لتحقيق طموحاته التوسعية في المنطقة [2].

وفي تلك الفترة كانت الحدود الجنوبية لبلاد الشام تتعرض لهجمات عنيفة من الوهابيين الذين كان يقودهم محمد بن سعود أمير الدرعية [3]، وكانوا قد تمكنوا من الاستيلاء على المراكز الإسلامية مكة والمدينة سعوا لضم بلاد الشام والعراق، وسيطروا على الطرق المؤدية للحج ثم منعوا أهل الشام وغيرهم

---

1 **يوسف كنج باشا** : هو كردي الأصل كان واليا على دمشق، اتهم بالتحالف مع الوهابيين والتأثر بدعوتهم ونتيجة لذلك أصدر السلطان فرمان عزله وعين سليمان باشا الكرجي والي صيدا مكانه أنظر: مالك محمد أحمد رشوان، **الشام تحت حكم محمد علي 1247-1257هـ/1832-1841م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: مصطفى محمد رمضان، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر،1984م،ص ص 25،26.

2 أبو حاكمة مالك أحمد مصطفى، **دراسة علاقة فلسطين بمشروعات محمد علي و إبراهيم باشا في الشام**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف : محمد فؤاد شكري، جامعة القاهرة، مصر، 1 ذي الحجة 1373هـ الموافق لـ31جويلية 1954م،ص47.

3 **الدرعية**: هي عاصمة السعوديين وتقع بالمنطقة الجنوبية من إقليم نجد بشبه الجزيرة العربية، أنظر: خليل بن أحمد الرجبي، المصدر السابق، 1997، ص 118 .

من المسلمين من إقامة مناسك الحج[1]، وقد أثار ذلك غضب المسلمين والسلطان العثماني الذي شعر بخطر من هذه القوة الناشئة فقرر القضاء عليها خاصة وأنه خليفة المسلمين، فكلف سليمان باشا الكرجي بتلك المهمة ولكنه عجز عن ذلك[2].

ولما استفحل أمر الوهابيين دعا السلطان العثماني محمود الثاني [3] والي مصر محمد علي باشا لتجهيز حملة لاسترجاع المدينتين مكة والمدينة للحكم العثماني والقضاء على زعماء هذه الحركة، وبهذا الصدد يذكر الجبرتي «... وفي يوم الثالث والعشرون وصل قابجي ومعه مراسيم يتضمن أحدهما... السفر لمحاربة الخوارج بالحجاز واستخلاص الحرمين...» [4].

و قد رحب باشا مصر بأمر السلطان حيث رأى أن هذه المهمة هي الفرصة المناسبة التي كان ينتظرها من أجل الحصول على بلاد الشام التي شغلت تفكيره منذ وقت طويل فقد سبق وأن صرح للسفير الفرنسي برغبته بها وإمكانية «...الحصول عليها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان...» [5]،كما أفصح كذلك للقنصل الإنجليزي عن رغبته في«... غزو فلسطين

1 إلا أن الجبرتي في كتابه عجائب الآثار ينفي هذه التهمة عن الوهابيين فيقول : "... ومن انقطاع الحج الشامي والمصري معتلين بمنع الوهابي الناس عن الحج، والحال ليس كذلك فانه لم يمنع أحد يأتي إلى الحج على الطريقة المشروعة وإنما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من بدع التي لا يجيزها الشرع مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصلت طائفة من حجاج المغاربة وحجوا ورجعوا في هذه العام وما قبله ولم يتعرض لهم أحد بشيء ..."عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج4، ص 141 .

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 119 .

3 **محمود الثاني** :هو محمود ابن السلطان عبد الحميد الأول ولد في 20 جويلية 1785م،تولى الحكم وهو في الرابع والعشرين من عمره حكم مابين سنتي 1808-1839،واجهها في بداية حكمه صعوبات عديدة من ذلك سيطرة الانكشاريين، فامتثل إلى رغبتهم في بداية وحاول ارضائهم ثم تمكن من القضاء عليهم في سنة 1826م،كما واجهت الدولة في عهده عدة حروب منها الحرب اليونانية (1821-1827)م، الحرب مع روسيا 1829م... توفي في الأول من جويلية 1839م. أنظر :إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2،مكتبة العبيكان، 1998، ص ص 127-132.

4 عبد الرحمن الجبرتي، نفس المصدر، ج4، ص 123 .

5 عبد الرحمن الرافعي، نفس المرجع، ص 218 .

فور سماح الأوضاع بذلك ...» [1].

بعد ذلك بدأ محمد علي باشا في الإعداد للقيام بحملة ضد الوهابيين فجهز جيشا ضخما بلغ تعداده ثمانية آلاف جندي ألباني بالإضافة إلى أسطول وعين ابنه طوسون قائدا لهذه الحملة [2] .

وقد أثارت استعدادات الحملة المصرية شكوك القنصل الفرنسي في مصر، فكتب في رسالة أرسلها إلى حكومته يقول فيها «...إن جميع الاستعدادات التي يعدها باشا تدل على أن الحملة تخترق الصحراء وتصل منها إلى سوريا ولا تزال حقيقة غايتها سرا مكتوما، ... وخطته في هذا الصدد لم تتغير... » [3] وقبل انطلاق الحملة اقترح محمد علي على السلطان العثماني أن تخرج جيوش من مصر والشام وبغداد نحو الحجاز لتشكل بذلك جيشا عثمانيا موحدا فيسهل إنجاز المهمة[4].

كما أرسل محمد علي باشا عدة رسائل إلى الباب العالي وإلى نجيب أفندي مندوبه في إسطنبول يطلب منه عزل والي الشام سليمان باشا الكرجي من ولايته «...وذلك لأنه على اتصال مع المماليك ويحرضهم عليه ولذلك يرى بأن مصلحة الحجاز تقضي بإبعاد سليمان باشا عن منصبه وهو يرجو العفو عن كنج يوسف باشا وإرجاعه إلى منصبه في ولاية الشام...» [5]، وفي كل الرسائل التي كان يرسلها محمد علي باشا إلى الباب العالي كان يؤكد أن نجاحه في القضاء على الوهابيين يتوقف على عزل سليمان باشا وتنصيب يوسف كنج باشا محله وأن ذلك لصالح الدولة العلية ولا يعود عليه هو

1خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 44. وأنظر أيضا:

Henry Dodwell, **The Founder Of Modern Egypt**, **A Study Of Muhamed Ali**, Cambridge university Press, 1931, P 107.

2 السيد فرج، **حروب محمد علي**، مطبعة التوكل، مصر، د ت ط، ص 49 .

3 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 218 .

4 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى دراسة في ضوء وثائق عابدين**، عين للدراسات والبحوث، ط1، 1999، ص 12 .

5 رستم أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، مج1، 1225-1247هـ/1810-1833م، 25 شعبان، عابدين، دفتر1، رقم43، ص1. أنظر: رسالة محمد علي إلى مندوبه في الأستانة بتاريخ 5 ذي الحجة 1225هـ الموافق لـ1 يناير 1811م، منشورة في محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص ص 63-65 .

بالمنفعة[1]، ونتيجة لطلبات الباشا المتكررة صدر فرمان العفو عن يوسف كنج باشا وقيل: «...إنما صدر العفو عنه إكراما لخاطر الجناب العالي...» [2]، وقد سعى محمد علي جاهدا من أجل الحصول على العفو لهذا الأخير بعد أن حصل على وعد منه بتقديم الدعم اللازم من أجل سيطرته على بلاد الشام إلا أن يوسف كنج توفي قبل عودته إلى الشام.

بعد ذلك انطلقت الحملة المصرية لمحاربة الوهابيين بقيادة طوسون باشا وتمكن من استرجاع المدينة المنورة ومكة سنة 1813م، إلا أن الحملة المصرية وجدت مشكلة في القضاء عليهم فاستغل محمد علي باشا ذلك الأمر وأرسل رسالة إلى الصدر الأعظم يخبره فيها أن قواته تواجه صعوبة في القضاء على آل سعود وأنه لن يتمكن من تعويض الخسائر التي تكبدتها قواته في هذه الحملة إلا إذا منح ولاية الشام بالإضافة إلى مصر[3]، «...وحين تبين له أنه يحتاج إلى حوالي 20 ألف جمل نظرا لتزايد طول خطوط إمداد جيشه تدريجيا في حربه ضد الوهابيين وللإعداد للهجوم النهائي على الدرعية لم توفر له سوى 3 آلاف جمل منها برغم من أن والي دمشق وعده بأكثر من ذلك...»[4].

كما قام محمد علي بعد ذلك بإرسال عدة رسائل إلى نجيب أفندي وكيله في الأستانة يطلب منه أن يحاول إقناع المسئولين الكبار في العاصمة بإعطائه ولاية دمشق ولكن الباب العالي تجاهل طلبه هذا[5].

وبعد الانتهاء من هذه المهمة كافأ السلطان إبراهيم باشا[6] على قضائه على الحركة الوهابية

---

1 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص 13.

2 رستم أسد، المصدر السابق،مج1، 3 محرم-بحر برا- محفظة 2، ص 4 .

3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 44 .

4 خالد فهمي، **كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، تر: شريف يونس، ط1، دار الشروق، القاهرة، ص 78.

5خالد محمد صافي، نفس المرجع، ص 44 .

6**إبراهيم باشا:** هو الابن الأكبر لمحمد علي، ولد بقوله سنة 1203هـ، كان محبا للأعمال الحربية منذ صغره، ولما بلغ سن ثامنة عشر عينه والده في الجندية المصرية، وتولى حكم مصر بعد أن تنازل أبيه عن الحكم عام 1848م، وحكم لمدة 11 شهر ثم توفي في

بمنحه لقب والي جدّة سنة 1819م[1].

مرّت الحرب الوهابية دون أن يحصل محمد علي باشا على مراده في ضم بلاد الشام، إلا أنه كان مصمما على ضمها فأخذ يراقب المنطقة عن كثب على أمل أن يجد فرصة جديدة تمكنه من الاستيلاء عليها، وفي نفس الوقت استمر في استمالة أعيانها والتدخل في أمورها الداخلية، وفي سنة 1819م توفي سليمان باشا والي صيدا فخلفه عبد الله باشا الجزار، فنشب خلاف بين هذا الأخير ودرويش باشا والي دمشق في سنة 1822م ووصل إلى حد قيام الحرب بينهما، وتضامن أمير الجبل بشير الشهابي[2] مع والي صيدا وبالرغم من ذلك فقد تمكنت جيوش درويش باشا من إلحاق الهزيمة بقواتهما المجتمعة، ونتيجة لذلك أصدر السلطان فرمان يقضي بعزل الأمير بشير من إمارة الجبل وعزل عبد الله باشا عن ولاية صيدا وطرابلس وعكا ومنحها إلى درويش باشا وأمر ولاة الشام بالقضاء عليه فأعدوا جيوشهم وحاصروا مدينة عكا[3].

بعد عزل الأمير بشير ترك جبل لبنان ولجأ إلى والي محمد علي باشا في26 جويلية من نفس السنة من أجل أن يطلب منه التدخل وتقديم المساعدة له ولحليفه وقد اصطحب معه ولديه الأميرين خليل وأمين وحوالي أربعة وستون جندي، فاستقبلهم الباشا بحفاوة وأحسن إليهم وأسكن الأمير وأبناءه

=20 نوفمبر 1848م، نتيجة مرض أصابه، وخلفه في الحكم عباس الأول، للمزيد من التفاصيل أنظر: دافين بريس، **مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسي بريس دافين في مصر 1807–1879م**، تر: جمال الضيطاني، القاهرة، 1991م، ص ص 98-103. وأنظر أيضا : رؤوف عباس، **إبراهيم باشا**، مجلة الهلال، مصر، ديسمبر 2004، ص 7 . أنظر الملحق رقم (02).

1 إلياس طنوس الحويك، **صفحة من تاريخ مصر**، د ت ط،د د ن، ص 17 .

2 **بشير الشهابي**:هو البشير بن قاسم بن عمر الشهابي، ولد سنة 1767م بوادي اليتيم في لبنان وعاش هناك إلى أن بلغ السادسة عشر من عمره ثم اتجه إلى دير القمر وبقي في بيت الدين إلى غاية 1840م،لقب بعدة ألقاب منها: الكبير، والثاني لأنه ثاني من حمل اسم البشير في أسرة الشهابيين، لقب أيضا بالمالطي لأنه نفي إلى مالطة في عام 1840،وهو يعتبر أعظم أمراء بني شهاب، تولى حكم جبل لبنان في سنة 1788م، عائلته عربية الأصل ينتهي نسبهم إلى قريش قدموا بلاد الشام في صدر الإسلام كانت في البداية مسلمة ثم تنصرت وصارت مارونية، نفي الأمير بشير وبقي في مالطا سنة كاملة ثم ذهب إلى الأستانة عام 1850م دفن بكنيسة الأرمن الكاثوليك بعد عمر ناهز الثمانين سنة. للمزيد أنظر: طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ص 567، وأنظر أيضا: جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**،ج1،شركة الهنداوي، القاهرة، 2012، ص 77 .

3 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص264،265.

في قصره بشبرا، وبناءً على ذلك أرسل الباشا إلى السلطان يطلب منه العفو عن الوالي المعزول فصدر العفو عن عبد الله وأبقاه السلطان في ولايته، وقد جاء في فرمان العفو «...إن ما جاء به هو لخاطر محمد علي...» [1].

وفي أثناء إقامة الأمير بشير بمصر أطلعه محمد علي باشا على نيته في غزو بلاد الشام، فأعجب الأمير بهذه الفكرة ووعده بتوفير عشرة آلاف مقاتل من الدروز أو أكثر متى احتاج إلى ذلك، وبعد صدور فرمان العفو ذكر والي مصر للأمير بشير أن تدخله في هذه القضية إنما هو لأجل خاطره وليس لأجل عبد الله باشا[2].

وبعد تدخل محمد علي لدى السلطان من أجل عبد الله باشا وصدور العفو عنه وقبل عودته إلى ولايته، كان عليه دفع مبلغ من المال إلى الأستانة فدفعها عنه محمد علي باشا على أن يدفعها له في وقت لاحق، وبعد الخدمات التي قدمها محمد علي لعبد الله باشا أعلن هذا الأخير «...أن مقاطعاته هي مقاطعات محمد علي وأن عكا هي أقوى حصون حاكم مصر...»[3].

بعد العفو عن الأمير قرر العودة إلى لبنان فاستدعاه محمد علي وقال له :«...إني أريد إبقاءك عندي مدة لأنك عندي بمنزلة ابني إبراهيم ...»، ثم غادر الأمير مصر وبقيت العلاقة بينهما مستمرة بل كانت تتوطد مع مرور الوقت ففي سنة 1824م زار الأمير أمين ابن بشير مصر محملا بالهدايا تقدر قيمتها بمائة ألف قرش بالإضافة إلى أربعين حصانا ورافقه في رحلته حنا البحري[4] صديق الباشا

1 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص 14 .

2 هلا سليمان، **أثر الحملة المصرية على بلاد الشام(1831–1840)م ولاية طرابلس نموذجا**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2001م، ص 208.

3 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص 14.

4 **حنا البحري**: أو يوحنا ابن ميخائيل ابن عبود البحري وهو رجل من حمص مسيحي حضر إلى مصر برفقة يوسف باشا كنج عندما التجأ إلى محمد علي في سنة 1810م، وقد أعجب به محمد علي لقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه في أثناء توسعه في بلاد الشام، وهو أول من نال لقب بك من المسحيين، كما تولى مناصب مهمة في حكومة المصرية في الشام. أنظر: محمد عبد العزيز رفعت،

المقرب، فاستقبلهم الباشا استقبالا عظيما ومكث الأمير أمين حوالي سنة بمصر بناء على طلب محمد علي [1].

وفي عام 1825م نشب خلاف بين الشيخ بشير جنبلاط زعيم الدوز والأمير بشير الشهابي صديق محمد علي فتدخل هذا الأخير وأعطى أوامره لعبد الله باشا الجزار من أجل حل هذا الخلاف لصالح الأمير الشهابي وعلى إثر ذلك قام عبد الله باشا بسجن زعيم الدروز ثم إعدامه في منتصف السنة، بناءً على أوامر والي مصر وبذلك زاد ولاء الأمير الشهابي لمحمد علي وتذكر المصادر أن هذا الأخير كان على وشك إرسال حملة مكونة من أربعة آلاف جندي بقيادة ابنه طوسون لنصرة الأمير الشهابي، ولكن عبد الله باشا حل المسألة قبل وصول الحملة المصرية[2].

ولم يكتف محمد علي بتحسين علاقته مع أمير الجبل فقط بل عمل على توطيد علاقته بزعماء الشام الباقين الذين كانوا يستنجدون به كلما احتاجوه، ففي سنة 1824م استقبل مصطفى أغا بربر[3] والي طرابلس الذي فرّ هاربا من ولايته بعد أن أمر السلطان بسجنه نتيجة رفضه لدفع الجزية للباب العالي، وقد استقبله الباشا كعادته وأسكنه في مصر ثم توسط له لدى الباب العالي للصفح عنه، فصدر فرمان العفو [4].

=**الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، المرجع السابق، ص 54. وأنظر أيضا :مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية حملة عن إبراهيم باشا على سوريا**، تح: أحمد غسان سبانو، دار القتيبة، دمشق، د س ط، ص 59 .

1 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 25 .

2 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص278

3 **مصطفى آغا بربر** :هو رجل من عائلة بسيطة من قرية القلمون، كان في بداية أمره من خدم الأمير حسن أخ الأمير بشير الشهابي ثم انتقل لخدمة الأمير بشير، فعمل في حراسة حقول الزيتون، تميز بذكائه الخارق وشجاعته، تمكن بفضل ذلك من الوصول إلى المناصب المرموقة حتى صار حاكما على طرابلس بعد أن قاد الثورة التي قامت ضد الحاكم العثماني، واستمر في الحكم حتى سنة 1808،حيث عزله حاكم دمشق يوسف باشا كنج ففر إلى والي مصر محمد علي باشا ثم عاد إلى حكم طرابلس للمرة الثانية بفضل جهوده في سنة 1810م .للمزيد أنظر :مرفت أسعد عطا الله، نفس المرجع، ص 281.

4 مؤلف مجهول، نفس المصدر، ص ص 12،13 .وأنظر أيضا : علي كرد، المرجع السابق،ج3،ص28.

وكان محمد علي على صلة بأسر الشامية وحاول التقرب منهم بطرق عديدة فمنح لبعض الأسر من الموارنة أراضي زراعية لتربية دودة القز وصناعة الحرير في مصر في سنة 1816م وذلك حتى يسهل عليه السيطرة على الشام دون مقاومة منهم[1].

وفي العشرينيات من القرن التاسع عشر قامت ثورة في اليونان[2] ضد الدولة العثمانية تسعى للاستقلال عنها، وقد حظيت هذه الثورة بتأييد من روسيا فقدمت للثوار مساعدات مادية ومعنوية وذلك لأنها كانت تعتبر نفسها حامية للأقلية الأرثوذكسية في الدولة العثمانية[3].

فأرسل السلطان العثماني قواته العسكرية إلى المورة[4] لقمع الثوار إلا أنه فشل في ذلك ولما عجزت الجيوش العثمانية عن إخماد الثورة اليونانية، كلف السلطان المحمود الثاني واليه في مصر محمد علي لإخضاع اليونان وأصدر فرمانا بتعينه واليا على جزيرتي المورة و كريت[5].

إلا أن محمد علي لم يتحمس للقيام بهذه المهمة لأنها ستكبده خسائر ضخمة فوعده السلطان بمنحه ولاية الشام بالإضافة إلى كريت ومصر، وعلى إثر ذلك دفع الباشا بجيوشه إلى

1 ميخائيل مشاقة، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان**، تح: سهيل زكار، التكوين للدراسات، دمشق، 2006، ص 82.

2 **الثورة اليونانية**: تعود جذور هذه الثورة بسبب الانتقال التدريجي لأفكار ومبادئ الثورة الفرنسية التي قامت سنة 1789م، والتي نادت بالحرية و الإخاء و المساواة، فتأثر اليونانيين بها وقاموا على أثر ذلك بتكوين جمعيات وخلايا سرية عام 1815م في روسيا والنمسا و أطلقوا عليها تسمية "هيتيري" لتحرير اليونان من سيطرة العثمانية وقد انظم لهذه الثورة العديد اليونانيين ومن فئات مختلفة رجال الدين و أعيان وطلبة ...إلخ للمزيد من التفاصيل: أنظر محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 411 . وأنظر أيضا: جميل عبيد، **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824-1827م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م، ص ص 28-30.

3 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 88 .

4 **المورة** :وهي شبه جزيرة كبيرة الحجم وهي التي تشكل الجزء الجنوبي من بلاد اليونان .للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 158.

5 عمر عبد العزيز عمر،المرجع السابق، ص 213. وأنظر أيضا هدى علي بلال، **قوة مصر العسكرية ومحمد علي في اخماد ثورة اليونان 1821-1827م**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 18، العدد 10، أكتوبر 2011، ص 295 .

إخماد ثورة اليونان[1].

أبحرت السفن المصرية من ميناء الإسكندرية في جويلية 1824م بقيادة إبراهيم باشا نحو اليونان ونزلت قواته في مودون[2]، وتمكنت من تحقيق انتصارات كبيرة فخضعت معظم جزيرة المورة في سنة 1825م باستثناء مدينة تويلي عاصمة الثوار [3].

وبعد إخضاع جزيرة المورة حاصر إبراهيم باشا نافرين[4] لقطع الطريق عن الإمدادات التي كانت تصلها من الدول الغربية وبعد حصار طويل دخلها في 18 ماي 1825م ثم دخل أثينا في نفس السنة[5].

كادت الجيوش المصرية والعثمانية أن تخمد الثورة اليوناينة نهائيا، لولا تدخل الدولة الأوربية (فرنسا وبريطانيا وروسيا) من أجل إنقاذ الثورة[6].

وكان الحلفاء قد عقدوا معاهدة لندن الأولى في 6 جويلية 1827م واتفقوا على التوسط بين تركيا واليونان من أجل منح اليونان الاستقلال الداخلي تحت السيادة العثمانية مع وقف القتال بين الطرفين[7].

---

1 عايض الروقي بن خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، إشراف: محمد عبد اللطيف البحراوي، 1985، ص 71.

2 **مودون** :تقع في الرأس الجنوبي الغربي من شبه جزيرة المورة .للمزيد من التفاصيل أنظر:محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 185.

3 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص ص 197،198 .

4 **نافرين** :بالتركية تكتب ناورين، وهو ميناء يقع شمال مودون باليونان. للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 186.

5 هدى علي بلال، **قوة مصر العسكرية ومحمد علي في اخماد ثورة اليونان 1821–1827م**، ص 298 .

6 إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 130.

7 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 132 .

وبعد عرض قرارات معاهدة لندن على السلطان العثماني رفض تدخل الدول الأوروبية في القضية اليونانية لأنها مسألة داخلية لا تستدعي تدخل الدولة الأجنبية فيها، وعلى إثر ذلك أرسل الحلفاء قواتهم إلى ميناء نافرين لإجبار القوات المصرية والعثمانية على الانسحاب بالقوة[1].

وفي 20 من أكتوبر بدأت الأساطيل الأوروبية بالهجوم على السفن العثمانية والمصرية ولم يتوقف الهجوم حتى دمرت الأسطولين العثماني والمصري، وبعد معركة نافرين أرسلت بريطانيا أسطولها إلى ميناء الإسكندرية للتفاوض مع محمد علي من أجل سحب قواته من المورة في أوت 1828م وبناء على هذا الاتفاق أخلى إبراهيم باشا الجزيرة المورة في أكتوبر من نفس السنة [2].

بعد انتهاء الحرب اليونانية طالب محمد علي باشا بولاية الشام التي وعده بها السلطان إلا أن طلبه هذا رفض و بناء على ذلك أخذ يجهز قواته لأخذها بالقوة خاصة بعد أن رفض السلطان منحه إياها [3] .

2-البواعث السياسية والإستراتجية:

أ- البواعث السياسية:

قام محمد علي باشا منذ توليه حكم مصر بحروب عديدة: الوهابية واليونانية ...وأخيرا حرب الشام وكانت لكل حرب من حروبه المذكورة أسباب ودوافع مختلفة ومتعددة إلا أن الحربين الأوليتين تختلفان في أسبابهما عن الحرب الأخيرة، وذلك لأنهما كانتا بتكليف من الباب العالي أما الحروب الشامية فكانت أول حرب هجومية لمحمد علي ضد السلطان العثماني نفسه، فما هي الدوافع التي جعلت باشا مصر يقدم على تجريد حملة على بلاد الشام سنة 1831م ؟ وهذه الأسباب كالتالي:

1 جورج يانج، المرجع السابق، ص 167 .

2 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ص 127-138 .

3 عايض الروقي بن خزام، المرجع السابق، ص 73 .

أولا : توتر العلاقة بين السلطان العثماني والوالي المصري:

كان السلطان العثماني قد وعد محمد علي باشا بمنحه ولاية الشام وكريت مع بداية الحرب اليونانية وعند الانتهاء من الحرب طلب محمد علي ولاية الشام كتعويض له عن الخسائر التي لحقت بقواته العسكرية إلا أن السلطان رفض منحه ولاية الشام، وأسند إليه جزيرة كريت فحسب، وكان ذلك في 10 ربيع الأول 1246هـ الموافق لـ31 أوت 1830م [1].

لم ييأس محمد علي وظل يلح على ولاية الشام جزاء له على مشاركته في الحرب اليونانية فعرض على السلطان العثماني «...أن يدفع مبلغ كبير من المال يقدر بـ100 كيس سنويا مقابل ضم بلاد الشام إلى حكمه إلا أنه رفض طلبه مجددا...» [2]، ومن هنا يتضح أن السلطان كان يخشى اتساع منطقة نفوذ محمد علي على حساب أملاك الدولة العثمانية[3].

كما أن السلطان العثماني كان يعلم برغبة محمد علي في بلاد الشام منذ الحروب الوهابية فخشي من خروجه عن طاعته، خاصة بعد أن قام بتطوير وتنظيم قواته البرية والبحرية وفق الطرق الأوروبية الحديثة، ولذلك كان يستنجد به في كل مرة ليشغله عن ما يريد القيام به وليستغل قواته العسكرية في إخماد الثورات التي كانت تقوم ضد الدولة العلية كالحركة الوهابية في بلاد الحجاز والثورة اليونانية[4].

وقد أثارت إصلاحات محمد علي باشا في مصر اهتمام السلطان العثماني محمود الثاني لذلك نجده يسعى هو الآخر إلى القيام بحركة إصلاحية على الطرق الأوروبية فيظهر بمظهر المقلد لمحمد علي باشا[5] بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم وزراء في الباب العالي مثل خسرو باشا العدو التقليدي لمحمد علي في

---

1 أنينل ألكسندرو فنادولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في الثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: محمد إبراهيم، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 29. وأنظر أيضا: دونالد كواترت، **الدولة العثمانية (1700–1922)م**، تع: أيمن الأرمني، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2004، ص 119 .

2 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 20 .

3 عايض الروقي بن خزام، المرجع السابق، ص ص 33-40 .

4 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 448 .

5 عياض الروقي بن الخزام، نفس المرجع، ص 40.

إذكاء وتزكية الخلاف بينه وبين السلطان خلال الحروب اليونانية، مما أدى إلى انعدام الثقة بين الطرفين [1].

وفي سنة 1829م دخلت الدولة العثمانية في حرب جديدة مع روسيا بعد أن رفضت سحب قواتها من بلاد اليونان، فأعلنت عليها روسيا الحرب، وكان العثمانيون غير مستعدين لهذه الحرب خاصة بعد تحطم قواتهم البحرية في معركة نافرين 1827م وإلغاء الإنكشارية قبل عام من ذلك، وكالعادة لجأ السلطان إلى والي مصر وطلب منه إرسال قواته العسكرية إلا أن محمد علي لم يجب طلب السلطان هذه المرة ذلك أنه في كل مرة يستجيب إلى أوامر السلطان العثماني لا يلق جزاء مرضيا لأعماله[2].

ورغم أن محمد علي لم يرسل قواته من أجل مساندة الدولة العثمانية في حربها ضد الروس، إلا أنه قام بتقديم مبلغ من المال لها وقد أدت عدم استجابة محمد علي لطلب السلطان إلى تعميق الخلاف أكثر بينهما [3].

واغتنم محمد علي فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحرب ضد روسيا، فقام بإعادة بناء أسطوله وتنظيم قواته العسكرية وبعد استكمال بناء قوته استغل ظروف الدولة العثمانية المزرية، وخرج نحو بلاد الشام متذرعا بالخلاف القائم بينه وبين والي عكا[4].

إلا أن من بين بعض المؤرخين من يرى أن العلاقة بين محمد علي والسلطان محمود الثاني كانت منذ البداية متوترة، ذلك أن السلطان لم يكن راضيا عن تعيين محمد علي في ولاية مصر، فحاول عند أول فرصة نقله إلى ولاية سالونيك في سنة 1221هـ-1806م ولم يتراجع عن قراره هذا إلا بعد أن أصر علماء مصر وأعيانها على بقائه، فخضع لرغبتهم وأبقاه في منصبه، إلا أن السلطان لم يخضع للأمر الواقع، فمحاولاته في إزاحة محمد علي من منصبه لم تتوقف، ففي سنة 1812م استغل فرصة غيابه عن

1 خالد فهمي،المرجع السابق، ص 82 .

2 هلا سليمان، المرجع السابق،ص 203.

3 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص 173 .

4 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص 16 .

مصر ودبر مؤامرة مع لطيف باشا للإطاحة بحكمه وفي المقابل يتم تعيينه محله، ولكن محمد علي تمكن من إفشال هذه المؤامرة، وفي سنة 1830م طلب السلطان محمود الثاني من الباشا أن يترك الإسكندرية ودمياط ورشيد إلى قبودان باشا عدوه اللدود ولكنه رفض [1].

كما أن استعانة السلطان به في القضاء على الحركة الوهابية كان الهدف من ورائها تحطيم قوته العسكرية، ولما نجح محمد علي في القضاء على هذه الحركة وهو أمر لم يكن السلطان يتوقعه وذلك لأن معظم ولاته فشلوا في صد هجمات الوهابيين عن ولاياتهم فعُزلوا نتيجة لذلك، تعمد منح ولاية مكة وهو أعظم منصب في السلطنة لإبراهيم باشا وليس لمحمد علي وذلك للتفريق بينهما ولكنه فشل في مسعاه هذه المرة أيضا[2].

ثم استدعاه لإخماد الثورة اليونانية، فتحققت آمال السلطان عندما تحطم الأسطول المصري كليا في معركة نافرين البحرية، وتؤيد الدكتورة مرفت أسعد عطا الله هذا الرأي وتضيف عليه قائلة: «...أن الباب العالي استعان بمحمد علي للقضاء على الثورة اليونانية (1821-1828)م لأنه كان يرمي إلى إيجاد نوع من سوء التفاهم بينه وبين الدول الأوروبية حتى لا يحاول محمد علي إيجاد علاقات ودية بينه وبين تلك الدول يستطيع عن طريقها مناوأة الباب العالي...»[3] قد يكون هذا الرأي صائبا خاصة وأن محمد علي كانت تربطه بالدول الأوروبية علاقات ودية نوعا ما وخاصة فرنسا التي تعتبر حليفته كما أنه كان متأثر جدا بالنمط الفرنسي خاصة في الميدان العسكري[4].

ثانيا : رغبة محمد علي في تكوين دولة عربية مستقلة.

فسر العديد من المؤرخين أن من أهم الأسباب السياسية التي جعلت محمد علي يقدم على ضم بلاد الشام هو محاولة توسيع نفوذه وإنشاء دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية وقد اعتمد أصحاب

1 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص 165-168.

2 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص 13.

3 مرفت أسعد عطا الله، نفس المرجع، ص 166.

4 نفسه، ص 167.

هذا التفسير على التصريحات التي أدلى بها إلى السفراء والمبعوثين الأوروبيين فقد سبق وأن صرح محمد علي باشا في 18 جويلية عام 1825م لقنصل إنجليزي برغبته في إنشاء دولة مستقلة فيقول: «...أنا أعرف أن السلطنة تسير إلى الردي وأنه ليصعب علي أن أنتشلها مما هي فيه فلماذا أحاول المستحيل بوسائلي القليلة على أني سأقيم على أنقاضها مملكة كبيرة ولدي جل الوسائل التي تساعدني ... إني أستطيع أن أفتح عكا ودمشق وبغداد بكلمة واحدة مني وبواسطة مقدرتي وجيوشي وابني ... سيتوجه في أقل من عام ليحقق مقاصدي على صفوف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أسعى في إنشائها...» [1].

ومن خلال هذا التصريح يظهر جليا أن محمد علي كان يرغب في إنشاء دولة مستقلة من أملاك الدولة العثمانية، فمصر بيده وسبق له وأن ضم السودان وبسط نفوذه على معظم الجزيرة العربية وبضم بلاد الشام يستكمل الجزء المفقود من دولته العربية المستقلة [2].

ولذلك نجد أن محمد علي دأب منذ بداية توليه السلطة في مصر على تدعيم مركزه في ولايته وصبّ جل اهتمامه في إنشاء قوة عسكرية برية وبحرية من أجل القيام بعمليات الغزو والتوسع إلا أنه لم يتسرع في الانفصال عن الباب العالي، بل ظل يتحين الفرصة المناسبة من أجل الانطلاق في خطته التوسعية [3].

غير أن البعض يرى أن محمد علي لم يسع مطلقا للانفصال عن الدولة العثمانية ودليل ذلك أنه ظل يعلن الولاء والطاعة للسلطان العثماني ولي أمره، كما رفض بشدة طلب نجله إبراهيم باشا عندما

1 عبد الرحمن زكي، **حملة الشام الأولى والثانية**، بحث ضمن البحوث الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848-1948، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948، ص 294.

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 219. وأنظر أيضا : جاد طه، المرجع السابق، ص 59.

3 عايض الروقي بن خزام، المرجع السابق، ص 74 .

عرض عليه أن يُخطب باسمه في الصلاة بعد فتح مدينة دمشق وفضَّل أن يُخطب باسم السلطان العثماني خليفة المسلمين، كما استمر في دفع الضريبة للباب العالي وهذا يؤكد على استمرار تبعيته له[1].

ويرون أن مسألة استقلال مصر كانت تسيطر على ذهن إبراهيم باشا لا والده، فهو كان يتكلم كثيرا عن هذا الأمر في رسائله وفي المجالس الرسمية وعن رغبتهم في الاستيلاء على الأراضي العربية ليقطع علاقتها بالأتراك[2]، حيث أخذ يهيئ جنوده نفسيا لذلك فيقول في إحدى خطبه لهم: «... ماذا استفدنا أنا وأنتم من السلطان ؟، ألسنا في الحقيقة كلنا أولاد محمد علي حق اكتسبه بالسيف ولا نعرف لنا ملكا غيره ...»، وفي رسالة وجهها من حلب إلى الحاكم العثماني محمد باشا يصرح فيها: « ...عن عزمه على احتلال الأراضي العربية وإنهاء ارتباطها تماما بالحكومة التركية... »[3].

وفي رسالة أخرى كتبها إلى والده في سبتمبر 1832م يقول فيها « ... يمكن أن يضحي بأغلى ما لديه لإعلاء كلمة والده وإعلاء كلمة مصر المستقلة ...» [4]، وفي رسالة أخرى أرسلها عندما كان والده يتفاوض مع مندوب السلطان العثماني بعد حرب الشام الأولى كتب يقول: «... أرى أن يكون الاستقلال مقدما على كل شيء في المناقشات التي تدور بينك وبين الرسولين، فمسألة الاستقلال مسألة حيوية تقدم على كل شيء وبعد الاعتراف بالاستقلال يجب أن تطلب أضنة وجزيرة قبرص وأن تضم إلى مصر، تونس، وطرابلس، وذلك أقل ما يجب أن نطلبه ولا نتساهل عن أي شيء مهما كان الأمر لأن مصلحتنا تقضي به، أما إصرارنا على الاستقلال فلكي توطد مركزنا وتحوطه بالضمانات فإذا لم ننل الاستقلال ذهبت جميع مجهوداتنا ضياعا ومكثنا تحت يد هذه الحكومة الخبيثة... فمن الآن يجب أن نتخلص منها ... بالاستقلال ... »[5].

1 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص 180.

2 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 296 .

3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 55 .

4 نفسه، ص 55 .

5 عبد الرحمن زكي، نفس المرجع، ص ص 358،359.

إلا أن بعض المؤرخين ومن بينهم أحمد طربين يعارض هذا التفسير وحجته في ذلك كيف لمحمد علي أن ينشئ دولة عربية، وهو ليس عربي ويتكلم التركية وإن ضمه للأقاليم العربية إلى مصر إنما كان على أساس القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية حتى يؤمن ولايته ومن أجل بناء مجد لشخصه ولأبنائه من بعده[1] .

ويرى البعض الآخر من المؤرخين أن محمد علي كان همه التوسع والسلطان فقط وأن السبب الذي جعله يتوجه نحو المشرق العربي وليس المغرب الإسلامي هو خشيته من التصادم مع القوى الأوروبية التي كانت تسعى إلى احتلاله الكامل، وقد تمكنت فرنسا من احتلال أول أقطار المغرب العربي عندما نجحت في السيطرة على الجزائر سنة 1830م [2].

ومن المؤرخين من يرى أن فرنسا هي التي حرضت محمد علي على غزو بلاد الشام وتوسيع دولته من خلال مستشاريه الفرنسيين ومن بينهم كلوت بك الذي أقنع محمد علي أن حدود مصر هي جبال طوروس وليس صحراء سيناء، وذلك لكي تنشغل الدولة العثمانية بمحاربته ويسهل عليها هي تنفيذ مشروعها في احتلال الجزائر [3].

ثالثا: توتر العلاقة بين محمد علي باشا وعبد الله باشا الجزار:

كانت العلاقة بين محمد علي باشا وعبد الله الجزار علاقة صداقة يسودها السلام، إلا أنه وفي أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر تعكرت هذه العلاقة بينهما نتيجة تضارب مصالحهما، وذلك لأن الأول كان يتدخل بشكل مستمر في شؤون الشام تمهيدا للسيطرة عليها، أما الثاني فكان يرغب في تعزيز سلطته وحكمه في المنطقة[4].

1 أحمد طربين، المرجع السابق، ص 81 .

2 أحمد مصطفى أبو حاكمة، المرجع السابق، ص59.

3 مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الأثار والوثائق والمخطوطات 1517-1924م**، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 287 .

4خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 48 .

فمنذ البداية دعم محمد علي باشا والي عكا وقدم له خدمات كبيرة، وذلك حتى يكون السند الذي يعتمد عليه خلال توسعه في الشام، إلا أن والي عكا سرعان ما تنبه لنية محمد علي فتخوف من أن يسبقه في الاستيلاء على الشام التي يسعى هو لحكمها [1]،ففي سنة 1823م أرسل محمد علي وفدا إلى عكا لحل النزاع بين عبد الله باشا والباب العالي وكانت للوفد مهمة أخرى وهي استمالة سكان المنطقة لصف الباشا ولكي يقفوا إلى جانبه خلال مراحل توسعه في الشام، ولكن والي عكا تفطن للأمر فالتقى بالوفد خارج عكا حتى يمنع احتكاكه وتواصله بالسكان ويدل تصرف الجزار باشا على أنه كان يعلم بأطماع محمد علي باشا في الشام [2] .

وظهر خلاف الواليين للعلن، عندما أخد عبد الله باشا من محمد علي مبلغ من المال يقدر بـــ 750000 فرنك فرنسي –حسب ما جاء عند هلا سليمان – ودفعه للباب العالي بعد حصوله على العفو، ومع مرور الوقت أخد محمد علي يطالب بدينه من عبد الله باشا ولكن هذا الأخير تعمد عدم الرد عليه[3].

كما قام عبد الله الجزار بتشجيع الفلاحين المصريين على الهجرة من مصر نحو المناطق الخاضعة لسيطرته في سنة 1828م ومنحهم أراضي زراعية لكي يعيشوا منها، ورفض طلب محمد علي عندما أمره بإرجاعهم وعدم استقبالهم، فتوترت العلاقة بينهما[4].

بعد ذلك بدأ محمد علي بتوجيه الاتهامات لعبد الله باشا، فاتهمه بفرض الضرائب الباهظة على التجار، وتشجيع تحويل التجارة في المحاصيل المصرية إلى صحراء سيناء مما أدى إلى تضرر التجارة المصرية [5]، بالإضافة إلى تهربه من سداد الدين الذي يدين له به[6].

1 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 29 .

2 نفسه، ص 29.

3 هلا سليمان، المرجع السابق، ص 213.

4 Henry Dodwell ,Op cit, P 108 .

5 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 99.

6 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص 173 .

ثم تطور الخلاف بينهما أكثر فأرسل محمد علي تهديدا لوالي عكا يتوعده فيه بأنه في حالة عدم إرجاع المصريين الفارين، فإنه سيرسل قواته إلى عكا ويرجعهم بالقوة ويكون هو من ضمنهم[1]، إلا أن عبد الله باشا كان متيقنا بأن أسوار عكا وحصونها ستقيه شر محمد علي فرد عليه قائلا: «... إذا كان نابليون أعظم قواد العالم عجز عن امتلاكها، فهل يقدر محمد علي عليها...»[2]، وبعد أن تلقى باشا مصر هذا الرد أرسل قواته لغزو الشام، ويقول مشاقة: « ...أن محمد علي قرر ... إنشاء دولة عربية وقد جاءت معاملة عبد الله باشا لتسرع تحقيق هدفه ...» [3] .

ب- البواعث الإستراتجية:

كان محمد علي باشا يرى أن بلاد الشام ومصر تشكلان وحدة جغرافية وطبيعية، وأن الجبال والسواحل السورية تشكلان خط دفاعي طبيعي لمصر، ويرى أن فلسطين تمثل بوابة شرقية لولايته، فهي بذلك طريق بين آسيا وإفريقيا، لذلك رغب في جعل هذين الإقليمين إقليم سياسي واحد تحت سلطته كما كان من قبل في عهد المماليك قبل التوسع العثماني[4].

كما أنه يرى أن سيطرته على بلاد الشام ستمكنه من تفادي أي محاولة من السلطان العثماني لانتزاع مصر من بين يديه، لذلك رأى أنه من الضروري إقامة منطقة حاجزة بين ولايته وممتلكات الدولة العثمانية في الأناضول وهذه المنطقة هي بلاد الشام، وقد عبر عن أهميتها بالنسبة لمصر في الرسالة التي كتبها إلى وكيله في الأستانة حيث قال: « ...إن الشام لازمة لسلامة مصر ...» [5].

وقد كتب الرافعي نقلا عن الدكتور كلوت بك: « ...إن ضم سورية إلى مصر كان ضروريا لصيانة ممتلكات الباشا ... لأن موقع البلاد الحربي لا يجعلها في مأمن من الغزوات الخارجية...، وعلى ذلك لا

1 علي محمد كرد، المرجع السابق، ج3، ص 51 .

2 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 99 .

3 نفسه، ص 99.

4 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 63 .

5 عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق، ص 214.

يمكن الاطمئنان إلى بقاء مصر مستقلة إلا بإعطائها الحدود السورية لأن حدودها ليست في السويس بل في طوروس ...»[1]، وتذكر الدكتورة مرفت أسعد عطا الله نقلا عن عبد الرحمن زكي ما يلي: «...أن خط الدفاع الأول عن مصر إنما هو جبال طوروس وخط الدفاع الثاني هو لبنان وخط الدفاع الثالث هو جبل الكرمل وخط الدفاع الرابع هو صحراء سيناء ...»[2].

وهكذا كان من الضروري لباشا مصر أن يستولي على الشام لأهميتها الاستراتيجية وليؤمن خطوط دفاعه .

3-البواعث الاقتصادية .

كانت البواعث الاقتصادية من أقوى البواعث التي جعلت محمد علي باشا يفكر في الاستيلاء على بلاد الشام ذلك أنه كان قد بدأ نشاطا صناعيا في مصر وكان هذا النشاط الاقتصادي يتطلب مواد خام والشام منطقة غنية بالمواد الخام مثل المعادن والحديد والذهب والفضة والزنك، وهي المواد الأولية التي تحتاجها مصر في المجال الصناعي وخاصة بعد إنشاء المصانع في مصر، هذا بالإضافة لمواد أخرى كالنحاس والفحم الحجري الذي كان متوفر بكثرة في لبنان وهو مادة ضرورية لإنتاج البارود، وكان محمد علي قد علم بوجود هذه المواد الخام في جبل لبنان بعد أن أرسل بعثة في سنة 1819م للبحث عن المعادن وبعد مدة من البحث وصل تقرير البعثة إلى الباشا جاء بأن لبنان تتوفر على عدة أنواع من المعادن فكان هذا التقرير من أهم العوامل التي شجعت الباشا على القيام بهذه الحملة، فرغب في استغلال ثروات الشام، خاصة التي لا تتوفر عليها مصر [3].

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 218 .

2 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص196، 197.

3 نفسه، ص 199.

وبالإضافة إلى هذه المواد اشتهرت بلاد الشام بمنتجات اقتصادية أخرى كزيت الزيتون الذي كانت تحتل المرتبة الأولى في إنتاجه وكذلك التبغ السوري الذي كان يستهلك بكميات كبيرة في مصر، بالإضافة إلى الصابون الذي كانت مصر تستورد منه كميات معتبرة، وغير ذلك من المنتوجات [1].

ومن المواد الخام التي أثارت اهتمام محمد علي الحرير الشامي الذي يعتبر من أفضل الأنواع، وكان يذر أرباحا طائلة على التجار السوريين وخاصة سكان لبنان، وقد حاول الباشا توسيع إنتاج الحرير في مصر فأكثر من غرس أشجار التوت وتربية دودة القز، وفي سنة 1825م أحضر متخصصين في زراعة شجر التوت من فرنسا ومن لبنان من أجل الاهتمام بذلك، إلا هذا المشروع فشل بسبب شدة الحر في مصر، وحتى كمية الحرير المنتج لم تكن بجودة حرير بلاد الشام، لذلك زادت قيمة بلاد الشام بالنسبة لمحمد علي [2].

وأهم ما جذب محمد علي باشا إلى ضم بلاد الشام أنها إقليم غني بالغابات والأخشاب وخاصة في مناطقها الشمالية كما تميزت بتعدد أنواع الأشجار واختلافها مثل: (البلوط، الزان، الدردار، الجوز السنديان...إلخ)، وكانت لبنان بصفة خاصة تتميز بغابات كثيفة من أشجار الصنوبر، كما انتشرت في هذه الأخيرة أشجار السرو، والعرعر والأرز، وكانت مصر في حاجة إلى كميات كبيرة منها لخدمة صناعتها المدنية، ومن أجل إعادة بناء الأسطول الحربي الذي دمر بشكل نهائي في واقعة نافرين عام 1827م، بالإضافة إلى حاجته إلى بناء أسطول تجاري من أجل عمليات نقل المواد التجارية داخل مصر وخارجها، خاصة وأن مصر كانت تفتقر إلى الأخشاب، ولم يتوفر فيها إلا أشجار الجميز والسنط والنخيل وهي لا تسد المتطلبات الصناعية[3].

وكان محمد علي قبل ضمه بلاد الشام قد شجع الفلاحين على زراعة الأشجار لتعويض هذا النقص في الأخشاب «...إلا أن ثروة مصر زادت من المحاصيل الزراعية كالقطن والنيلة ومختلف المواد

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 220 .

2 مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص 201،202.

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 20 .

الغذائية في عهده، فلم يكن من الصواب أن تزرع فيها الغابات ليستعيض بأخشابها عن الاستيراد..» [1] بالإضافة إلى أن أخشاب مصر لم تكن ذات جودة لأنها كانت رطبة ولا تصلح لبناء السفن بعكس سوريا التي كانت تتوفر فيها أنواع عديدة من الخشب الممتاز لذلك رأى الباشا أنه من الضروري وضع هذه المنطقة تحت حكمه لتوفير الأخشاب، خاصة وأن الشام منطقة قريبة من مصر وهذا سيقلل من مصاريف النقل[2].

ومما يؤكد اهتمام محمد علي الكبير بأخشاب بلاد الشام الرسالة التي بعثها إلى ابنه إبراهيم باشا بعد احتلال الشام فيقول: «...يا بني، عليك أن تولي من العناية بمسألة الأخشاب قدر ما توليه لشل جيش الأستانة...» [3]، وتنفيذا لأوامر محمد علي باشا قام إبراهيم باشا بإنشاء مصلحة لقطع الأشجار في الساحل السوري ووسع فيها[4]، كما عين العديد من العمال والمهندسين وهيئت كل الوسائل لتسهيل عملية قطع الخشب ثم تنقل من ميناء إسكندرونة إلى ميناء الإسكندرية واستمرت عمليات النقل نحو مصر بكميات كبيرة حتى سنة 1841م، وذلك من أجل الانتفاع بها في المجال صناعي[5].

كما أن بلاد الشام كانت تتصل بالأناضول لتشكل حلقة وصل للتجارة مع آسيا، وذلك باعتبارها طريق مرور القوافل بين مرافئ البحر المتوسط والخليج العربي، فعن طريقها يتم نقل البضائع والسلع والمنتجات من الشرق إلى الغرب والعكس، وكانت طرابلس المرفأ الكبير لهذه المعاملات التجارية كما كانت مدينة دمشق تتمتع بأهمية تجارية كبيرة إذ كان يلتقي بها كل سنة عدد كبير من الحجاج فتنشأ فرص عديدة للمتاجرة [6].

1 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 298 .

2 خالد فهمي، المرجع السابق، ص 73 .

3 نفسه، ص 298 .

4 رستم أسد، المصدر السابق،مج2، 18 صفر 1248 – عابدين – محفظة 236 رقم 102، ص 46 .

5 عبد الرحمن زكي، نفس المرجع، ص 298 .

6 هلا سليمان، المرجع السابق، ص 211.

4-البواعث الاجتماعية .

كان محمد علي قد فرض على المصريين التجنيد الإجباري بما في ذلك الفلاحين، وذلك من أجل إنشاء جيش مصري، إلا أن الفلاحين رفضوا تجنيدهم في الجيش وحاولوا التهرب منه وتفاديه بشتى الطرق والوسائل، فكانوا يقومون بتشويه أجسامهم كقطع أصابعهم أو قلع العين، ونتيجة لذلك سن محمد على قوانين صارمة تقضي بمعاقبة كل من يساهم في هذا العمل[1].

بالإضافة إلى التجنيد فرض محمد علي الضرائب على المصريين فأثقل بها كاهل الفلاحين والمصريين عموما، كما تم تسخيرهم في حفر الترع فهلك معظمهم من شدة التعب والإرهاق[2].

ونتيجة لتلك العوامل والظروف لجأ كثير من المصريين إلى الهجرة نحو بلاد الشام وبالتحديد إلى ولاية عكا هربا من ظلم حاكمهم واستقروا في ضواحيها بعد أن أحسن واليها عبد الله باشا استقبالهم وسهل لهم ظروف العيش فيها[3].

ولما كثرت هجرة الفلاحين طلب محمد علي باشا من والي عكا إرجاع الفارين وعدم إيوائهم في المرة القادمة، فرفض عبد الله باشا طلب محمد علي وكانت حجته في ذلك أن المصريين رعايا السلطان ولهم حرية التنقل، فأجاب محمد علي قائلا: «...إن هؤلاء الستة آلاف هم رعايا السلطان وشأنهم هنا كشأنهم بمصر، فإن شئت فاحضر لأخذهم ...» فرد عليه محمد علي قائلا : «...إني سأحضر لآخذ ستة آلاف وواحد فوقهم...» [4] .

1 أحمد طربين، المرجع السابق، ص 57 .

2 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص 173. وأنظر أيضا: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق،ص 222 .

3 Henry Dodwell, Op cit, P 108 .

4 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832م**، شركة الهنداوي، مصر، 2012، ص 23 .

بهذا الرد أعطى عبد الله باشا المبرر الكافي لمحمد علي من أجل غزو الشام فكانت حجته أن والي عكا لم يرجع الفارين وأنه يخشى أن يلحق بهم معظم المصريين[1].

ومن الأسباب الاجتماعية الأخرى التي جعلت محمد علي يتطلع إلى ضم بلاد الشام هي أن المصريين كانوا فلاحين ومزارعين ولا يميلون إلى العمل العسكري فلجأ في البداية إلى السودان ولكن رجاله لم يتمكنوا من تحمل المشاق العسكرية والحربية، ثم تطلع إلى بلاد الشام ورأى أنه أهم مصدر للحصول على المقاتلين، خاصة وأن عدد سكان المنطقة كبير إذا كان يبلغ حوالي مليوني نسمة لذلك فكر في استغلال شبابها وتجنيدهم ضمن صفوف جيشه خاصة سكان جبل لبنان الذين عرفوا بشجاعتهم وصلابتهم[2]، وبهذا الصدد يقول:« ... ومن جبال لبنان أجند جنودي فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف بها إلا على ضفاف دجلة والفرات ...»[3].

ويذكر أن محمد علي باشا بعد احتلال حلب في سنة 1832م أمر قواته بالتوقف في إسكندرونة، وذلك من أجل تشكيل جيش من السوريين إلا أن ابنه إبراهيم باشا اقترح عليه تأجيل هذا المشروع حتى يستقر الحكم المصري في المناطق الشامية [4].

وترى لطيفة سالم أنه كانت لدى محمد علي دوافع دينية وثقافية لضم الشام أهمها أن إقليم بلاد الشام يضم القدس الشريف، ودمشق التي تعد إحدى أهم الحواضر الثقافية الإسلامية [5].

وخلاصة القول أن ضم محمد علي باشا لبلاد الشام سبقتها مجموعة من المقدمات والدوافع، فقد سعى هذا الأخير إلى إقامة علاقات صداقة متينة ومتنوعة مع الشاميين، فكان يُأوي الفارين ويقدم

---

1 هدى بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه(1831–1841)م**، مجلة الأبحاث، كلية التربية الإسلامية، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد 16، 04-06-2011، ص 344 .

2 خالد فهمي، المرجع السابق، ص ص 80،81 .وأنظر أيضا :مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق ص196.

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 21 .

4 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص ص 61،62 .

5 لطيفة سالم، نفس المرجع ، ص 22.

الدعم المادي والمعنوي والعسكري ويتبادل التهاني والهدايا مع زعماء الشام وأعيانها، كما ربطته علاقة مع الأسر السورية وتجارها، وقد مكنته هذه السياسة من خلق سند قوي في المنطقة يسهل له التوغل فيها وإخضاعها دون صعوبة، ثم ظل يتحيّن الفرص لغزو المنطقة إلى غاية أن تهيأت له الظروف المناسبة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، فاتخذ الباشا من فرار بعض الفلاحين المصريين إلى الشام حجة لقيامه عليها وجرّد حملة بقيادة نجله إبراهيم باشا.

الفصل الثاني:

الحملة المصرية والمواقف الدولية منها.

1- التحضير للحملة المصرية.

2- مراحل السيطرة على بلاد الشام.

3- موقف أهل الشام من الحملة.

4- الموقف الدولي ومعاهدة كوتاهية.

1-التحضير للحملة المصرية.

كان محمد علي باشا يبحث عن ذريعة لغزو بلاد الشام فاستغل إيواء عبد الله باشا والي عكا لبعض الفلاحين المصريين الفارين من الضرائب والتجنيد خلال سنة 1831م ورفضه إرجاعهم واتخذ من تلك القضية حجة كافية للقيام بما كان ينوي فعله منذ زمن طويل ثم كتب إلى الصدر الأعظم محمد رشيد باشا يبلغه بقيامه بحملة لمحاربة حاكم عكا وتأديبه[1]، فرد عليه في رسالة قائلا: «... إن شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام وإشعال النار والحرب، وإن ما ينشب من نزاع الباشاوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى بإشهار السيف بل بتدخل الباب العالي...» [2].

لم يكترث محمد علي بما كتبه الصدر الأعظم وذلك لأنه كان مصمم على غزو بلاد الشام خاصة بعد أن تهيأت له الظروف، وحانت الفرصة التي كان ينتظرها، فأخذ يعد العدة لذلك، فجهز حملة تتألف من حوالي مئة ألف جندي، أسند قيادتها العليا لابنه إبراهيم باشا، كما ضمت الحملة أبرز القادة المصريين أمثال: سليمان باشا الفرنساوي [3]وعباس باشا [4]، بالإضافة إلى خبراء حرب أجانب، ورافقهم في هذه الحملة حنا البحري[5].

---

1 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 50 .

2 علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط5،دار المعرفة، بيروت، 2008م، ص ص368،367

3 **سليمان باشا الفرنساوي**: ولد سنة 1787م في ليون اسمه يوسف سيف انخرط بمهنة البحرية سنة 1799م، ترقى في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة أميرال، وبعد هزيمة نابليون بونابرت ترك مهنة الجندية وامتهن التجارة، ثم تركها وانتقل إلى مصر في عهد محمد علي سنة 1819م، بعد ذلك اعتنق الإسلام أصبح يعرف باسم سليمان بك، تولى مهنة تنظيم الجنود المصريين في عهد محمد علي وشارك في عدة حروب المورة، الشام ...، توفي في 11 مارس 1860م. للمزيد من التفاصيل أنظر: جرجي زيدان،المرجع السابق، ج1، ص ص 190-193 .

4 **عباس باشا**: هو عباس بن طوسون بن محمد علي ولد سنة 1813م على الأرجح، كان محبا لركوب الخيل، شارك في حملة المصرية على الشام، تولى الحكم بعد وفاة عمه إبراهيم باشا قام بإصلاحات عديدة، توفي عام 1854م، ودفن في القاهرة. للمزيد من التفاصيل أنظر : **زكي فهمي،صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة،1995، ص ص40-42.

5 داود بركات، المرجع السابق، ص 24 .

وقسم جيش الحملة إلى قسمين :

- الجيش البري بقيادة إبراهيم يكن ويضم ستة آليات من المشاة وأربعة من الفرسان مزودين بأكثر من أربعين مدفع [1].
- القسم الثاني وهو القوات البحرية بقيادة عثمان باشا نور الدين [2]، وتضم 16 سفينة حربية و17 سفينة نقل أخرى وذلك من أجل السيطرة على السواحل السورية [3].

وفي بداية صيف 1831م انتهت التحضيرات والاستعدادات للحملة المصرية وكان عليها التحرك باتجاه الشام، إلا أن وباء أصاب البلاد في تلك الفترة فهلك الكثير من المصريين من جراءه، وقد دام أربعة وثلاثين يوما، وعلى إثره تأخر موعد انطلاق الحملة [4].

وفي 19 من شهر أكتوبر 1831م تحركت الحملة المصرية نحو بلاد الشام، فانطلقت القوات البرية بقيادة إبراهيم يكن من القاهرة عن طريق العريش في اتجاه يافا بينما انطلق الأسطول المصري من ميناء الإسكندرية عبر المتوسط وكان إبراهيم باشا على رأسه [5].

وصلت الحملة المصرية إلى الأراضي الشامية [6] فاحتلت غزة ثم يافا دون مقاومة تذكر، ثم قدم أمراء المدن الشامية المفتوحة وشيوخها وقدموا فروض الطاعة والولاء لإبراهيم باشا، فرحب بهم وأبقاهم على إمارتهم، ثم استولى على حيفا في 17 نوفمبر بعد أن اجتمع الجيش المصري كاملا، وأنزل قواته بها

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 170 .

2 **عثمان باشا نور الدين**: هو من خرجي البعثات المصرية التي أرسلت للتعلم في أوروبا في عهد محمد علي باشا، درس فنون الحرب وتخصص في البحرية وبرع فيها، كان مسؤولا في المدرسة الحربية بمصر، ثم ترقى إلى رتبة أميرال. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 222 .

3 جورج يانج، المرجع السابق، ص 122 .

4 عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص ص 173،174 .

5 علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 51.

6 أنظر الملحق رقم (03).

واتخذها قاعدة عسكرية له، وبعد ذلك أعلنت كل من صيدا وصور، بيروت، طرابلس، اللاذقية، القدس ونابلس ولاءها لإبراهيم باشا وقد وفر ذلك الجهد والوقت له[1].

2- مراحل السيطرة على بلاد الشام.

أ- صدام عكا الكبير 26 نوفمبر 1831م:

بعد السيطرة على المدن الشامية غزة، ويافا، وحيفا، زحفت القوات المصرية في 20 جمادى الثاني 1247هـ الموافق لـ26 نوفمبر 1831م للاستيلاء على مدينة عكا، وعند وصول إبراهيم باشا إليها ضرب عليها حصارا من الجهتين البر والبحر وذلك لقطع طريق الإمدادات عليها [2].

وكانت عكا مدينة ذائعة الصيت وذلك لأن القائد الفرنسي نابليون بونابرت عجز أمام أسوارها المنيعة [3]، وعاد خائبا عندما فشل في الاستيلاء عليها، ولما سمع عبد الله باشا بزحف الحملة المصرية نحوها زاد استحكاماتها أكثر مما كانت عليه سابقا، فجعل بها حامية مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل بالإضافة إلى المدافع والمؤن والذخيرة للصمود طويلا على الحصار [4].

وابتداء من العاشر من شهر ديسمبر بدأ إبراهيم باشا بمهاجمة المدينة ورميها بالقنابل عن طريق المدافع، فردت عليه قوات عبد الله باشا وهاجمته من داخل المدينة، حتى ألحقت ببعض السفن المصرية أضرار كبيرة مما جعلها تتراجع إلى الإسكندرية [5].

وكان إبراهيم باشا قد أرسل إلى الأمير البشير الشهابي يطلب منه المجيء بقواته من أجل مساعدته في حصار المدينة ومساعدته في السيطرة على بلاد الشام كما سبق واتفق مع والده محمد علي باشا ولكن الأمير بشير تأخر في الانضمام إليه، وذلك لأنه كان مترددًا في بداية الأمر بين الانضمام إلى والي

1 داود بركات، المرجع السابق، ص ص 25،26.

2 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 449.

3 أنظر الملحق رقم 04.

4 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 310.

5 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 224 .

عكا عبد الله باشا الذي أرسل له هو الآخر رسالة يحثه فيها على مساعدته لصد الحملة المصرية ويتوعده بالمزيد من السلطة بعد القضاء على الجيوش المصرية [1].

وعندما تأخر البشير الشهابي في الرد على رسائل إبراهيم باشا أرسل هذا الأخير إلى والده يخبره بما حصل وعلى إثر ذلك أرسل محمد علي باشا رسالة إلى أمير الجبل يعلمه فيها إن هو «... تأخر عن التوجه لمعية نجله تبدل المحبة بالإغيرار عليه وينذره بأنه إن امتثل لنصحه هذا فبها، وإلا يرسل له خمسة آليات جهادية من عسكرية مصر ويمحي بهم أثر جبل ... » [2]، ونتيجة لذلك سارع الأمير بشير لجمع قواته والانضمام إلى قوات إبراهيم باشا لمحاصرة مدينة عكا [3].

لما علمت الدولة العلية بخروج الحملة المصرية لمدينة عكا أرسلت مندوبا عنها إلى محمد علي تأمره برفع الحصار عن المدينة، وسحب قواته من بلاد الشام، إلا أن الباشا لم يعرها اهتمام وفي الوقت نفسه كان يتظاهر بالطاعة والولاء للسلطان العثماني [4].

ونتيجة لعدم استجابة الباشا إلى أوامر السلطان قرر إعلان الحرب عليه، فجمع جيشا قدر عدد جنوده بعشرين ألف وأسند قيادته إلى عثمان باشا اللبيب والي طرابلس، ثم سار باتجاه المدينة المطوقة لتخليصها [5].

ولما علم إبراهيم باشا بزحف الجيش العثماني نحوه أبقى جزءًا من قواته لمواصلة الحصار على مدينة عكا، وسار هو لمواجهة الجيش العثماني، فالتقى الجيشان في معركة عنيفة في سهل الزراعة بتاريخ

1 داود بركات، المرجع السابق، ص 27. وأنظر أيضا: لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ص 40،41 .

2 رؤوف عباس حامد، **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا**، مج1، مكاتبة منه إلى الأمير بشير حاكم جبل الدروز بالشام في جمادى أخر سنة 1247هـ، ص 333.

3 داود بركات، نفس المرجع، ص ص 27،28 .

4 السيد فرج، المرجع السابق، ص 125 .

5 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 449 .

14 أفريل 1832م، انتهت بالنصر لصالح القوات المصرية وذلك لكفاءتها وحسن تنظيمها[1].

عقب هزيمة القوات العثمانية انسحبت بقيادة عثمان باشا إلى حماة وتحصنت بها، أما إبراهيم باشا فقد عاد بقواته لمحاصرة مدينة عكا وهذه المرة كان مصمما على فتحها، خاصة وأنها صمدت لمدة ستة أشهر وفور وصوله أخذ بضرب أسوارها بالمدافع حتى أحدثوا فيها فتحات، فدخل الجنود المصريين منها إلى داخل المدينة وهناك دارت رحى معارك عنيفة ضد قوات عبد الله باشا استمرت عدة ساعات انتهت باستيلاء المصريين على المدينة في مساء 27 ذي الحجة 1247هـ الموافق لـ28 ماي 1832م وأخذ عبد الله باشا الجزار أسيرا إلى إبراهيم باشا [2].

بعد الاستيلاء على المدينة أعطى إبراهيم باشا الأمان لسكانها وأمر بإعادة بناء وترميم ما تم هدمه في أثناء عملية القصف، أما عبد الله باشا فقد أرسله قائد الحملة إلى مصر فأكرمه محمد علي باشا وأحسن إليه رغم الخلاف الحاصل بينهما، ثم أرسله إلى الحجاز بناء على رغبته وبقي فيها حتى مات[3].

– فتح دمشق 16 جوان 1832 :

بعد سيطرة إبراهيم باشا على عكا، قرر التوجه إلى مدينة دمشق لفتحها بوصفها عاصمة الشام ولأن السيطرة عليها ستمكنه من السيطرة على الجهات التابعة لها [4].

فتحركت القوات المصرية قاصدة الشام وفي 14 جوان وصلت إلى ضواحي دمشق، وهناك التقى بالقوات العثمانية فوقع صدام غير عنيف بينهما انتهى بانسحاب القوات الثانية من ساحة القتال، بعد ذلك أرسل إبراهيم باشا إلى أعيان المدينة من أجل تسليمها دون قتال، ويذكر أن الدمشقيون عزموا على مقاومة القوات المصرية فاستعدوا للقتال، ولكن إبراهيم باشا م يكن رغب في قتالهم « فنبه على العسكر

1محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ج1، ص22،23.

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 225. وأنظر أيضا: عبد الرزاق البيطار، **حليّة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تح: محمد بهجة البيطار، ج1، ط2، دار صادر، بيروت، 1964، ص 17 .

3 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص162.

4 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 42 .

النظامي أن يقاتلوا الدمشقيين ولا يؤذونهم بل يطلقون البنادق في السماء، فلما سمع الدمشقيون أصوات النار هربوا ...» [1].

وبعد ساعات قليلة دخل إبراهيم باشا مدينة دمشق برفقة البشير الشهابي ثم قدم له أعيان المدينة وقدموا له فروض الطاعة والولاء فأحسن إليهم، ومنع الجنود من سلب أملاكهم ثم نظم إدارتها وأقام بها حامية عسكرية وعين إبراهيم باشا يكن حاكما عليها [2].

ب- معركة حمص[3] (معركة الباشاوات) [4] 8 جويلية 1832م :

بعد سقوط مدينة عكا المنيعة عزم السلطان العثماني على القضاء على جيش محمد علي فأمر بتجهيز جيش جرار يبلغ تعداده نحو ستين ألف مقاتل، وأعدّ أسطولا ضخما مكونًا من خمسة وعشرين سفينة وأسند مهمة قيادة الجيش البري إلى حسن باشا ومنحه لقب سردار أكرم [5]، ووعده بولاية مصر وكريت [6].

وفي أوائل شهر جويلية وصلت القوات العثمانية إلى أنطاكية وعسكرت بها، وهناك بدأ القائد العثماني بوضع الخطط الحربية وتنظيم جيوشه واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على القوات المصرية، وفي

1 علي كرد، المرجع السابق،ج3، ص 52 .

2 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 322 .

3 **حمص** : هي مدينة تقع على الشاطئ الأيمن من نهر العاصي، وموقعها مهم واستراتيجي لأنه ملتقى عدة طرق، فهي على طريق بعلبك ودمشق جنوبا وطريق أنطاكية وحلب شمالا. أنظر عبد الرحمن زكي، نفس المرجع، ص 322 .

4 **معركة الباشاوات** : تسمى هذه الواقعة معركة حمص أو معركة الباشاوات ذلك لأن إبراهيم باشا ذكر في إحدى رسائله أنه عندما وصل إلى حمص كان بها ثمانية باشاوات . أنظر : محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ص47 .

5 **سردار أكرم**: وتعني أمير الجيش وهو مصطلح يطلق على الصدر الأعظم إذا توجه للحرب دون مشاركة السلطان فيها، وكان يقال له أيضا السر عسكر أي قائد الجيش. للمزيد من التفاصيل أنظر : سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 133 .

6 عبد الرحمن زكي، نفس المرجع، ص 322 .

الأخير استقرا رأي القائد حسين باشا بأن يعهد لمحمد باشا والي حلب مقدمة الجيش العثماني، وأمره بالتوجه نحو مدينة حمص والتحصن بها[1].

لما علم إبراهيم باشا بتوجه مقدمة الجيش العثماني نحو حمص، قرّر استغلال هذه الفرصة ومحاربة جيوش العدو متفرقة ليسهل عليه هزيمتها، فسار بقواته نحو هدفه، وفي نفس الوقت استدعى بقية القوات المصرية من طرابلس وبعلبك التي كانت تحت قيادة عباس باشا وحسن المناسترلي [2].

وصل إبراهيم باشا بقواته إلى مشارف حمص في السابع من شهر جويلية وعسكر بقواته في مواجهة القوات العثمانية ونصب مدفعيته، ونظم قواته التي كان تبلغ 30 ألف مقاتل بالإضافة إلى البدو غير النظامين، وفق الخطة التالية: «...قسم المشاة إلى ثلاثة، وجعل المسافة بين القسم والقسم ميلين وفي مقدمة القسم قائد، وجعل الأمير بشير ورجاله بالقلب، وخفر على الذخيرة في مؤخرة الجيش وأقام على الميمنة عباس باشا، وعلى الميسرة أحمد باشا ..وعلى طرفيه الفرسان والمدافع...»[3].

وفي صباح 8 جويلية وهو يوم المعركة، توزع الجيشان في مواقعهما، ثم بادر إبراهيم باشا بالهجوم على القوات العثمانية[4]، فقام على رأس فرقة من الفرسان بحركة التفاف ذكية حول ميسرة الأتراك وهاجمهم ففرق جمعهم، ثم تقدمت فرقة من المشاة والفرسان وهاجمت القوات التركية هجوما عنيفا اضطرهم إلى التراجع إلى الخلف، كما زحفت ميسرة الجيش المصري واحتلت الشاطئ الأيسر للقناة التي تتفرع من نهر العاصي[5]، لتقطع على ميمنة الجيش التركي الطريق[6].

1 السيد فرج، المرجع السابق، ص 128 .

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 230 .

3 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 106 .

4 أنظر الملحق رقم 5 .

5 **نهر العاصي**: هو نهر ينبع في لبنان بالقرب من بعلبك ويمر بحمص وحماة وأنطاكيا ويصب عند السودية. أنظر: عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 314 .

6 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ص 176، 177.

تحرج موقف الأتراك خاصة بعد أن حصدت المدفعية المصرية صفوفهم فانسحبوا من ميدان القتال نحو قلعة حمص التي كانت تحمي ظهورهم، واحتل إبراهيم باشا مواقعهم، وانتهت بذلك معركة حمص بانتصار القوات المصرية ودخولهم المدينة في صباح اليوم التالي بعد انسحاب الباشاوات منها ليلا[1].

قدرت خسائر الجيش العثماني في هذه المعركة بحوالي ألفين قتيل و2500 أسير، فحين لم يتجاوز عدد قتلى الجيش المصري 101 قتيل و162 جريحا، كما غنم المصريين 21 مدفع[2].

ترجع أسباب هزيمة الأتراك في معركة حمص إلى انقسام الجيش العثماني إلى قسمين، فاتجهت مقدمته في مسار واتجه القسم الثاني في مسار آخر، ولو أن الجيش العثماني بقي موحدا لما تسنى لإبراهيم باشا القضاء عليه بتلك السهولة رغم كفاءته الحربية وحسن تدبيره[3]، ويذكر عبد الرحمن زكي أن ضباط الجيش العثماني لما علموا بالتجهيزات وعدد قوات الجيش المصري اقترحوا على محمد باشا قائد مقدمة الجيش العثماني الانسحاب المنظم إلى موقع آخر والاتصال بالقيادة العليا للجيش العثماني المتمركزة في أنطاكيا من أجل تجميع الجيوش العثمانية حتى يسهل عليهم القضاء على الجيش المصري، إلا أن محمد باشا رفض الأخذ بهذا الرأي وقرر أن يلتزم خطة الدفاع وأن تكون قلعة حمص حامية لظهورهم[4].

بعد معركة حمص انسحب العثمانيون المنهزمون إلى مدينة حلب من أجل إعادة تنظيم قواته والقضاء على الجيش المصري، أما حسين باشا فكان قد ترك أنطاكيا واتجه نحو حمص، وفي طريقه بلغه خبر هزيمة قواته فغير مساره واتجه نحو حلب، ولما وصل الجيش العثماني إلى المدينة المذكورة امتنع سكانها عن فتح أبوابها لهم ورفضوا مساعدتهم فانسحبوا إلى الإسكندرونة، أما إبراهيم باشا فقد قرر مواصلة الزحف نحو مدينة حلب من أجل مطاردة فلول الجيش العثماني قبل أن يستجمعوا قواتهم، فعين الأمير بشير واليا على حمص وخرج على رأس جيش نحو حلب، فدخلها في الخامس من شهر جويلية دون

1 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 53 .

2 جورج يانج، المرجع السابق، ص 124 .

3 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 177 .

4 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 325 .

مقاومة تذكر[1].

ج- معركة بيلان[2] 29 جويلية 1832 م:

بعد هزيمة الجيوش العثمانية في معركة حمص، قرر حسين باشا التراجع إلى الخلف فلجأ إلى مضيق بيلان، بجبال طوروس من أجل إعادة تنظيم قواته والقضاء على الجيش المصري[3].

أما إبراهيم باشا فقد واصل الزحف بقواته حتى وصل إلى حماة ثم حلب واستولى عليهما دون مقاومة تذكر وفيها حضرت إليه الوفود من أورقا و ديار بكر لتعلن ولاءها له، ثم واصل السير بقواته حتى بلغ مواقع تمركز الأتراك ببيلان في 29 جويلية 1832[4].

وكانت قوات الجيش العثماني في معسكر بيلان تتألف من 60 ألف جندي، منهم 45 ألف جندي نظامي، مزودين بالسلاح ومدفعية كبيرة تضم 160 مدفع[5].

واتخذت القوات العثمانية مواقعها على قمم جبال بيلان، وقد كانت هذه الأخيرة مواقع دفاعية منيعة، تتحكم في الطرق وتسمح للجنود بالتستر والاختفاء مما يسهل عليهم عملية ضرب العدو وتعيق تقدمه نحو الأمام[6].

---

1 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصدر السياسي في الأزمنة الحديثة**،ج1، ص 154 .

2 **بيلان**: هي مدينة تقع جنوبي الاسكندرونة وشمالي المضيق والجبل المعروفين باسمها ويصل إليها طريقان، طريق من كليس وطريق من أنطاكيا ويقترب الطريقان في سفح الجبل ثم يلتقيان في مضيق جنوبي بيلان ليشكلان طريقا واحد يصل إلى المدينة، أما المضيق بيلان فيقع فوق ثغر الاسكندرونة في جبال طوروس يفصل سهول سوريا الشمالية عن بلاد الأناضول ويعد مفتاح الأناضول. أنظر عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 238 .

3 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 450. أنظر أيضا: هدى علي بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830-1841**، ص 346.

4 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 179 .

5 داود بركات، المرجع السابق، ص 59 .

6 السيد فرج، المرجع السابق، ص 131. وللمزيد من التفاصيل عن أوضاع الجيشين العثماني والمصري قبل المعركة. أنظر : عبد الرحمن الرحمن الرافعي، نفس المرجع ، ص ص 236،237 .

أما بالنسبة للجيش المصري فقد احتشد في مواقع في سهل منبسط تحت مضيق بيلان «...واتخذ المشاة مواقعهم في الصفوف الأمامية، وخلفهم الفرسان والمدفعية في الوسط وخلف هذه الصفوف عتاد الجيش...» [1].

وإذا قارنَّا بين مواقع الجيشين المصري والعثماني، يتضح أن مواقع الأتراك على جبل بيلان أكثر مناعة من مواقع المصريين، كما أن مواقع الأتراك تمكنهم من المبادرة بالهجوم على عكس الجيش المصري الذي احتشد في مواقع مكشوفة وواضحة للعيان مما تجعلهم في موقف الدفاع والتعرض للضرب بالمدافع في حالة التقدم[2].

وكان إبراهيم باشا يدرك جيدا مناعة مواقع الجيش العثماني لذلك قرر أن يقوم بحركة التفاف من الجنب وذلك حتى يتجنب المواجهة المباشرة بالقوات العثمانية، وقد تولى إبراهيم باشا بنفسه القيام بهذه الحركة وفي نفس الوقت أرسل جزء من قواته من فرقة المشاة والفرسان المؤيدين بالمدفعية من أجل إشغال بقية القوات العثمانية[3].

بدأت معركة بيلان[4] بقيام إبراهيم باشا بحركة التفاف حول الجناح الأيسر للقوات العثمانية، وفي نفس الوقت كان قسم آخر من القوات المصرية بقيادة حسن بك المناسترلي يتقدم باتجاه الجيش التركي لمهاجمة قلب وميمنة الأتراك والتقدم عن طريق بيلان- أنطاكية، فزحفوا حتى وصلوا إلى مواقع الأتراك في المرتفعات التي تطل على مدافع الأتراك، وتبادلوا إطلاق النار بالمدافع، وقد نجح المصريون في إلحاق الهزيمة بالأتراك، فتراجعوا وانسحبوا نحو مدينة بيلان، فاحتل المصريون مواقعهم[5].

1 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 334 .

2 السيد فرج، المرجع السابق، ص 131 .

3 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 238.

4 أنظر الملحق رقم 06 .

5 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 179. أنظر أيضا: عبد الرحمن الرافعي، نفس المرجع، ص ص 238،239.

وبانسحاب الجيش التركي من ميدان القتال انتهت معركة بيلان بعد صدام عنيف دام حوالي ثلاث ساعات، وقد قتل فيها حوالي 25000 جندي عثماني، وجرح وأسر حوالي ألفين جندي آخر، أما بالنسبة للمصريين فلم يتجاوز عدد قتلاهم 20 قتيل، كما غنم المصريون حوالي 25 مدفعا بالإضافة إلى الكثير من الذخيرة والسلاح[1].

وفي 30 جويلية 1832م دخل المصريون مدينة بيلان بعد أن انسحب منها الأتراك العثمانيون إلى الإسكندرونة[2].

ويرجع المؤرخون أسباب هزيمة القوات العثمانية إلى ضعف القيادة العليا للجيش العثماني ذلك أن إبراهيم باشا القائد المصري قد اتبع نفس الخطة التي اتبعها في معركة حمص وخاصة حركة الالتفاف حول أجناب الجيش العثماني وهذا ما يؤكده محمد رفعت في كتابه الجيش المصري وحروب الشام الأولى فيقول: «... إن هزيمة الجيش العثماني ترجع إلى تكرار نفس الأخطاء التكتيكية والتي من أبرزها الاصطفاف في خطوط طويلة دون عمق دفاعي، ودون احتياطي يتم الدفع به في الأوقات الحرجة ... أو عند الهجوم وهو الأمر الذي أدى إلى تكرار حركة الالتفاف حول أجنحة هذه القوات وإخراجها من المعركة في وقت مبكر وبالتالي حسم المعركة ...» [3]، أما الدكتور عبد الرحمن زكي فيرجع أسباب هزيمة الجيش العثماني «...إلى وقوع المستشار الفني الفرنسي (Thevénin) في قبضة إبراهيم باشا بعد الاستيلاء على حلب فحرم الأتراك من معاونته...»[4].

بعد سقوط بيلان في يد إبراهيم باشا خضعت له مدينة أنطاكية واللاذقية[5]، والسويدية وبخضوع

1 علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 54 .

2 السيد فرج، المرجع السابق، ص 133 .

3 محمد عبد العزيز رفعت، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، ج1، ص 49 .

4 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 334 .

5 **اللاذقية**: هي مدينية قديمة منذ وقت الفنيقيين تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، للمزيد من التفاصيل أنظر: جرجي أفندي أفندي يني، **تاريخ سوريا**، المطبعة الأدبية، بيروت، 1881، ص 351 .

هذه المناطق له يكون قد أتم إخضاع بلاد الشام كاملة[1].

د- معركة قونية[2] (معركة الساعات السبع) 21 ديسمبر 1832م :

بعد معركة بيلان عبر الجيش المصري جبال طوروس حتى وصل إلى الأناضول واحتل أضنة وطرسوس في 31 جويلية 1832م، ثم أوقف سيره بناءً على أوامر محمد علي باشا من أجل التفاوض مع السلطان العثماني بشأن عقد الصلح بشرط منحه ولاية سورية ولكن السلطان رفض ذلك[3].

وبعد فشل المفاوضات بين السلطان العثماني ومحمد علي سيّر الباشا المصري جيشا لابنه مؤلفا من 50 ألف مقاتل وأمره بمواصلة الزحف، فتقدم هذا الأخير واحتل أورفة وعنتاب ومرعش والقصرية ثم استولى على وادي منيع وممر كولك واستمر في التقدم حتى بلغ مشارف قونية[4].

ولصد إبراهيم باشا وإيقاف تقدمه، قام السلطان العثماني باستدعاء الصدر الأعظم رشيد محمد باشا وأسند إليه قيادة جيش عظيم يتألف من 80 ألف جندي وقد تميز هذا الجيش بأنه خليط أجناس من مختلف ولايات الدولة العثمانية، كما ضم هذا الجيش أبرز القادة العثمانيين أمثال: (رؤوف باشا وسليمان باشا، وعثمان باشا والي طرابزون ...الخ)، وفي أواخر شهر أكتوبر انتهت تجهيزات واستعدادات الجيش العثماني، فتحرك زاحفا نحو إبراهيم باشا الذي كان يعسكر في قونية[5].

في 18 ديسمبر 1832م، وصل القسم الأول من الجيش العثماني بقيادة رؤوف باشا إلى شمالي قونية، وكان إبراهيم باشا قبل وصول القوات العثمانية قد قام بتدريب قواته على معرفة تضاريس الأرض والقتال فيها، وبمجرد وصول القسم الأول من الجيش التركي أراد إبراهيم باشا الاشتباك معه إلا أن رؤوف

---

1 محمد مورو، **عصر محمد علي**، ج1، ط1،، مكتبة ومطبعة الغد، مصر، 2007، ص 45 .

2 **قونية**: تقع قونية في ملتقى طرق الأناضول، وتستند على شعاب جبال طوروس، وقد بلغ عدد سكانها في سنة 1832م حوالي عشرين ألف نسمة، يحيط بمعظم أحيائها سور قديم ومنيع.أنظر : عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 348 .

3 عمر الإسكندري، سليم حسن المرجع السابق، ص 177 .

4 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 450 . وأنظر أيضا: داود بركات، المرجع السابق، ص ص 71،72.

5 خالد فهمي، المرجع السابق، ص ص 100، 101.

باشا حاول تجنبه قدر الإمكان وذلك بناء على الأوامر من التعليمات التي أعطيت له، بالرغم من ذلك فقد تمكنت القوات المصرية من أسر بعض الجنود العثمانيين، وفي 20 ديسمبر وصل القائد العام للجيش العثماني رشيد باشا إلى ميدان القتال وأخذ يستعد للمعركة الحاسمة، فوزع قواته على يمين ويسار الطريق قونية –الأستانة، وجعل ميسرته بجوار منطقة مستنقعات وجعل فيها قوات من الفرسان [1].

وفي يوم 21 ديسمبر وهو يوم المعركة كان الجو شديد البرودة والحرارة منخفضة بالإضافة إلى الضباب الكثيف فكانت الرؤية منعدمة وكل طرف لا يدرك وضعية الآخر، ثم اصطف الجيشان[2] في مواقعهما وأمر رشيد باشا قواته بالتقدم نحو مواقع العدو حتى أصبحت على بعد ستمائة متر وبدأ الضرب بالمدفعية، وعلى إثر ذلك تمكن إبراهيم باشا من التعرف على مواقع الأتراك فرد عليهم[3].

وبعد ساعات قليلة خف الضباب قليلا، فلاحظ إبراهيم أن فرقة المشاة العثمانية انفصلت عن فرقة الفرسان لذلك أمر قواته من المشاة بالدخول بين الفرقين ومهاجمتهم من الداخل، وفي نفس الوقت قام هو على رأس قواته من الفرسان بالهجوم على ميسرة الجيش التركي بدعم من المدفعية، فكان الهجوم عنيفا وعلى إثره تقهقر العثمانيون من مراكزهم وبذلك تم القضاء على ميسرة الجيش التركي[4].

حاول القائد العام العثماني رشيد باشا أن ينقد جيشه من الهزيمة بعد أن سحقت ميسرته، فنزل بنفسه إلى ساحة القتال ولكنه ضل الطريق بسبب الضباب فوقع في الأسر، وقد أثر ذلك كثيرا على معنويات الجيش التركي[5].

1 محمد السيد عيد، **إبراهيم باشا أبو العسكرية المصرية الحديثة**، المجلس القومي للشباب، مصر، 2009، ص 98 .

2 أنظر الملحق رقم 7 .

3عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 350 .

4السيد فرج، المرجع السابق، ص ص 134،135.

5محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 245،246 . أنظر أيضا: عمر الإسكندري، سليم حسن، المرجع السابق، ص 178.

تواصلت المعركة بعد ذلك واستمرت القوات المصرية في التقدم وحصد صفوف الأتراك بالمدفعية وقد حاول الأتراك القيام بحركة أخيرة لقلب نتائج المعركة، فتحركت قوة من الفرسان باتجاه الصف الأول من الجيش المصري، وهاجمته هجوما عنيفا إلا أن الجيش المصري تمكن من الثبات ثم تحركت المدافع المصرية الاحتياطية وصوبت قنابلها باتجاه الفرسان الأتراك فحصدتهم حصدا، وانسحب البقية من ساحة القتال إلى الجبال[1].

انتهت معركة قونية بهزيمة الجيش التركي بعد قتال دام سبع ساعات قتل فيه ثلاثة آلاف جندي عثماني وأسر عشرة آلاف جندي آخر وكان الصدر الأعظم رشيد باشا من بين الأسرى العثمانيين، أما من الجانب المصري فقد قتل 262 جندي وجرح 530 جندي آخر، كما استولى المصريون على 92 مدفع عثماني [2].

3-مواقف أهل الشام من الحملة.

كان أهل الشام بصفة عامة يعيشون حالة استياء وغضب من الحكم العثماني بسبب كثرة الثورات والفوضى وفساد الولاة العثمانيين والضرائب الفادحة، لذلك نجد أن معظم سكانها أيدوا قيام محمد علي باشا بهذه الحملة فكان التوسع في المنطقة سريعا، ولم يمض بضعة شهور حتى أصبحت المنطقة من غزة إلى يافا تحت السيطرة المصرية ودون مقاومة، وبهذا الصدد يقول ميخائيل مشاقة: «... وخرجت الجنود المصرية من مصر بقيادة إبراهيم باشا حتى وصلت غزة وظلت سائرة لم يحدث لها معترض فاستولت عليها واستطردت السير ...» [3].

وترحيب أهل الشام في المدن الشامية الرئيسية بالجيوش المصرية راجع إلى أملهم في أن يكون هذا التغيير الجديد خلاص لهم من فساد الحكام الأتراك، فكان أعيان كل مدينة يصلها إبراهيم باشا يخرجون

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ص 246،245 .

2 خالد فهمي، المرجع السابق، ص 101 .

3 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 105 .

إليه مظهرين لرغبتهم بوجوده وفي نفس الوقت شارحين له ما يعانونه من الإجراءات العثمانية القاسية [1]، كما أن مواقف أهل الشام اختلفت من منطقة إلى أخرى ومن طائفة إلى أخرى فكانت كما يلي:

أ- النصارى:

كان المسيحيون الشاميون يعانون من الاضطهاد والظلم في بلاد الشام، فلم يكن لهم الحق في تولي الوظائف والمناصب الحكومية الهامة كما أنهم كانوا محرومين حتى من ممارسة عاداتهم ومعتقداتهم الدينية ففرض عليهم ارتداء الزي الأسود الطويل ولا يحق لهم ارتداء غير ذلك، وكانوا يسجنون لأتفه الأسباب وأبسطها ويعذبون في السجون وتصادر أملاكهم [2].

لذلك نجد أن هؤلاء ساندوا خضوع بلاد الشام لمحمد علي باشا، فكانوا أول من أعلنوا عن ولاءهم له، وأظهروا استعداد تاما لمساعدته، وذلك لما بلغهم من معاملته الحسنة للأقباط في مصر وعن مناداته بالحرية والمساواة بين أبناء ولايته على اختلاف أديانهم، وقد كان للمسيحيين نفوذا كبيرا في بلاد الشام، فسهل على الجيوش المصرية احتلال المدن الشامية دون وجود أدنى مقاومة [3].

ولقاء الأعمال الجليلة التي قدمها المسيحيون من أجل تسهيل الطريق للجيوش المصرية قام إبراهيم باشا بإلغاء كل القيود والضرائب المفروضة على أهل الذمة فيقول أنطوان كتافاكو «...وأصدر أمرا بإعفاء اليهود والنصارى من كل الضرائب والرسوم...»[4].

كما وعدهم بحسن المعاملة والعدل وبهذا الصدد يقول: « ...بلغني أن اليهود والنصارى لا يعاملون بالحسنى، فآمر بالتسامح في معاملتهم وآمر أيضا برفع التكاليف عنهم لأنها تؤخذ منهم ظلما وجورا، وسواء كان أولئك النصارى واليهود من أبناء هذه البلاد أو من الأغراب المقيمين فيها أو من

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 229 .

2 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 39 .

3 علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 368 .

4 بولس قرألي الخوري، **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا نقلا عن تقارير أنطوان كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا(1831-1841)م**، مطبعة القديس بولس حريصا، 1937م، ص 23 .

الحجاج الذين يفدون على بيت المقدس زائرين متبركين ... وآمر بإلغاء رسوم الخفر التي تجبى من النصارى... وآمر بأن تكون حرية الأفراد محترمة في أعمالهم ومعتقداتهم وسأسهر على راحتكم جميعا وأجعل لواء الإنصاف يرفرف فوق هذه الربوع ... »[1]، ولذلك وجد إبراهيم باشا ترحيبا من أهل الذمة الذين رأوا فيه المنقذ من الظلم الذي كان يمارس عليهم خلال العهد العثماني وقد وفا المصريون بما وعدوا فمنحوا المسيحيين حرية في ممارسة معتقداتهم، كما منحوهم مناصب حكومية وامتيازات كبيرة، وكان أبرز مثال على ذلك تعيين حنا البحري مسؤولا على إدارة الشؤون المالية ومنحه لقب "بك" وهو لقب لا يتلقب به غير المسلم، وذلك جزاء على الخدمات التي قدمها للمصريين [2].

ب- سكان نابلس:

أظهر أكثر سكانها ميلا إلى إبراهيم « ...وهذا الميل إن لم يكن ناشئا عن حبهم لهذا القائد فمن المظالم المتوالية التي كان إبراهيم باشا يرهقهم بها...»[3].

ج- أهل جبل لبنان:

كان سكان جبل لبنان وخاصة الموارنة مؤيدين للحملة المصرية فانضم إلى الجيوش المصرية أكثر من مئة ألف مقاتل من جبل لبنان منذ بداية الحملة، وتأييد هؤلاء لمحمد علي باشا راجع إلى علاقة الصداقة المتينة التي كانت تربطه بزعيمهم وهو الأمير بشير الشهابي الذي قدم وعوداً منذ العقد الأول من القرن التاسع عشر لوالي مصر من أجل مساعدته في هذا المشروع الضخم من أجل توحيد إقليمين لذلك نجد أن الأمير بشير لم يخلف بوعده وكان المساند الأول في عملية التوسع في بلاد الشام، فشارك في حصار عكا وانضم وابنه الأمير خليل للجيوش المصرية، وقد تم فتح هذه المدينة رغم مناعتها بفضل مساعدته[4]، وبهذا الشأن يقول داود بركات: «... نجاح إبراهيم باشا في فتح عكا... لا بتأليف جيش

1 محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص 80 .

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 258.

3 بولس قرألي الخوري، المصدر السابق، ص 18 .

4 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 40 .

على أحدث الأنظمة العسكرية ولا بإنشاء أسطول قوي ... بل بمحالفة زعماء سوريا وأمير لبنان فعاهده مشايخ نابلس على المال والروح، وجمع الأمير بشير الثاني 35 ألف رجل ضبطوا أنحاء البلاد وانصرفوا لجمع المؤن ...» [1].

وكان له دور بارز في إقناع الشيخ عبد الهادي حاكم نابلس فانضم إلى الجيوش المصرية بقواته وصاحب إبراهيم باشا في أغلب فتوحاته في بلاد الشام، كما شارك في إخماد معظم الثورات التي قامت ضد الحكم المصري [2].

د- الدروز:

أما هؤلاء فقد عارضوا خضوع بلاد الشام للحكومة المصرية وساندوا الدولة العثمانية وذلك لأنهم يعتبرون أن السلطان هو أمير المؤمنين وخليفة للمسلمين والخروج عن طاعته لا يجوز، بالإضافة إلى ذلك فقد كانوا على عداء للأمير بشير اللبناني الذي هو حليف لمحمد علي بسبب قتله لزعيمهم بشير جنبلاط، ونتيجة لذلك انضم ثلاثة آلاف رجل منهم للمحاربة في صفوف الجيش العثماني [3].

بالإضافة إلى الدروز انضم البدو بأعداد كبيرة للمحاربة في الجيوش العثمانية بقيادة حسين باشا[4].

4-الموقف الدولي من الحملة المصرية ومعاهدة كوتاهية.

أ- الموقف الدولي من حملة المصرية :

كانت الدول الأوروبية تراقب عن بعد الصراع الحاصل بين والي مصر والسلطان العثماني، ولكنها لم تتدخل لحل هذا الصراع أو إيقاف توسعات محمد علي وبعد الانتصارات المذهلة والسريعة التي

1 داود بركات، المرجع السابق، ص 39 .

2 بولس قرألي الخوري، المصدر السابق، ص ص 7،8 .

3 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 445 .

4 بولس قرألي الخوري، نفس المصدر، ص 18 .

حققتها جيوشه وخاصة في معركة قونية، أصبح الطريق مفتوح أمام جيوش إبراهيم باشا إلى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية، فخشيت الدول الكبرى من أن يتمكن هذا الوالي الثائر من الإطاحة بالحكم العثماني، ولذلك فكان من الضروري التدخل من أجل الحفاظ على بقاء الدولة العلية وإيقاف محمد علي[1]، وكانت مواقف الدول الأوروبية كالآتي:

أولا : فرنسا: كانت سياسة فرنسا في هذا الموضوع مزدوجة، فقد كانت تسعى إلى نصرة الدولة العثمانية من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لدعم الحكومة المصرية، فهي حليفة لمحمد علي وتربطها به علاقة صداقة، ولذلك لم تعارض مشروع توسعه في بلاد الشام في البداية، وذلك لأنها رأت فيه خدمة لمصالحها التجارية، فكانت كثيرا ما ترسل الرسائل لمحمد علي في ما بين سنتي (1831م-1832م) تؤكد له فيها بوقوفها إلى جانبه ودعمه في حربه ضد السلطان العثماني[2].

وبعد وصول جيش محمد علي إلى قونية قررت فرنسا أن تعمل على احتواء الأزمة بين السلطان العثماني والوالي المصري، وذلك لأنها تخوفت من عواقب استيلاء محمد علي على بلاد الشام وتوغل جيوشه في الأناضول، فيؤدي إلى تهديد الكيان العثماني، وتكون الفرصة لروسيا للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وتضطر هي للتدخل لحماية محمد علي باعتباره حليفا لها، وهو ما قد يجعلها وجها لوجه مع روسيا وهو الأمر الذي تريد تجنبه [3].

ثانيا: إنجلترا: لم يكن موقف إنجلترا واضحا تجاه توسع محمد علي في بلاد الشام فهي لم تتخذ أي خطوة لإيقاف تقدمه داخل الأناضول رغم حرصها الشديد على بقاء كيان الدولة العثمانية الذي يحفظ

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 17 .

2 غالب عبد أحمد العربيات، خالد حامد طاهر شنيكات، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام(1831-1841)م قراءة جديدة في التدخل الدولي"**، مجلة دراسات تاريخية 117-118، جامعة البلقاء التطبقية، الأردن، جانفي – جوان، 2012، ص 388.و أنظر ايضا : خالد فهمي، المرجع السابق، ص 103 .

3 محمد عبد الستار البدري، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي باشا**، ط1، دار الشروق مصر،1989، ص 106.

التوازن الدولي، حتى أن رئيس الوزراء بالمرستون[1] قام بتوبيخ وعزل القنصل البريطاني باركر Barker عندما لم يقدم التهاني لمحمد علي على نجاحه في احتلال عكا [2].

كما أن السلطان محمود الثاني سعى جاهدا لدى بريطانيا من أجل إيقاف الجيوش المصرية منذ بداية الحملة في عام 1831م، ووعدته بالتدخل غير أنها لم تفعل، ولكن السلطان لم ييأس واستمر في المحاولة على أمل أن يجد نتيجة في هذه المرة، فعرض على السفير البريطاني في إستانبول إستراتفور كاننج في شهر أوت عقد تحالف عثماني- بريطاني، ومنح امتيازات لإنجلترا مقابل ذلك، ثم طلب منها أن تمده بقوة عسكرية، ولكنها رفضت بحجة انشغال قواتها بمسألة بلجيكا والبرتغال [3].

ثم قام السلطان العثماني بإرسال وفد عثماني برئاسة نامق باشا إلى أوروبا فوصل لندن في أوائل شهر نوفمبر لطلب المساعدة من إنجلترا ضد الجيوش المصرية ولكن هذه المحاولة فشلت كغيرها، ولم تغير بريطانيا من موقفها، ويرى بعض المؤرخين أن عدم استجابتها لطلبات السلطان المتكررة راجع إلى انشغالها بأوضاعها الداخلية بما عرف بالإصلاحات الدستورية بالإضافة إلى المسألة البلجيكية والبرتغالية[4]، ولكن الدكتور سليمان الغنام يفسر عدم تدخل بريطانيا بسبب آخر فيقول: «...ليس سبب ذلك انشغالها بمشاكلها الداخلية ... فإن أي تدخل بريطاني في هذه المرحلة إلى جانب السلطان هو في مصلحة روسيا كما هو نفسه اعتراف ضمني بمعاهدة أدرنة، ومن جانب آخر فإن بريطانيا لو أعلنت رسميا وقوفها إلى جانب محمد علي فإن ذلك يعني تقسيم الإمبراطورية العثمانية وربما يقود إلى حرب مع روسيا ... وهي لا تريد ذلك ...» [5].

---

1 **بالمرستون** :هو سياسي انجليزي، ولد سنة 1784م، ترقى في المناصب الحكومية حتى تولى منصب وزير الخارجية في سنة 1830 واستمر في هذا المنصب حتى توفي في سنة 1863م،عرف بمعارضته ومقاومته الشديدة لسياسة محمد علي التوسعية وكان سببا في افشال مخططاته في بلاد الشام. أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 459.

2 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص ص 113، 114 .

3 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1، ص 156 .

4 محمد عبد الستار البدري، المرجع السابق، ص 105 .

5 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص ص 114،115 .

وقد ظلت بريطانيا متمسكة بموقفها حتى بعد هزيمة الجيوش العثمانية في معركة قونية، التي على إثرها أصبح الطريق مفتوحا إلى عاصمة الخلافة العثمانية أمام جيوش إبراهيم باشا، وهذا ما أرغم السلطان على عقد تحالف مع روسيا العدو التقليدي له وقبول عروضها[1].

ثالثا: النمسا: كان موقف النمسا مؤيدا للدولة العثمانية في هذه الحرب واعتبرت محمد علي والي ثائر ضد سيده يخل بنظام دولته واستقرارها، إلا أنها ورغم تأييدها للدولة العلية فهي لا تر ضررا إن تنازل السلطان العثماني ومنح محمد علي ولاية الشام، لأن المهم في رأيها إنهاء الحرب التي لا فائدة منها، وهو ما وضحه مترنيخ[2] للمبعوث العثماني نامق باشا عندما أعلن عن رأيه موضحا: «...عدم اقتناعه بشرعية حكم محمد علي، ولكن لا يمنع من منحه الشام وإنهاء الخلاف فور ما فرضت الظروف ذلك...»[3].

رابعا: روسيا: تخوفت روسيا كثيرا من الزحف السريع للجيش المصري وذلك لأنها كانت ترى أن نجاح محمد علي في الوصول إلى إستانبول واستيلاءه على العرش العثماني يشكل خطرا حقيقيا يهدد مكاسبها التي حصلت عليها بمقتضى معاهدة أدرنة سنة 1829م، فقد كتب وزير روسيا نسلرود إلى سفيره في الأستانة يقول:«... إنه مهما تكن ظروف الكارثة فإنها ستكون متصلة بمصالح روسيا... التي ربحتها من معاهدة أدرنة قد تصبح بفعل تطورات الكارثة موضوع نقاش جديد...»[4].

---

1 غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839–1876)م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: الغالي غربي،جامعة الجزائر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،تخصص التاريخ الحديث،الجزائر، 2008–2009م، ص 265 .

2 **مترنيخ** :سياسي نمساوي، ولد سنة 1773م،تولى منصب سفير للنمسا في باريس سنة 1815م،أنتخب رئيس لمؤتمر في نفس السنة الذي انعقد لتسوية حالة أوروبا بعد سقوط نابليون بونابرت، عرف بمعارضته للحركات التحررية والانفصالية التي انتشرت في أوروبا، اعتزل العمل السياسي في سنة 1848م، وتوفي بعد ذلك في سنة 1859م.أنظر :محمد فريد بك المحامي،المصدر السابق،ص 457.

3 محمد عبد الستار البدري، المرجع السابق، ص ص 108،109 .

4 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 114 .

كما أنه يرى أن استيلاء محمد علي باشا على الأستانة هو في صالح فرنسا باعتبارها حليفته فيقول في نفس الرسالة: «... إذا انتصر محمد علي فإن النفوذ الفرنسي يزداد في القسطنطينية فتصبح هذه المدينة مأوى للذين يتآمرون ضد حكومة روسيا، لذلك ترى روسيا في محمد علي جارا قويا ظافرا بدلا من جار ضعيف مقهور ...» [1].

لذلك نجد أن روسيا ما إن بدأت الحرب المصرية العثمانية حتى أسرعت إلى الدولة العثمانية وعرضت عليها تقديم المساعدة العسكرية للقضاء على الوالي المصري إلا أن السلطان تردد في قبول هذا العرض وذلك لأنه كان يأمل في الحصول على المساعدة من إنجلترا[2].

وبعد هزيمة الجيش العثماني في معركة قونية في ديسمبر 1832م، أرسلت روسيا الجنرال موارفيف إلى الأستانة من أجل إقناع السلطان العثماني بقبول مساعدة روسيا العسكرية [3].

وكان السلطان محمود الثاني مضطرا لقبول عرضها خاصة وأنه لا يملك قوة عسكرية لإيقاف زحف الجيش المصري الذي أصبح على بعد خمسين فرسخا، كما أن بريطانيا لم تستجب لنداءاته، وعلى إثر ذلك أرسلت روسيا سفيرها إلى مصر ليهدد محمد علي بإعلان الحرب عليه في حالة إذا ما واصل تقدمه باتجاه عاصمة الدولة العثمانية، ثم أرسلت بعد ذلك في 20 فيفري قوة عسكرية تتألف من خمسة عشر ألف جندي إلى شواطئ الأناضول لحماية الأستانة، ونتيجة لذلك التهديد توقف الزحف المصري وبدأت المفاوضات[4].

وقد أثار التحالف العثماني الروسي مخاوف كل الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا لأن دخول روسيا إلى الأراضي العثمانية سيهدد مصالحها في المنطقة، لذلك قررت كل منهما العمل على إفشال هذا

1 عمر الإسكندري، حسن سليم، المرجع السابق، ص 179 .

2محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص 101. وأنظر أيضا : غالب العربيات، خالد حامد شنيكات، المرجع السابق، ص 390.

3 محمد صبري، المرجع السابق، ص 65 .

4 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 451.أنظر أيضا: محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصدر السياسي في الأزمنة الحديثة**،ج1، ص 158 .

التحالف، والضغط على محمد علي لسحب جيوشه من الأراضي التركية، وذلك حتى لا يبق لروسيا حجة في إبقاء جيوشها في البوسفور، كما أرسلت فرنسا سفيرا جديد إلى الأستانة وهو الأميرال روسان من أجل إقناع السلطان لإنهاء هذا الخلاف[1].

بعد تدخل كل الدول الكبرى توافدت الرسل إلى مصر للضغط على محمد علي من أجل الصلح مع السلطان، فوصل السفير الفرنسي، ثم وصل السفير الروسي الجنرال موارافيف إلى الإسكندرية، بعد ذلك وصل خليل باشا سفير السلطان العثماني للتفاوض مع الباشا بشأن الصلح، فعرض عليه الإيالات التالية: صيدا، عكا، طرابلس، القدس، نابلس، وحاول السفير الفرنسي إقناع محمد علي بقبول هذا العرض، ولكن محمد علي طالب بضم سوريا بالإضافة إلى إقليم أدرنة وبذلك تكون جبال طوروس الحد الطبيعي الفاصل بين مصر وتركيا[2].

رفض السلطان منح محمد علي إقليم أدرنة وعرض عليه منحه الجزء الجنوبي من بلاد الشام فقط ولكن باشا مصر كان مصرا على رأيه لذلك فشلت المفاوضات[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات على أشدها في الإسكندرية كانت الجيوش المصرية تتقدم نحو عاصمة الدولة العثمانية فاحتل إبراهيم باشا كوتاهية، وأرسل جزءًا من قواته لفتح أزمير، ونتيجة لذلك طلب الباب العالي من روسيا إرسال القسم الثاني من قواتها[4].

وقد تمكنت القوات المصرية من الدخول إلى أزمير، فتدخل القنصل الفرنسي وطلب من محمد علي وقف زحف جيشه، وذلك حتى يتجنب وقوع الصدام مع روسيا، فأخلت قوات إبراهيم باشا مدينة أزمير

1 غالب العربيات، خالد حامد شنيكات، المرجع السابق، ص 394 .

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 253. وأنظر أيضا: هدى علي بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والمواقف الدولي منه**، ص 348.

3 محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص 102 .

4 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1، ص 163 .

بناء على أوامر والده [1].

ب– اتفاقية كوتاهية: أفريل–ماي 1833م:

اضطربت الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، فإبراهيم باشا يحتل قسما كبيرا من الأراضي العثمانية والقوات الروسية في تزايد مستمر حتى بلغ عدد جنودها 30 ألف بالإضافة إلى تذمر المسلمين بسبب استعانة السلطان بروسيا العدو التقليدي لهم، زد على ذلك ضغط سفراء إنجلترا وفرنسا على السلطان محمود الثاني، ومحمد علي مصمم على عدم التنازل، كل هذه الظروف وغيرها أرغمت السلطان على الخضوع لشروط الوالي الثائر، فأرسل مندوبا عنه وهو رشيد بك برفقة البارون دي فارين وكيل فرنسا السياسي إلى معسكر إبراهيم باشا للتفاوض وبعد أيام من المداولات تم الاتفاق على الصلح في 8 أفريل 1833م وهو ما عرف باتفاقية كوتاهية[2]، ومن أهم بنودها ما يلي:

- أن يتخلى محمد علي عن إقليم الأناضول وتنسحب جيوشه إلى ما وراء جبال طوروس.
- أن تعطي لمحمد علي باشا ولاية مصر طيلة حياته.
- أن يتم تعيينه على ولايات الشام الأربعة: عكا، طرابلس، حلب، دمشق بالإضافة إلى كريت.
- أن يعين إبراهيم باشا على أدنة وولاية الحجاز[3].

ثم أرسل السلطان العثماني وثيقة الاتفاقية إلى محمد علي بمصر، فلاحظ هذا الأخير أن نص الوثيقة لم يشر فيه إلى إقليم أدنة، فرفض القبول بها، وأمر على الفور ابنه إبراهيم باشا بإيقاف عملية إجلاء الجيش المصري، فلم يكن على السلطان سوى القبول بالتنازل عن أدنة وصدر فرمان في 6 ماي 1833م بمضمون اتفاق كوتاهية[4].

1 محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص 103 .

2 محمد صبري، المرجع السابق، ص 70 .

3 غالب العربيات، خالد حامد شنيكات، المرجع السابق، ص 395 .

4 هدى علي بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه**، ص 348 .

وكان على محمد علي بعد هذا الاتفاق أن يدفع ستين ألف كيس، وذلك لمدة خمس سنوات، وأن تلقى الخطبة على منابر المساجد باسم السلطان محمود الثاني خليفة المسلمين[1].

بعد عقد اتفاق كوتاهية انتهت الحرب السورية الأولى لصالح محمد علي، فصارت الحدود الشمالية لولايته تنتهي عند مضيق كولك بجبال طوروس، وبدأت مصر عهدا جديدا[2].

ويعتبر اتفاق كوتاهية هدنة مؤقتة بين الطرفين من أجل إنهاء الحرب التي طالت، ولم يكن صلح حقيقي، حيث أرغم الطرفين على القبول به تحت ضغط الدول الأوروبية الكبرى خاصة إنجلترا وفرنسا ولم يكن أي من الطرفين راض به، فالسلطان العثماني قبل بهذا الاتفاق من أجل الاستعداد لحرب ثانية يقضي بها نهائيا على هذا الوالي الثائر ويسترجع منه ما أخذه بالقوة، أما محمد علي فكان يرى أنه لم يحقق رغبته في الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة رغم الانتصارات العسكرية المذهلة التي حققتها جيوشه لذلك عزم كل منهما على نقض الاتفاق متى تهيأت الظروف[3].

-معاهدة هنكيار إسكله سي[4] 8 جويلية 1833م:

شعر السلطان العثماني أن بريطانيا وفرنسا خذلتاه في هذه الحرب وأن روسيا الوحيدة التي دعمته فعقد معها معاهدة في 8 جويلية 1833م، وهي معاهدة دفاعية هجومية تعرف بمعاهدة هنيكار إسكله سي، وقد نصت شروطها على أن تتعهد روسيا بحماية الدولة العثمانية من هجوم أي دولة، وفي مقابل ذلك تتعهد الدولة العلية بإغلاق الدردنيل في وجه الأساطيل الأوروبية الأخرى[5].

وخلاصة القول أن القوات المصرية نجحت في إخضاع المدن الفلسطينية باستثناء مدينة عكا التي استعصت عليها في بداية الأمر، إلا أنها تمكنت من الإستيلاء عليها في النهاية ثم استطرد الجيش المصري

1 علي كرد، المرجع السابق،ج3، ص 56 .

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 256 .

3 محمد صبري، المرجع السابق، ص ص 66-68 .

4 **هنكار إسكله سي**: وهي مدينة تقع في جنوب تركيا. للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص73 .

5 محمد صبري، المرجع السابق، ص 70.

داخل الشام ولم يلق أي مقاومة، فرحب به أغلب السوريين وذلك بفضل الدعاية التي نشرها حلفاء محمد علي عن إحسانه لشعبه وإقامة العدل بين مختلف الطوائف المصرية، وقد مكنهم ذلك من التفرغ لمقاتلة القوات العثمانية وهزيمتها في معظم المعارك التي وقعت بينهم إلى غاية موقعة قونية، التي نتج عنها تدخل الدول الأوروبية من أجل إنهاء الخلاف القائم بين الباشا والسلطان، وعلى إثر ذلك انتهت حرب الشام الأولى بتوقيع اتفاقية كوتاهية في ماي 1833م.

الفصل الثالث:

الحركات المضادة لمحمد علي باشا في بلاد الشام وانهيار الحكم المصري.

1-دوافع الحركات المضادة وأسبابها.

2- أهم الثورات على الحكم المصري.

3- الدولة العثمانية وتجدد القتال.

4- انهيار الحكم المصري في بلاد الشام .

1- دوافع الحركات المضادة وأسبابها .

أ-الضرائب:

في بداية التواجد المصري في بلاد الشام قام إبراهيم باشا بإلغاء بعض الضرائب القديمة التي فرضها الولاة العثمانيون سابقا، وكان الهدف من ذلك التقرب من السكان المحليين وتفادي قيامهم بثورات ضد الحكم المصري خاصة وأنه كان لا يزال منهمكا بالحرب ضد العثمانيين، إلا أن ميزانية مصر كانت في حالة عجز حيث أنفق على حملة الشام مليون ونصف مليون ففرض محمد علي ضرائب مختلفة لرفع دخل الخزينة المصرية، وكانت بعض الضرائب جديدة لم يعهدها أهل الشام من قبل ومن أشهر الضرائب المصرية في بلاد الشام نذكر:

أولا: ضريبة الميري: وهي ضريبة الأرض وقدرت في معظم الأحيان عن طريق استخدام ثورين وقياس حرثهما من المساحة في ثماني ساعات في اليوم، ولكون هذه الضريبة مرتفعة على بعض الأراضي أجبر العديد من الفلاحين على ترك أراضيهم وهجرها مما أضر ذلك بالفلاحة وتناقص الإنتاج الزراعي في بلاد الشام[1].

وفرضت ضرائب سنوية على الأشجار والحيوانات والحبوب والمواد الغذائية فكانت الحكومة ترسل جنودها لجمع ما تحتاجه من الفلاحين وفي حالة ما إذا عجزوا الفلاحون عن دفعها أو امتنعوا تصادر كل أملاكهم وحيواناتهم، ونظرا لكثر الاحتجاجات والثورات على هذه الضرائب اقترح إبراهيم باشا على والده تخفيفها لتشجيع الناس على الإنتاج والتقليل من هجرة أراضيهم فأجاب محمد علي: « ...من أجل زيادة عائداتنا يجب تشجيع الناس على العمل بجد أكثر لانخفض الضرائب...»[2].

1 علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 57 .

2 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص ص 154،155 .

كما فرضت ضرائب على أملاك الوقف ومنه الحرمين الشريفين وضرائب على المنازل والحوانيت والمعامل المحلية وحتى على الخيام، فتسببت هذه السياسة في معانات الفلاحين والتجار وغيرهم[1].

ثانيا :ضريبة الفردة: في 19 ماي 1933م فرضت الحكومة المصرية على سكان الشام ضريبة جديدة تسمى ضريبة الفردة تدفع على كل ذكر بلغ الأربعة عشر فما فوق، ويعفى منها العلماء والأجانب والموظفين المدنيين والعسكريين، وتتراوح قيمتها بين 15 و 500 قرش بحسب قدرة كل شخص، وكان يعطى لكل فرد وصل بعد الدفع[2].

كانت هذه الضريبة جديدة على أهل الشام، ولم تكن معروفة من قبل لذلك عارض السكان دفعها، واعتبروا أن هذه الضريبة عبارة عن الجزية التي يدفعها المسيحيون للمسلمين وفي هذا إهانة لهم ثم ازداد غضبهم على المصريين أكثر عندما ارتفع حجم الضرائب بسبب تجديد الحرب ضد العثمانيين، فأصبحت الضرائب تأخذ عن سنتين أو ثلاث مقدما[3].

وكما أن ضريبة الفردة كانت مرتفعة في الشام ففي رسالة أرسلها محمد علي إلى إبراهيم باشا بتاريخ 9 جوان 1833م «... يرى أن ضريبة الفردة التي فرضت على سكان الإيالات الجديدة باهظة ويستحسن جعلها موازية للفردة في مصر، أما إذا كان السر عسكر قد بدأ جمعها ويرى صعوبة في فسخ قراره فليبقيها كما هي...»[4].

ثالثا: الإعانة: وهي ضريبة فرضتها الحكومة المصرية على الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تتجاوز مرتباتهم 500 قرش فما فوق[5].

1 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ص 112،113.

2 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 451 .

3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 155.

4 رستم أسد، المصدر السابق، مج2،رسالة من محمد علي باشا إبراهيم باشا، ربيع الأول، عابدين دفتر 210 رقم 586،ص 344.

5 لطيفة سالم، نفس المرجع، ص ص 115،116 .

رابعا: الجزية: وهي ضريبة فرضت على أهل الذمة وكانت تتراوح بين 15-60 قرشا حسب مقدرة كل شخص ويعفى منها رجال الدين والعاملين عند الأوروبيين[1].

ب-نظام الاحتكار:

طبق الباشا نظام الاحتكار في مصر فجنى فوائد عظيمة وبعد أن خضعت له بلاد الشام قرر تطبيق هذا النظام فيها، وكان هذا النظام يقضي بأن تقوم الحكومة المصرية بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده من عند الفلاح أو المنتج وغالبا يكون السعر منخفضا ثم تبيعها للمستهلكين أو التجار الأجانب بأسعار جد مرتفعة، فكلف ابنه إبراهيم باشا بتنفيذ أوامره هذه، وشملت هذه السياسة كل السلع التجارية تقريبا[2].

وابتداء من 24 جوان 1832م أي بعد حوالي شهرين من خضوع عكا احتكر محمد علي الحرير الشامي فمنع بيع المحاصيل للتجار السوريين ثم اشترى المحصول كله، وفي نفس الوقت طلب من الأمير بشير أن يشتريه من أهل الجبل ويمنع بيعه للتجار، فاستجاب الأمير بشير لطلبه وأشاع بين قومه «...إن كل من عنده حرير لا يبيعه إلى أن يحضر المعتمد لمشتراه من قبل محمد علي...»[3].

وقد عارض إبراهيم باشا تطبيق نظام الاحتكار في بلاد الشام وحاول توضيح آثاره الوخيمة على السكان السوريين وعلى إنتاج البلاد، فكتب إلى والده قائلا: « ...تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد وأن الأحزمة والأقمشة المتنوعة التي تنسج في طرابلس ودمشق والشام تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع، وأن معيشة السكان... قائمة على الحرير، يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنويا...تبلغ 25 ألف كيسة ولا تستطيع ...أن تدفع هذا المبلغ نقدا على

1 رستم أسد، المصدر السابق، ج2،رسالة من محمد علي باشا إلى محمد شريف 15 شوال 1249هـ، عابدين دفتر 211 رقم 80، ص ص 384،385 .

2 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 176 .

3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 180.

تقدير شرائه، فحينئذ نحتاج إلى إخضاع منتجي الحرير لنظام الحوالة وهي المصيبة التي ابتلي بها الفلاح المصري، فتفتر همتهم في الإنتاج كما فترت الهمة في إنتاج المحصولات المصرية...»[1].

أصر محمد علي على الاستمرار في تطبيق نظام الاحتكار على المنتوجات الشامية رغم معارضة إبراهيم باشا، فأصدر أوامره في 28 جويلية 1833م باحتكار القطن وحذر الفلاحين من بيعه للتجار، إلا أنه ألغى احتكار هذا المنتوج، فأرسل إلى إبراهيم باشا رسالة في 20 سبتمبر من نفس السنة بإيقاف شراء القطن في الشام[2].

كما احتكرت الحكومة المصرية المواد الغذائية كالزيتون والزيت والحبوب وذلك لاستخدامها في حاجيات الجيش البري والبحري، ثم صدرت أوامر بجمع كل جلود الأغنام والأبقار في سبتمبر من نفس العام وذلك لاستخدامها في مجال الصناعة [3].

واحتكر محمد علي تجارة البن وأمر إبراهيم باشا بمنع دخول البن الأجنبي إلى الشام واحتكر أيضا الصوف من أجل صناعة الملابس للجنود فكان يكلف مندوبين بالذهاب إلى القرى والقبائل في موسم الجز لشراء كل كميات الصوف[4].

أيضا طبق هذا النظام على القلو الذي يدخل في صناعة الصابون فتم شراءه كله وخزن، وأرغم أصحاب معامل الصابون على شراء المواد التي يحتاجونها من مخازن الدولة بأسعار مرتفعة وقد احتج البدو بشدة على تلك الإجراءات كما أدى هذا الاحتكار إلى انخفاض شديد في إنتاج الصابون، ما جعل الحكومة المصرية تلغي هذا النظام[5].

1 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 177 .

2 رستم أسد، المصدر السابق، مج3، رسالة من محمد علي إلى إبراهيم باشا، 11 ربيع الأول، عابدين، دفتر 210، رقم 608، ص 346.

3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 177 .

4 لطيفة سالم، نفس المرجع، ص 178 .

5 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 135 .

لقد أضرت سياسة الاحتكار التي انتهجها محمد علي في بلاد الشام كثيرا بالتجارة والزراعة وأثرت سلبا على السكان المحليين، فعارضوها معارضة شديدة، وقامت على إثرها ثورات عديدة ضد الحكم المصري، كما أثرت هذه السياسة على التجار الأوروبيين وخاصة الإنجليز الذين تضررت مصالحهم التجارية، فرأوا أن احتكار محمد علي للحرير الشامي يهدم تجارتهم فاحتجوا على ذلك ونتيجة لذلك تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من الباب العالي إلغاء نظام احتكار بصفة عامة في الشام، وقد استجاب السلطان لطلبها وأصدر أمره في جويلية 1834م بإلغاء احتكار الحرير وبناء على ذلك أنهى محمد علي احتكاره للحرير الشامي سنة 1835م[1].

ج- التجنيد الإجباري:

منذ بداية التواجد المصري في بلاد الشام أصدر محمد علي باشا أوامره لإبراهيم باشا بتطبيق نظام التجنيد الإجباري حسب النظام المعمول به في مصر، وصدر هذا الأمر للأول مرة بتاريخ 21 أوت 1832م وكانت الحرب بين الجيشين المصري والعثماني على أشدها، وقد كان الباشا جادا في هذا القرار إلا أن إبراهيم باشا اقترح عليه تأجيل الأمر حتى يستقر وضعهم في بلاد الشام وذلك لأنه تخوف من أن يكون هذا القرار سببا في إحداث ثورة أهل الشام ضدهم فكتب إلى والده يقول :«... مصر ملكنا وأهلها بما ثبت مماليكنا، لكن هذه مناطق محتلة حديثا، كيف يمكنني منعهم من الهرب حين يهرب ... لا نستطيع أن نجدهم...»[2]، وبناء على ذلك رأى الباشا تأجيل هذا الموضوع لوقت لاحق، ولم يكن إبراهيم باشا الشخص الوحيد المعارض لفكرة تجنيد أهل الشام فقد شاركه في هذا الرأي البحري بك وشريف بك والأمير بشير والذي كان أكثرهم تخوفا من مسألة التجنيد، وقد وضح موقفه قائلا: «... أهل هذه البلاد إنما يخشون حكومة مصر ...فلو أقدمنا على جمع هؤلاء الأنفار... فلا يبعد أن تقوم فتنة...»[3].

1 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 178 .

2 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 288 .

3 خالد محمد صافي، نفس المرجع، ص 121.

وبعد عقد اتفاقية كوتاهية أرسل الباشا إلى إبراهيم باشا يطلب منه التعجيل في إنشاء جيش من السوريين وذلك لأنه كان يرى أن هذه الاتفاقية هي هدنة مسلحة وأن الدولة العلية في أي لحظة قد تعلن الحرب ضده، وبناء على هذه الأوامر نشطت حركة التجنيد في بلاد الشام، ابتداء من أفريل 1834م وقد عارض أهل الشام هذه القرارات معارضة شديدة أدت إلى قيام ثورات عمت البلاد وذلك لأن أهل الشام كانوا يرون أن مهنة الجندية هي بمثابة إلقاء النفس في التهلكة[1].

وكان التجنيد ينفذ بطرق مختلفة، حيث ينتزع العاملين والفلاحين من أراضيهم بأعداد كبيرة يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش، تاركين خلفهم عائلاتهم وذويهم بلا رجعة، لذلك فقد سعى الكثير من السوريين إلى التهرب من عمليات التجنيد الإجباري بأساليب مختلفة، فكانوا يفرون إلى الجبال والصحاري، وكثير منهم كانوا يبترون أعضاءهم من الأطراف أو يفقعون أعينهم، أما الأغنياء فكانوا يدفعون البدل عن أولادهم في كل مرة[2].

وقد استثنى من التجنيد المسنون والقضاة والموظفون والمشايخ وعلماء الدين والأجانب واليهود والنصارى، غير أنهم في كثير من المرات يجند أهل الذمة بسبب نشوء الحروب ونقص في الجنود[3].

لقد أضر التجنيد كثيرا باقتصاد البلاد فتراجع الإنتاج الزراعي بسبب هجرة الفلاحين لأراضيهم وشمل هذا الضرر التجارة والصناعة، كما أدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد الذكور فكثرت الثورات اعتراضا على هذا النظام ونتيجة لذلك قام محمد علي بتحديد مدة الخدمة العسكرية بخمسة عشر سنة حيث كانت في البداية غير محدودة ومن دخلها أعتبر ميتا[4].

1 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 363 .

2 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 124 .

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 290 .

4 رستم أسد، المصدر السابق، مج3، رسالة من محمد علي إلى إبراهيم باشا، 19 محرم 1251هـ، عابدين، دفتر 212، رقم8، ص 7 .

د-نزع السلاح:

كان السوريون بصفة عامة معتادين على حمل السلاح بمختلف أنواعه، وذلك للدفاع عن أنفسهم من القبائل البدوية التي كانت تهاجمهم من حين لآخر للاستيلاء على المحاصيل الزراعية لذلك فإن حملهم الأسلحة كان ضرورة فرضتها الظروف المعيشية[1].

إلا أن الحكومة المصرية اعتبرت حمل السكان للأسلحة أمرا خطيرا عليها خاصة وأنها كانت تنوي إدخال إصلاحات جديدة على المجتمعات الشامية من المحتمل أن تلقى معارضة لذلك قرر إبراهيم باشا جمع سلاح أهل الشام من أجل تفادي الثورات ضد الحكومة المصرية، فكلف الباشا المتسلمين في المدن والمشايخ بالإشراف على عملية جمع السلاح كما استأجرت الحكومة المصرية عمال مقابل 500 قرش للبحث عن أماكن للأسلحة في الأحياء، كما وزعت منشورات في المدن جاء فيها: «.. على كل رجل مسيحي، مسلم، واليهود كذلك تسليم سلاحه وإلا فسيعدم إذا اكتشفت خلال التفتيش أسلحة أمام باب منزله...»[2].

وقد تخوف أهل الشام من هذه التهديدات لذلك قدموا أسلحتهم فكانت تجمع من كل مدينة حوالي 600 قطعة سلاح في اليوم، وقد فرض على كل رجل يدفع ضريبة الفردة أن يسلم سلاحه وإلا يعاقب بالجلد أو السجن لذلك أجبر العديد من السكان كانوا لا يملكون السلاح إلى شرائه وتقديمه للحكومة المصرية[3].

وقد استثنت الحكومة المصرية الدروز في لبنان من قرار نزع السلاح فتم الإبقاء على أسلحتهم بناء على رغبة محمد علي وقد وضح لابنه أسباب اتخاذه هذا القرار قائلا: « بأن إعفاءهم إنما كان لما أسدوه من عضد وعون حين كان بر الشام كله ثائر فلو همّ حينذاك بتجريد الدروز من السلاح

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 191 .

2 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 129 .

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 295 .

لكان ذلك منافيا للإنسانية»، إلا أن الباشا سرعان ما طبق عليهم هذه السياسة وذلك نتيجة لمعارضتهم لقرار التجنيد فصدر قراره الذي نص على إخضاعهم كغيرهم من أهل الشام[1].

كذلك تم استثناء المسيحيين الموارنة من هذا القرار، بل إن الباشا شجعهم على حمله ومنحهم 16 ألف بندقية، إلا أنهم وبناء على رغبة إبراهيم باشا جردوا من أسلحتهم، فكانت عملية جمع السلاح في هذه المنطقة أكثر صعوبة من المناطق الأخرى[2].

أيضا كان هناك استثناء لمدن الحدود فأبقى الباشا على أسلحتهم لصد هجمات البدو مثل بعض القرى الفلسطينية التي تعرضت الزراعة فيها للضرر الكبير من هذه السياسة وذلك لأن الأودية تعيش بها حيوانات مفترسة كالنمور والذئاب والضباع ...لذلك سمح لهم إبراهيم باشا بامتلاك السلاح للدفاع عن أنفسهم[3].

واجهت الحكومة المصرية معارضة شديدة نتيجة إصدارها لهذا القرار خاصة، فقامت ثورات عديدة ضدها، كما أن هذه الأخيرة لم تنجح في تجريد كل الشاميين من السلاح فكانوا يحملونه سرا ونتيجة لفشل هذه السياسة واشتداد الانتفاضات سمحت الحكومة المصرية باقتناء السلاح من أجل التخفيف من شدة المعارضة ولكن دون جدوى فالمعارضة بقيت مستمرة[4].

2- أهم الثورات ضد الحكم المصري.

أ- ثورة فلسطين أفريل- سبتمبر 1834م:

كانت ثورة فلسطين أول تمرد مباشر ضد الحكم المصري في بلاد الشام وقد بدأت على شواطئ نهر الأردن بالقرب من القدس عندما قرر إبراهيم باشا تنفيذ أوامر والده الخاصة بالتجنيد الإجباري

1 رستم أسد، المصدر السابق، مج3،رسالة من محمد علي إلى إبراهيم باشا، 18 صفر، عابدين، دفتر 212، رقم 72، ص 24.
2 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ص 122،123 .
3 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 131 .
4 علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 62 .

ونزع السلاح فانتقل إلى القدس وطلب من مشايخ القرى وقبائل الخليل والقدس ونابلس الاجتماع من أجل إبلاغهم بالأمر، فاستجاب مشايخ القبائل إلى دعوته وحضروا الاجتماع الذي عقد في القدس بتاريخ 25 أفريل 1834م[1].

وفي الاجتماع أمر إبراهيم باشا المشايخ بأن يقدموا ثلاثة آلاف رجل من القدس ونابلس والخليل للخدمة العسكرية، فعرض عليه المشايخ دفع مبلغ مالي تقدر قيمته بـ5000 قرش على كل شاب مطلوب للتجنيد إلا أن الباشا رفض هذا العرض وأصر على تجنيد رجالهم، فلما رأوا إصراره لم يعارضوه ووعدوه بتنفيذ أمره وانتهى الاجتماع[2].

بعد الاجتماع عاد إبراهيم باشا إلى يافا، أما الفلسطينيين فعزموا على الثورة بسبب قرار التجنيد وزاد حماسهم أكثر عندما انتشر خبر بين القبائل البدوية أن تركيا تستعد لدخول الشام بجيش عظيم فرأت القبائل الفلسطينية أن تستغل تلك الفرصة، فأعلنوا ثورتهم وامتدت الثورة إلى نابلس[3].

تزعم هذه الثورة الشيخ قاسم الأحمد حاكم نابلس وهو أحد رؤساء القبائل ذوي العصبيات القوية والشيخ أبو غوش صاحب قرية العناب الواقعة بين القدس ويافا، وكانت هذه الأسرة قبل الحكم المصري تقطع الطريق على حجاج القدس وزائريه وتفرض عليهم ضرائب وتسلب أموالهم وأملاكهم ولكن إبراهيم باشا أوقف ذلك وسجن زعيمهم في سجن عكا في مارس 1834م[4].

بدأ الفلسطينيون ثورتهم بالهجوم على الحاميات المصرية في المنطقة فهاجمت قبيلة أبو غوش الحامية المصرية الموجودة بين يافا والقدس ثم هاجموا الحامية الموجودة في مدينة القدس وقتلوا عددا من جنودها وتحصن البقية داخل المدينة في انتظار وصول المدد، فأرسل إبراهيم باشا قوة لإنقاذهم

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 264 .

2 بولس قرألي الخوري، المصدر السابق، ص 42 .

3 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 192 .

4 داود بركات، المرجع السابق، ص 121 .

والقضاء على الثوار إلا أنها فشلت في ذلك وعادت أدراجها منهزمة [1].

وفي 20 ماي تمكن الثوار من اقتحام مدينة القدس فنهبوا بيوت ومتاجر اليهود والنصارى، كما هاجم الثوار الجنود المصريين في مدينة الخليل فقتلوا حوالي 200 جندي، ونتيجة لذلك قام إبراهيم باشا من يافا على رأس قوة من ستة آلاف جندي نحو معقل الثوار في السادس من شهر جوان ووصل إلى قرية أبو غوش فوقع بين الطرفيين قتال عنيف انتهى بانسحاب الثوار من ساحة القتال [2].

بعد ذلك واصل إبراهيم باشا زحفه نحو القدس حتى بلغها، فحاصره الثوار داخل المدينة وقد ظل محاصرا داخلها لمدة طويلة حتى أصبح جيشه في حالة مزرية بسبب نقص المؤونة ونتيجة لذلك قرر التفاوض مع زعماء الثورة من أجل الصلح، وفي هذا الصدد يقول بيطار: «...وحاصروا إبراهيم باشا في القدس واجتمع منهم خلق كثير ولا زالوا محاصرين له نحو شهرين وكان رئيسهم الشيخ قاسم الأحمد، فلما ضاق به الحصار وأيقن بالهلاك والدمار أرسل إلى قاسم الأحمد كتابة تلطيف ... ووعده أنه لا يأخذ منهم عسكر ولا مالا فرضي قاسم لقلة عقله وسوء رأيه وجهله وفك عقدة الحصار ...» [3]،يصف القنصل النمساوي كتافاكو هذا الصلح بأن : « ...الهدنة مجرد حيلة حربية...»[4] أي أن إبراهيم باشا سعى للتفاهم مع أعدائه من أجل فك الحصار وإعادة تنظيم قواته للقضاء النهائي على الثورة وزعماءها[5].

انتهت المفاوضات بعقد الصلح بين الطرفين فعاد الثوار الذين كانوا معتصمين في الجبال إلى ديارهم، وعاد إبراهيم باشا إلى يافا لاستقبال والده الذي وصل على رأس قوة يبلغ تعدادها حوالي 15 ألف جندي بعد أن علم باشتداد الثورة في فلسطين، وعند وصوله كانت الثورة على أشدها في صفد حيث قام سكانها بالاعتداء على اليهود وسلب أملاكهم فكلف الباشا الأمير بشير بإخمادها

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 265 .

2 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 72 .

3 عبد الرزاق البيطار، المصدر السابق، ج1،ص 25 .

4 بولس قرألي الخوري، المصدر السابق، ص 43 .

5 علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 59 .

فسار على رأس قواته إلى المدينة وحاصرها فخضعت له دون مقاومة، ثم دخلها وأعاد لليهود ما سلب منهم[1].

أما إبراهيم فقد أخذ يجهز جيشه بعد أن وصله المدد من مصر للقضاء نهائيا على ثورة الشيخ قاسم الأحمد وبهذا الصدد يقول بيطار«...إن إبراهيم نكث بوعده بعد أن حصل على التعزيزات...» [2]، فزحف نحوه في 11 جويلية 1834م والتقى الطرفان في معركة عنيفة انتهت بهزيمة حاكم نابلس وانسحابه إلى الخليل، فطاردته القوات المصرية وأخضعت مدينة الخليل في 6 أوت 1834م بعد معركة حاسمة، فانسحب الثوار منها إلى الكرك شرقي الأردن ثم إلى السلط فتعقبهم إبراهيم باشا بقواته وخضع له أهل السلط دون مقاومة[3].

أما قاسم الأحمد فقد نجح في الفرار من السلط قبل وصول إبراهيم باشا إلى البادية ولجأ إلى عرب العنزة فلاحقه إبراهيم باشا، وعند بلوغه إليه، خشي مشايخ تلك القبيلة من انتقام إبراهيم باشا فسلموه له وبعد ذلك أرسل إلى دمشق وأعدم هناك مع أنصاره، فأخمدت الثورة في فلسطين بعد مقتل زعيمها ومنظمها الشيخ قاسم الأحمد[4].

بعد انتهاء الثورة في فلسطين قامت السلطات المصرية بتطبيق نظام التجنيد ونزع السلاح فجرد كل سكان الشام من أسلحتهم «... استعملت إجراءات وأساليب قمعية وقاسية لتجنيد الشباب أينما كانوا في الشوارع، الأسواق ولدى عودتهم من المساجد...»[5].

كما ظهرت علامات اضطراب في دمشق وطرابلس وبلاد عكار وصافيتا والحصن بعد اندلاع ثورة فلسطين اعتراضا على قرار التجنيد، وما إن انتهى إبراهيم باشا من إخماد ثورة فلسطين حتى سار

1 طنوس الشدياق، المصدر السابق ، ج1،ص 451 .

2 عبد الرزاق البيطار، المصدر السابق ، ص 25.

3 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 266 .

4 داود بركات، المرجع السابق، ص 122 .

5 خالد محمد صافي، المرجع السابق، ص 260. وأنظر أيضا: علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 59 .

بقواته إلى دمشق، وأخمد ثورتها وعاقب المسئولين عليها بالسجن، ونجح الأمير خليل في القضاء على الفتن التي قامت في طرابلس والحصن وألقى القبض على منظمي الثورات في تلك المناطق وأعدموا جميعا بناءً على أوامر إبراهيم باشا، كما أخمدت الثورات التي قامت في حلب، وأنطاكيا وبعلبك وبيروت وجمعوا معظم أسلحة الأهالي، وبذلك استقرت الأوضاع في مختلف أنحاء الشام[1].

ب- **ثورة النصيرية أكتوبر 1834م:**

ما إن أخمدت الثورات التي عمت فلسطين حتى قامت طائفة النصيرية في شرقي اللاذقية وكان ذلك في شهر أكتوبر 1834م حيث خرج النصيريين وهاجموا فرقة من الجنود المصرية التي كانت في طريقها من اللاذقية إلى حلب، ففتكوا بهم، دخلوا إلى مدينة اللاذقية فنهبوا وسلبوا أملاك المسيحيين وحاصروا حاكمها سعيد أغا العينتابي في داره[2].

كان إبراهيم باشا في طريقه إلى القدس لما بلغه خبر الهجوم على قواته فأرسل قوة بقيادة سليم بك حاكم طرابلس نحو اللاذقية للقضاء على الثوار، فزحف هذا الأخير حتى بلغ معقل الثوار ووقع قتال عنيف بين الطرفين، قتل فيه الكثير من الجنود المصريين وانسحب البقية من ساحة القتال، وبعد الهزيمة التي منيت بها القوات المصرية أرسل الأمير بشير بناء على طلب إبراهيم باشا قواته بقيادة ابنه الأمير خليل لقتال ثوار النصيرية وإخماد ثورتهم، فسارت القوات اللبنانية حتى وصلت إلى قرية البهلولية مركز الثوار، فانسحب منها الثوار، بعد ذلك خرب الأمير خليل قراهم وأحرق حوالي 15 قرية عقابا لهم على عصيانهم[3].

ثم سار الأمير خليل بقواته من قرية البهلولية إلى مقاطعة صهيون حيث يتمركز الثوار وحاصرهم هناك، وقد حاول الثوار فك الحصار فهاجموا قوات الأمير خليل عدة مرات وتمكنوا من قتل العديد

1 داود بركات، المرجع السابق، ص 122 .

2جورج يانج، المرجع السابق، ص 134 .

3 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 452 .

من رجاله حتى تناقص عددهم، فأمده والده الأمير بشير بقوة تتألف من 500 مقاتل، ولما طال حصار الثوار أرسلوا يطلبون الأمان فوعدهم الأمير بعدم التعرض لهم بالأذى وبذلك أخمدت ثورة النصيرية في نهاية سنة 1834م[1].

بعد ذلك قام إبراهيم باشا بتجريد أهل المنطقة من أسلحتهم وجند حوالي أربعة آلاف رجل منهم، وكافأ اللبنانيين الذين ساعدوه في إخماد هذه الثورة بإبقاء أسلحتهم [2].

ج- ثورة حوران نوفمبر 1837م:

قامت ثورة خطيرة ضد الحكم المصري في جبل الحوران سنة 1836م ويرجع سبب اندلاعها إلى قرار إبراهيم باشا الذي ينص على تجنيد حوالي 170 شاب من دروز حوران، وكانوا قبل ذلك معفين منه وقد حاول مشايخ الدروز التفاوض مع الباشا بتقديم المال بدلا عن تجنيد الشباب وكان عذرهم أن رجالهم يدافعون على بلادهم من اعتداءات البدو، ولكن الباشا رفض هذا العرض، وذلك لأنه كان في أشد الحاجة إلى المزيد من الجنود استعدادا للقتال ضد الجيش العثماني الذي يقف على الحدود الشمالية السورية [3].

عارض دروز الحوران هذه القرارات، فأخذوا يستعدون للمقاومة، فعقدوا تحالف مع عرب السلوط الرافضين للحكم المصري وأعلنوا عصيانهم، ولقمعهم أرسل شريف باشا والي دمشق فرقة صغيرة من فرسان الهوارة يبلغ عدد جنودها حوالي 450 محارب فزحفوا نحو الثوار، وكان عددهم قليل، لذلك خططوا إلى استدراج الفرسان إلى منطقة جبلية في جنوبي اللجاة بوعرة ثم هاجموهم بشكل مفاجئ وقتلوا معظم جنودهم فانتصروا عليهم وغنموا معظم أسلحتهم وعتادهم [4].

1 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 453 ..وأنظر أيضا: داود بركات، المرجع السابق، ص 123.

2 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 270.

3 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 81.

4 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 178، وأنظر أيضا: عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 265.

كان إبراهيم باشا عند اشتعال ثورة الدروز في شمالي الشام يراقب حركات الأتراك العثمانيين ولما علم بنبأ هزيمة عساكره قرر الزحف نحو مركز الثورة على رأس جيشه للقضاء على الثوار، إلا أنه تخوف من هجوم عنيف ومفاجئ من العثمانيين فاضطر للبقاء بحلب وأرسل حملة بقيادة القائد محمد باشا في فيفري 1838م، فكان مصيرها الهزيمة وقتل عدد كبير من جنودها ومن بينهم قائد الحملة، وذلك لأن الثوار استدرجوا هذه الحملة نحو جبال وعرة صعبة المسالك[1].

وبعد الانتصارات التي حققها دروز الحوران تشجع دروز وادي التيم ودروز لبنان وانضموا للثورة وفي هذا الصدد يقول مشاقة: «... لما انتشر انتصارهم على الحملة ...تقاطر إلى الأخذ بيدهم بقية الدروز المنتشرة في أقطار البلاد ... فهب دروز حاصبيا وراشيا ولبنان لشد أزر إخوانهم باللجاة ومنهم الشيخ شبلي العريان، الذي دخل في خدمة الدولة ونال لقب الباشا...»[2].

أما إبراهيم باشا وبعد أن استعصى عليه الأمر أرسل إلى والده يطلب المدد وفي أفريل 1838م وصلت القوات العسكرية من مصر بقيادة مصطفى باشا، وكان إبراهيم باشا في هذه المرة عازم على القضاء على الثوار فتولى قيادة الحملة الثالثة بنفسه، حيث سار نحو اللجاة وحاصر الثوار هناك[3].

وبقي إبراهيم باشا محاصر لدروز حوران لمدة شهرين دون أن يستسلموا ولذلك قرر تسميم المياه وفي هذا الصدد يقول مشاقة :«...ولما عجز عن إخضاع العصاة عمد إلى تسميم الماء الذي كانوا يستقون منه...ألزم العلماء بصنع محلول، وألقاه بالمياه وأعلم الدروز بذلك...»[4]، ومن الواضح أن صمود دروز حوران جعلت إبراهيم باشا يقف عاجزا أمامهم مما أدى به إلى القيام بأمر في منتهى القسوة وهو أمر لم يسبق له أن أقدم على فعله طوال مرحلة التوسع في بلاد الشام، ورغم أن إبراهيم

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 193 .

2 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 179.

3 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 455 .

4 ميخائيل مشاقة، نفس المصدر، ص ص 181،180.

باشا نجح في إرغام الثوار على الانسحاب من اللجاة نحو راشيا إلا أنه فشل في إخضاعهم وظلت ثورتهم مشتعلة [1].

بعد انسحاب الثوار إلى راشيا طلب إبراهيم باشا من الأمير بشير تجنيد اللبنانيين المسيحيين من أجل مساعدته في القضاء على الثورة وفي المقابل يبقي الباشا على أسلحتهم مدى الحياة فجنّد الأمير حوالي أربعة آلاف رجل ماروني[2].

تحركت القوات المسيحية بقيادة الأمير خليل نحو مركز الثوار حتى وصلوا راشيا ثم انضمت إليهم القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا وزحفوا حتى بلغو وادي بكا وهناك دارت رحى معركة عنيفة بين الطرفين انتهت بهزيمة الدروز فانسحبوا من ساحة القتال نحو الجبال ثم أرسلوا إلى الباشا يعرضون عليه الصلح فوافق الباشا ومنحهم العفو العام بشرط تسليم أسلحتهم للحكومة المصرية وفي أوت 1838م انتهت ثورة الدروز في حوران بعد أن استمرت لمدة شهور تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة[3].

د- ثورة لبنان 1840م:

في أواخر شهر ماي 1840م قامت ثورة في لبنان ضد المصريين وكان للدعاة البريطانيين دور في إشعال هذه الثورة الخطيرة، وكانت أسباب اندلاعها انتشار أخبار مفادها أن الحكومة المصرية عازمة على تجنيد الشباب اللبنانيين استعداد لحربها ضد الدولة العثمانية، فاستاء أهل الجبل من هذه الإشاعات ونتيجة لذلك اجتمع أعيان النصارى والدروز في دير القمر للتشاور فيما يمكنهم القيام به وخلال الاجتماع اتفق الأعيان على تنظيم ثورة ضد حكومة محمد علي باشا[4].

ولما علم إبراهيم باشا باتفاق اللبنانيين على الثورة طلب من الأمير بشير السير نحوهم وجمع

1 علي كرد، المرجع السابق، ج3،ص 61 .

2 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 455 .

3 داود بركات، المرجع السابق، ص 141.

4 نفسه، ص 161.

سلاحهم الذي منح لهم خلال ثورة الدروز، فرفض اللبنانيين تسليم أسلحتهم وأعلنوا عصيانهم[1].

وانتشر صدى ثورة أهل الجبل في مختلف أنحاء لبنان فانضم إليهم أهل الشحار ثم انضم أهل الملعقة وأخذوا يهاجمون الجنود المصريين في كل النواحي وقتلوا حكام المدن، كما هاجم أهل بعبد الجنود المصريين الذين كانوا قادمين من دمشق إلى بيروت وأخذوا أسلحتهم[2].

ولما تفاقم الوضع وتحرج موقف القوات المصرية في لبنان حاول إبراهيم باشا الحد من انتشار الثورة فطلب من الأمير بشير التدخل لتهدئة الثوار، فأرسل هذا الأخير ابنه الأمير أمين للتفاوض معهم فكانت طلباتهم كالتالي:

الإبقاء على أسلحتهم وإعفاء شبابهم من الخدمة العسكرية والتخفيف من الضرائب الفادحة خاصة ضريبة الفردة وإبطال أعمال السخرة والأعمال في مناجم الفحم الحجري في قرنايل، كما طالبوا بتأليف ديوان مشورة يضم ممثلين عن كل طائفة، وختموا طلباتهم بأن يكون قناصل فرنسا أو بريطانيا شهودا على هذا الاتفاق كما أكدوا أنه في حالة رفض هذه الطلبات فإن الثورة مستمرة[3].

ورغم محاولات إبراهيم باشا والأمير بشير للحد من انتشار الثورة إلا أنهما فشلا في كل مساعهما وذلك بسبب تكثيف القناصل البريطانيين لنشاطهم فكانوا يحثون اللبنانيين على الثورة ويدعمونهم بالأسلحة والأموال، ونتيجة لذلك هاجم ثوار من أهل المتن الحاميات المصرية في مدينة بيروت وقتلوا حاكمها ونهبوا مخازن ومستودعات الحبوب الخاصة بالحكومة، ونتيجة ذلك تدخل محمد علي باشا لحسم الأمر بالقوة، فأرسل حفيده عباس باشا على رأس قوة تضم 12 ألف جندي وانضمت إلى قوات سليمان باشا التي كان عددها حوالي 20 ألف جندي بالإضافة إلى قوات الأمير

1 مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 122 .

2 طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص 458. وأنظر أيضا: بولس قرألي، المصدر السابق، ص 77 .

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 304 . وأنظر أيضا: علي كرد، المرجع السابق، ج3، ص 64.

بشير، كما جنّد محمد علي قوات من النابلسيين، وحاصروا الثوار وقاتلوهم في لبنان وتمكنوا من هزيمتهم وإخماد ثورتهم[1].

كما تمكنت القوات المصرية والأمير بشير من أسر 57 ثائر لبناني كان من ضمنهم سبعة من الأمراء الشهابيين ومشايخ الدروز والنصارى وأرسل هؤلاء إلى الإسكندرية ثم نفاهم محمد علي إلى سينار بالسودان وغرّم البقية وسجنهم[2].

يرى الكثير من المؤرخين أن الحركات المضادة للحكم المصري في بلاد الشام والتي ظهرت منذ بداية تواجده لم تندلع بسبب سياسة محمد علي الداخلية فحسب، وإنما قامت نتيجة تحريض مستمر ودعم من أيادي خارجية، والتي تمثلت في الدولة العثمانية التي كانت ترسل إلى مشايخ وأعيان المنطقة لاستمالتهم وتدعوهم للقيام ضد حكم محمد علي الذي أقصاهم بعد ما كانوا زعماء في عشائرهم خلال العهد العثماني وقلّص من نفوذهم وسلطتهم، والمؤرخة لطيفة سالم من أنصار هذا التفسير فهي تقول : «... أنه لم يكن ما أقدم عليه الحكم المصري بفرض الالتزامات على أهل الشام المحرك الوحيد للثورات، ولكنها تلقت العون...منذ البداية ...من الدولة العثمانية»[3] ، ويدعم هذا الرأي علي كرد فيقول : «... وكانت الدولة العثمانية ... تدس الدسائس في البلاد و تستميل رؤساء العشائر بالمال تارة وبالوعود الخلابة تارة أخرى...»[4].

ومن المؤرخين من يحمل محمد علي مسؤولية قيام أهل الشام بالانتفاضات بسبب سياسته المذكورة آنفا ويرون أنه كان بإمكانه تجنب نشوب هذه الثورات ومن هؤلاء المؤرخ عبد الرحمن الرافعي فيقول : « لو لم يتشدد... في تجنيد السوريين ونزع أسلحتهم إذ لم يكن من الحكمة ولا حسن

1 داود بركات، المرجع السابق، ص 162 .
2 علي كرد، المرجع السابق، ج3،ص 65 .
3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص307.
4 علي كرد، نفس المرجع، ج3،ص 65 .

السياسة أن تبادر دولة إلى تجنيد الأهالي في بلاد حديثة عهد بفتحها ولم يستقر بعد حكمها فيها وخاصة إذا كان أهلها قد اعتادوا من قديم حمل أسلحتهم ولم يألفوا نظام التجنيد...»[1].

كما كان للدعاة الإنجليز دور كبير في اشتعال هذه الثورات وخاصة الثورة اللبنانية سنة 1840م، فقد جندت بريطانيا العديد من رجالها للقيام بمهمة إثارة الأهالي وتوزيع المنشورات فنذكر على سبيل المثال ريتشرد وود مترجم السفارة البريطانية بالأستانة الذي قدم إلى لبنان في سنة 1834م واتخذ قسيسا لبنانيا معلما له لتعلم اللغة العربية فتمكن خلال فترة إقامته في لبنان من استمالة الموارنة الكاثوليك وتشجيعهم على الثورة ضد الحكم المصري[2].

ورغم الدسائس التي دسها العثمانيون والإنجليز في تحريض أهالي الشام على الثورة ضد الحكم المصري فإن هذه الدسائس كانت ستفشل لو أن محمد علي لم يقدم على إثارة السوريين وتجنيدهم جبرا ونزع سلاحهم[3].

3-الدولة العثمانية وتجدد القتال.

انتهت حرب الشام الأولى بتوقيع اتفاقية كوتاهية في ماي 1833م بتدخل من الدول الأوروبية إلا أن السلطان العثماني لم يكن راضيا على هذا الصلح، فعزم على استرجاع ما أخذه منه محمد علي بالقوة، فأخذ يستعد لحرب ثانية تكون فاصلة هذه المرة، فعقد معاهدة هنكار إسكله سي مع روسيا تضمن لدولته الحماية من أي هجوم خارجي، وبعد ذلك أعد قواته وأخذ يتصيّد الفرص من أجل استئناف الحرب ضد والي مصر والانتقام منه[4].

وفي سنة 1834م قامت ثورة في الشام ضد سياسة محمد علي الداخلية في المنطقة فرأى السلطان أنها الفرصة المناسبة وسارع لاستغلالها، فأرسل جيشا كبيرا بقيادة رشيد باشا إلى الحدود

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 269 .

2 داود بركات، المرجع السابق، ص 162 .

3 عبد الرحمن الرافعي، نفس المرجع، ص 270.

4 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 452.

الشامية بسيواس لمساعدة الثوار وإمدادهم بالسلاح واستمالة رؤساء العشائر وأصحاب الزعامات والأعيان، والزحف نحو الشام عند سنوح فرصة، كما فكر السلطان في إرسال أسطول إلى محمد علي لمعاقبته وما كاد السلطان يفعل ذلك حتى بلغ مسامعه أن الثورة في بلاد الشام قد أخمدت فتحطمت آمال السلطان في استغلال فرصة قيام الثورات ضد الحكم المصري في الشام[1].

كان الباشا يعلم بالدسائس والمؤامرات التي كان يحيكها السلطان ضده مع زعماء وأعيان بلاد الشام، وبعد أن تمكنت قواته من إخماد الثورات واستقرت الأوضاع في سوريا، قدَّم مذكرة في 3 سبتمبر 1834م إلى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا في مصر يعلن فيها بعزمه على الاستقلال عن السلطان، وكانت ردود فعل الدول معارضة لهذا المشروع، فهددت روسيا بتطبيق معاهدة هنكار إسكله سي وكتبت بريطانيا إلى قنصلها في مصر كامبل تقول: «..إن حاول محمد علي أن يضع ما قال موضع ... التنفيذ... وإذا نتج عن هذا... قيام حرب بينه وبين السلطان فإن بريطانيا مصممة على الوقوف جنب محمود الثاني لتساعده ... والضرب على يد من يريد تجزئة الإمبراطورية العثمانية ...إن الباشا يكون على ضلال مبين إذا ظن أن ما بين الدول الأوروبية من تزاحم وتحاسد سيمنعها من الانتصار للسلطان ومده بالمساعدة اللازمة عن حقوقه المشروعة...» [2].

وبعد رفض مشروع محمد علي الخاص بالاستقلال حاول هذا الأخير التودد للباب العالي وتحسين علاقته بالسلطان فطلب إجراء مفاوضات في سنة 1836م، فأرسل السلطان محمود الثاني سفيره صارم أنفدي إلى مصر للتفاوض مع الباشا فعرض والي مصر تقديم مبلغ من المال قيمته 600 ألف كيس مقابل منحه حكم مصر وبلاد العرب الوراثي وبلاد الشام إلى جبال طوروس مدة حياته فرفض السلطان هذا العرض وفشلت المفاوضات[3].

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 195 .

2 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 134.

3 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 452. أنظر أيضا : عايض بن خزام الروقي، المرجع السابق، ص 396 .

وبعد حوالي عامين جدد الباشا طلبه خاصة بعد أن ساءت الأوضاع في الشام حيث نشبت الثورات ضد حكمه بسبب إثارة العثمانيين لأهل الشام، فاستدعى بتاريخ 25 ماي 1838م قناصل الدول الأوروبية وأبلغهم عن عزمه في الاستقلال، فعارضت الدول هذا العرض للمرة الثانية[1].

وكانت بريطانيا من أشد الدول الأوروبية معارضة لمشروع محمد علي الخاص بالاستقلال ولإفشاله قامت بتحريض السوريين على العصيان فعمت الثورات أنحاء الشام كما تقربت من الباب العالي بالإقدام على تقديم المساعدات العسكرية للجيش العثماني وتدريبه، وكان السلطان يرغب بالتحالف والتعاون مع بريطانيا فعقد معها معاهدة تجارية في 16 أوت 1838م تنص على إلغاء الاحتكارات في جميع أنحاء الدولة العثمانية بما في ذلك مصر والشام وكان السلطان يهدف من وراء ذلك إلى إفشال سياسة محمد علي الاحتكارية التي كان ينتهجها في ولاياته وبالرغم من الضرر الاقتصادي الذي لحق بمحمد علي فانه قبل بهذه المعاهدة ولم يعارضها[2] ويذكر الدكتور الغنام :«... أن نتائج هذه الاتفاقية ليست اقتصادية تجارية فحسب ...بل هي خطوة من قبل بريطانيا لإضعاف الباشا وتحديدا صريحا لموقفها النهائي من الأزمة وأنها لن تقبل أي مساومة فيما يتعلق بمسألة تقسيم الإمبراطورية وأحلام محمد علي في الانفصال والاستقلال...»[3].

ازداد الوضع تأزما ما بين الطرفين في نهاية سنة 1838م فأخذ السلطان يعد جيوشه للعبور إلى سوريا واستغل فرصة تواجد محمد علي في السودان وأخذ يحشد قواته على الحدود السورية التركية ونتيجة لذلك أنشأ إبراهيم باشا خطا دفاعيا عند جبال طوروس ونصب المدافع في القلاع وأقام المعسكرات في ولاية أدنه وحول مدينة حلب لمراقبة تحركات القوات العثمانية [4].

1 السيد فرج، المرجع السابق، ص 140.

2 محمد صبري، المرجع السابق، ص 71.

3 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 134.

4 عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص 272. وأنظر أيضا: السيد فرج، نفس المرجع ، ص 141.

أ- معركة نصيبين[1] (نزيب) 24 جوان 1839م:

في أوائل سنة 1839م قرر السلطان نقض معاهدة كوتاهية وإعلان الحرب على محمد علي فأمر جيوشه المرابطة في سيواس بقيادة حافظ باشا بالتقدم نحو ولايات الشام، فعبرت القوات العثمانية بقيادة عثمان باشا نهر الفرات إلى بيرجك[2] في 21 أفريل 1839م[3].

أرسل إبراهيم باشا يخبر والده في مصر بخبر عبور القوات العثمانية نهر الفرات، فجمع الباشا قوة ضخمة أسند قيادتها إلى وزير الحربية أحمد باشا المنكلي وأمره بالسير نحو الشام وقد عارض سفراء الدولة الأوروبية سفر هذا الأخير إلى الشام وحاولت إقناع محمد علي بالتمهل لتسوية المسألة بطرق سلمية، فأكد لهم الباشا على استعداده للصلح إذا تراجعت القوات العثمانية إلى وراء نهر الفرات ولكن السلطان العثماني كان مصمما على الحرب ففشلت الدول في إيقاف الحرب[4].

أما القوات العثمانية فقد اجتمعت في قرية نصيبين التي تقع على الحدود التركية السورية وأخذت تحتل القرى السورية حول مدينة عنتاب، ثم اجتاز قسم من قواتها قرية تل باشر السورية فتجاوزت بذلك الحدود المرسومة في اتفاقية كوتاهية، ونتيجة لذلك قام إبراهيم باشا بالتوجه نحو قرية تل باشر في 3 جوان 1839م لطرد القوات العثمانية منها ولما وصل إليها وجد أن القوات العثمانية قد أخلت المكان[5].

كان إبراهيم باشا يتجنب المبادرة بالهجوم على الجيش التركي رغم تحرش قائده حافظ باشا به وذلك بناء على أوامر والده، وفي منتصف شهر جوان وصلت أوامر محمد علي إلى إبراهيم باشا التي يأمره فيها بالمباشرة في الحرب ضد الجيش العثماني، وعلى إثر ذلك سار إبراهيم باشا نحو النصيبين

1 **نصيبين**: وتسمى أيضا "نزيب" Nizip وهي قرية تقع في شمالي حلب على الطرق الواصل بين بيرجك و الاسكندرونة. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 274.

2 **بيره جك**: تقع بالقرب من الحدود السورية شمال شرق حلب، أنظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 453.

3 عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 219.

4 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1، ص 154 .

5 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 197.

حيث يعسكر الجيش العثماني، والذي كان يتألف من 38 ألف مقاتل ويضم عدد كبير من الضباط الأجانب مثل الضابط الألماني فون مولتيك بالإضافة إلى ضباط إنجليز، أما الجيش المصري فكان يتألف من أربعين ألف مقاتل[1].

احتشدت القوات المصرية في البداية في ضواحي قرية مزار في 20 جوان وقبل أيام من الموعد المحدد للمعركة وقعت عدة مناوشات بين الطرفين تمكن إبراهيم باشا من خلالها من اكتشاف أن القوات العثمانية قد حصنت نفسها تحصينا عظيما، فأدرك أنه من غير الممكن هزيمتها لمناعة تحصيناتها ونتيجة لذلك اجتمع مع أركان جيشه لوضع خطة فاتفقوا على خطة جديدة تقضي بأن يقوم الجيش المصري بالدوران والالتفاف حول مواقع العدو ومهاجمة الجيش التركي من الخلف، وعلى إثره تحركت القوات المصرية في 22 جوان وعبرت نهر كرزين[2] ليلا وعسكرت خلف مواقع الأتراك وقد أجبرت هذه الخطة الجديدة القائد التركي على إقامة تحصينات جديدة وسريعة بدل السابقة التي لم تعد تجدي نفعا[3].

وفي صبيحة يوم 24 جوان 1839م التقى الطرفان في نصيبين وقبل بداية المعركة بساعات لاحظ إبراهيم باشا وجود منطقة مرتفعة ذات موقع استراتيجي أمهلت القوات العثمانية احتلالها فأرسل فرقة صغيرة من فرسانه بقيادة سليمان باشا لاحتلالها، ونجح سليمان باشا في احتلالها ونصب بها المدافع[4].

قرر إبراهيم باشا المبادرة بالهجوم على القوات التركية فأمر جنوده بإطلاق المدافع على ميسرة الجيش التركي، فثبت الأتراك أمام هجمات المصريين[5] ثم اشتد الضرب بالمدافع والبنادق بين القوانين

1 داود بركات، المرجع السابق، ص 146 .

2 **نهر كرزين:** هو نهر يصب في الفرات وتقع نصيبين على ضفتيه اليسرى.أنظر:عبد الرحمن الرافعي،المرجع السابق،ص 276 .

3 محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص 200 .

4 محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص ص 111،112. للمزيد من التفاصيل عن معركة نصيبين أنظر: عبد الرحمن الرافعي، نفس المرجع، ص ص 273-280.

5 أنظر الملحق رقم 8 .

القوانين فاستمر القتال لمدة ساعة ونصف إلى أن ظهر الضعف في صفوف الجيش التركي فلم يتمكن جنوده من الصمود أكثر أمام نيران المدافع المصرية، فاضطروا للانسحاب من ميدان المعركة تاركين خلفهم أسلحتهم وعتادهم فاحتل الجيش المصري مواقع الأتراك وغنموا كل المدافع والذخائر، وبذلك انتهت معركة نصيبين بهزيمة الجيش التركي والانتصار المذهل للجيش المصري[1].

قدرت خسائر الجيش التركي في هذه المعركة بحوالي أربعة آلاف قتيل وجريح وأسر منهم حوالي خمسة عشر ألف جندي بالإضافة إلى 20 ألف بندقية و166 مدفع، بالإضافة إلى خزينة الجيش التي كانت تحتوي على ستة ملايين فرنك، أما خسائر الجيش المصري فقدرت بحوالي أربعة ألاف قتيل وجريح[2].

واصل إبراهيم باشا بعد معركة نصيبين تقدمه فاحتل أورقا ومرعش وعنتاب وتوقف هناك بناء على أوامر صدرت من والده محمد علي باشا[3].

-تسليم الأسطول التركي لمحمد علي باشا:

في 1 جويلية 1839م توفي السلطان محمود الثاني قبل أن يصله خبر هزيمة جيشه في المعركة وخلفه في الحكم ابنه عبد المجيد[4]، ونصب خسرو باشا صدر أعظم، كان السلطان محمود الثاني قبل وفاته قد أرسل أسطولا بقيادة احمد باشا فوزي لحصار الإسكندرية وكان بين هذا الأخير والصدر الأعظم عداء قديم، فلما طلب منه السلطان عبد المجيد العودة إلى استانبول اعتقد أن هذا الاستدعاء إنما كان لعزله أو لقتله ونتيجة لذلك توجه نحو الإسكندرية وسلم الأسطول العثماني لمحمد علي باشا

1 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 353 .

2 السيد فرج، المرجع السابق، ص 148.

3 جورج يانج، المرجع السابق، ص 138 .

4 **عبد المجيد**: هو عبد المجيد بن محمود الثاني، ولد في 14 شعبان 1237هـ الموافق لـ 6 ماي 1832م، تولى الخلافة في 1 جويلية 1839م، بعد وفاة والده وكان عمره لا يتجاوز السابعة عشر اعتلى العرش العثماني في ظروف صعبة، عين أول صدر أعظم له خسرو باشا ثم عزله وعين مكانه رشيد باشا، قام بالعديد من الاصلاحات والتنظيمات توفي في 1854م عن عمر يناهز أربعين سنة وحكم لمدة 22 عاما. للمزيد أنظر: يوسف آصاف بك، المرجع السابق، ص ص 120،121.

بتاريخ 14 جويلية 1839م دون قتال أو عناء، فكانت تلك كارثة أخرى تحل بالدولة العثمانية بعد الهزيمة في النصيبين[1].

وأصبحت الدولة العثمانية بلا جيش ولا أسطول ولذلك قرر السلطان عبد المجيد عقد الصلح مع والي مصر فأرسل سفيره عاكف أفندي إلى مصر وعرض عليه موافقة السلطان على منحه حكم مصر بالوراثة والاعتراف بسلطته على الشام وجزيرة العرب وكاد الصلح يتم لولا تدخل الدول الأوروبية[2].

وبمجرد أن علمت الدول الأوروبية أن السلطان الجديد يوشك على عقد صلح مع محمد علي يمنحه بموجبه كل مطالبه حتى سارعت إلى توجيه مذكرة للباب العالي بتاريخ 27 جوان 1839م وقدمها وكلاء الدول في الأستانة يطلبون فيها أن لا يبرم الباب العالي اتفاقا مع مصر دون علم الدول الخمسة (بريطانيا، فرنسا، بروسيا، روسيا والنمسا)[3].

وقد قبل السلطان المذكرة المرسلة، وعلى إثر ذلك اجتمع السفراء في الأستانة مع الصدر الأعظم بتاريخ 30 جوان 1839م للتفاوض فيما يمكن منحه للباشا، وقد اختلفت الدول في آرائها ومواقفها، فروسيا رأت أن نصر إبراهيم باشا يدعم سياسة ومصالح فرنسا في الشرق لذلك اقترح سفيرها مع السفير الفرنسي منح محمد علي باشا حكم مصر والشام، أما بريطانيا والنمسا فاقترحتا إعادة بلاد الشام إلى الحكم العثماني، وكان رأي بروسيا مؤيدا لاقتراحهما، ونتيجة لاختلاف الآراء والمواقف انتهى هذا الاجتماع دون الوصول إلى حل للمسألة المصرية[4].

كانت بريطانيا ترى أنه من الضروري القضاء على محمد علي لأنه يشكل خطرا على طرق مواصلاتها إلى الهند، ورغم ذلك سعت إلى إرضاء فرنسا وإيجاد حل وسط، فقدمت عرضا لها وهو أن

1 عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 220.

2 محمد السيد عيد، المرجع السابق، ص ص113،، 114 .

3 محمد صبري، المرجع السابق، ص 73 .

4 غالب العربيات، خالد شنيكات، المرجع السابق، ص 399 .

يمنح لوالي مصر حكم مصر الوراثي ويمنح مدة حياته نصف الشام الجنوبي (عكا)، ولكن فرنسا رفضت هذا الحل وأصرت على التمسك بموقفها الأول فنشب خلاف بينهما بسبب اختلاف مواقفها من التسوية[1].

استغلت روسيا الخلاف القائم بين بريطانيا وفرنسا، وحاولت التقرب من هذه الأخيرة بتأييدها في موقفها الذي يقضي بانتزاع الشام من محمد علي فأرسل القيصر مبعوثه البارون برونوف إلى لندن لإبلاغ بالمرستون: «...إن روسيا تعترف لبريطانيا بالحرية المطلقة في كل ما تريد القيام به على سواحل سوريا ومصر...» [2]، وقد رحبت بريطانيا بالتحالف مع روسيا ضد محمد علي[3].

أما فرنسا فقد ظلت متمسكة بموقفها حتى بعد تولي تييرس لوزارتها وقد قرر هذا الأخير إنهاء المسألة المصرية باتفاق مباشرة مع الباب العالي على منح محمد علي حكم مصر والشام الوراثي، إلا أن بالمرستون أفشل خطته بالتعجيل في إبرام معاهدة لندن دون علم من فرنسا[4].

ب– معاهدة لندن 15 جويلية 1840م:

قرر بالمرستون إنهاء المسألة المصرية فدعا الدول الأوروبية لعقد مؤتمر لندن دون مشاركة فرنسا وفي 15 جويلية 1840م أبرمت معاهدة لندن وقع عليها مندوبي روسيا وبروسيا والنمسا وصادق عليها مندوب الدولة العثمانية في لندن شكيب أفندي وقد نصت المعاهدة على منح محمد علي باشوية مصر وراثيا والمنطقة الجنوبية من سوريا (عكا) مدى حياته ويمنح مهلة عشرة أيام لقبول هذا العرض، فإذا مضت فقد حقه في حكم عكا، فإذا مضت مهلة عشرة أيام أخرى يعطى مهلة عشرة أيام أخرى لقبول حكم مصر وراثيا، فإذا انتهت تلك المدة بدون أن يعلن قبوله بالعرض فقد حقه

1 محمد صبري، المرجع السابق، ص 75 .

2 سليمان الغنام، المرجع السابق، ص 142.

3 عايض بن خزام الروقي، المرجع السابق، ص 448.

4 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1، ص ص 202،203 .

نهائيا حتى في حكم مصر[1].

أثارت معاهدة لندن غيظ الحكومة الفرنسية واعتبرت اجتماع الدول لتسوية قضية بهذه الأهمية دون المشاركة فيها أو الأخذ برأيها حتى بمثابة إهانة لها، فهددت المشاركين فيها بحرب أوروبية عامة وأخذت تستعد لذلك وفي نفس الوقت أرسلت إلى الباشا تطلب منه رفض المعاهدة، وتعده بمساعدته في محاربة الدول الأوروبية[2].

وفي11 أوت من نفس السنة حضر المبعوث العثماني رفعت بك إلى مصر حاملا شروط الاتفاق وعرضها رسميا على محمد علي بحضور وكلاء الدول الأوروبية بتاريخ 14 أوت وأكدوا له تصميم الدول على تنفيذ شروط المعاهدة رغم معارضة فرنسا لها، فرفض محمد علي هذه الشروط المجحفة، وظل هذا الأخير مصرا على رأيه حتى بعد انقضاء الوقت الممنوح للتفكير، فكتب القناصل في مصر إلى دولهم، ونتيجة لذلك اجتمع سفراء الدول في الأستانة مع الصدر الأعظم وقرر عزل محمد علي عن حكم مصر والشام[3].

كانت معاهد لندن غير منصفة لمحمد علي خاصة وأنه المنتصر على الجيش العثماني فكان من الطبيعي أن لا يقبل بنودها إلا أن محمد علي ما كان ليصر على رأيه أمام قناصل الدول لو لم تشجعه فرنسا على ذلك وتعده بالمساعدة العسكرية في حالة قيام الحرب بينه وبين الدول الأوروبية[4].

ونتيجة لرفض محمد علي شروط المعاهدة أصدر السلطان فرمان عزله عن ولاية مصر وأرسل الفرمان إلى الإسكندرية بتاريخ 22 سبتمبر 1840م، ثم غادر سفراء الدول مصر في 3 أكتوبر من

1 أنظر نص الاتفاقية في الملحق رقم 9.

2 محمد عبد العزيز رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1، ص 207 .

3 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 465. وأنظر أيضا: غالب عبد أحمد العربيات، خالد طاهر شنيكات، المرجع السابق، ص 401.

4 جورج يانج، المرجع السابق، ص 143.

نفس العام، وبذلك أعلنت الحرب على مصر وأخذ الباشا يجهز لذلك[1].

4- انهيار الحكم المصري في بلاد الشام .

أ-قيام الحرب بين مصر والحلفاء:

بعد رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن أعلن الحلفاء الحرب عليه رسميا، فبدأ في الاستعداد الحربي، فاستدعى قواته من بلاد العرب وأرسل المدد إلى الشام وأقام الاستحكامات على السواحل المصرية وفي نفس الوقت باشر قادة الجيش المصري في تحصين بلاد الشام فوزعت القوات المصرية على السواحل في بعلبك وطرابلس وصيدا وحصّن سليمان باشا سواحل بيروت وزاد من عدد قواتها[2].

وفي أوائل شهر سبتمبر تحركت السفن الإنجليزية بقيادة الأميرال استوبفود والأميرال نابيير بالإضافة إلى بعض السفن النمساوية والتركية أما روسيا فلم تشارك في هذا الحصار البحري، وفي التاسع من شهر سبتمبر وصلت سفن الحلفاء إلى سواحل بيروت وحاصرت المدينة، وفي العاشر من نفس الشهر وصلت الحملة البرية، وكانت مؤلفة من 1500 جندي إنجليزي و5500 جندي عثماني ونزلت في ميناء جونية شمالي بيروت تحت حماية الأسطول الإنجليزي وأخذت تتوغل إلى الداخل[3].

بدأت سفن الحلفاء بضرب مدينة بيروت بالمدافع واستمر الهجوم لعدة أيام حتى خربت معظم مباني المدينة إلا أن قوات الحلفاء لم تنجح في السيطرة على المدينة لحسن دفاع الحامية المصرية، كما توجهت بعض سفن الحلفاء إلى مدينة صيدا وشرعت في الهجوم عليها هي الأخرى[4].

1 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 297 .

2 محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 466.

3 عبد الرحمن الرافعي، نفس المرجع ، ص 297.

4مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ص 124،125 .

كان المصريون في البداية مسيطرين على الوضع إلا أن قيام الثورة في لبنان التي تزامنت مع بداية الهجوم العسكري لقوات الحلفاء شتت القوات المصرية وجعلها تحارب على الجبهتين، ونتيجة لذلك تعرض الجيش المصري لسلسلة من الهزائم على يد قوات الحلفاء، وعلى إثر هذه الهزائم سقطت صيدا وصور ومدينة بيروت في أكتوبر 1840م بعد قتال عنيف في معركة بحر صاف ثم سلمت طرابلس واللاذقية وأدنة دون مقاومة [1].

استولى الحلفاء على معظم المدن الساحلية السورية ولم يبق سوى مدينة عكا، فاتجه نحوها الأسطول الإنجليزي في أواخر شهر أكتوبر للاستيلاء عليها وفي 2 نوفمبر اجتمعت هذه القوات حول حصن المدينة وأخذت تضربها بالمدافع، وكانت الحامية ترد على هجومها بالمثل، وفي أثناء تبادل القوتين الهجوم أصابت إحدى القنابل الإنجليزية مخزن الذخائر المصرية فأحدثت انفجارا كبيرا توفي على إثره 1500 جندي مصري وهدمت معظم أسوارها، فانسحبت الحامية المصرية من مدينة عكا واستولى عليها قوات الحلفاء، ويذكر أحد المؤرخين أنه لولا هذه الحادثة لما خضعت عكا، وبعد سقوطها مباشرة سلمت يافا ونابلس وحيفا[2].

بعد سقوط مدينة عكا انحطت قوى الجيش المصري المعنوية حيث كان الأهالي يقاتلونهم في الداخل، وقوات الحلفاء تحاصرهم في الخارج، فقطعت المواصلات بين سوريا ومصر وانضم الشهابيون إلى الحلفاء وبالرغم من ذلك فإن محمد علي ظل مصرا على محاربة الحلفاء وذلك لثقته العظيمة بفرنسا التي وعدته بالدعم العسكري، إلا أن فرنسا وبعد قيام الحرب اتضح لها أنها غير مستعدة لدخول حرب ضد الدول الأوروبية مجتمعة فقررت الانسحاب من ميدان الحرب والتراجع عن قرارها الخاص بدعم مصر، فاستدعت أسطولها الذي كان بالقرب من المياه السورية، وأرسلت إلى محمد علي

1 عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص 191 .

2 داود بركات، المرجع السابق، ص 190. وأنظر أيضا: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 222.

تنصحه بالخضوع لمطالب الحلفاء، وبذلك بقيت مصر في ساحة القتال وحيدة في مواجهة الدول الأوروبية دون سند[1].

ب- انسحاب الجيش المصري من بلاد الشام :

بعد أن دنت لقوات التحالف معظم بلاد الشام أرسلت هذه الأخيرة الأميرال البريطاني شارل نابيير على رأس قوة حربية ضخمة إلى مياه الإسكندرية لإجبار محمد علي باشا على الخضوع لمطالبها، فسارت السفن الأوروبية نحو مصر ووصلت إلى سواحل الإسكندرية في 21 نوفمبر 1840م، وبعد ذلك أرسل أميرال نابيير رسالة إلى محمد علي يعرض عليه الصلح وفي المقابل يضمن له الحلفاء حكم مصر الوراثي[2].

قرر محمد علي الموافقة على هذا العرض خاصة وأنه لا يقوى على محاربة الحلفاء لوحده بالإضافة إلى وضع الجيش المصري المزري بسبب الفتن والثورات والحصار الأوروبي المضروب عليه في السواحل الشامية، فأرسل إلى الأميرال الإنجليزي للتفاوض معه، وانتهت المفاوضات الطويلة بين طرفين بعقد صلح بتاريخ 27 نوفمبر 1840م وقعه من الجانب المصري بوغوص بك ووزير الخارجية ومن جانب الحلفاء القائد البريطاني شارل نابيير ونص على أن يقوم محمد علي برد الأسطول التركي للباب العالي ويسحب قواته من سوريا وفي المقابل يحصل على حكم مصر وراثيا[3].

ومباشرة بعد إبرام هذا الصلح أصدر محمد علي أوامره إلى إبراهيم باشا بإجلاء من الأراضي الشامية، فاحتشد الجيش المصري في مدينة دمشق وابتداء من منتصف شهر ديسمبر 1840م بدأت القوات بالانسحاب وقد قدر عددها بحوالي سبعين ألف مقاتل لم يصل إلى القاهرة سوى ثلاثين ألف مقاتل بسبب تعرضهم للهجوم من البدو والأعراب [4].

---

1 محمد عبد الفتاح أبو الفضل،المرجع السابق، ص 191.

2 محمد صبري، المرجع السابق، ص 77 .

3 جورج يانج، المرجع السابق، ص ص 145،146 .

4 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 204. وأنظر: ليندا شيلشر، المرجع السابق، ص 65.

وفي 19 فيفري 1841م أخلى الجنود المصريين كل الأراضي السورية بعد أن استعمرتها حوالي عقد من الزمن وطويت بذلك صفحة الحكم المصري في بلاد الشام[1].

أما بالنسبة للمواقف الدولية على هذا الاتفاق فقد وافق عليه بالمرستون وأقنع الدول الأخرى بالقبول به، غير أن الدولة العثمانية رفضت الموافقة عليه وذلك لأنها كانت ترغب في التخلص من محمد علي نهائيا، ولكن الدول الأوروبية تدخلت ونصحتها بالموافقة عليه، خاصة وأن محمد علي وافق على الشروط المطلوبة، وأعاد الأسطول التركي فأرسلوا مذكرة إلى السلطان العثماني يطالبون فيها بإلغاء فرمان العزل، ونتيجة لذلك اضطر الباب العالي إلى إصدار فرمان بتاريخ 12 فيفري 1841م يتضمن تعيين محمد علي واليا على مصر وأن يكون الحكم وراثي، كما تضمن الفرمان مواد أخرى وكان من أهمها أن يختار كل وال جديد لمصر بواسطة الباب العالي، وتحديد قواته البرية والبحرية[2]،كما منح الباب العالي محمد علي باشا حكم ولايات النوبة ودافورو كردفان وسنار مدة حياته فقط، ولا تنتقل إلى خلفاءه كمصر[3].

لم يرض محمد علي بشروط هذا الفرمان فطلب من الحلفاء التدخل وإزاء ذلك قدمت هذه الأخيرة مذكرة إلى الباب العالي بتاريخ 13 مارس 1841م تطلب فيها من السلطان تخفيف هذه الشروط ومعاملته حسب ما جاء في معاهدة لندن 15 جويلية 1840م، فصدر فرمان آخر في أفريل 1841م جعل الوراثة للأكبر سنا بين أولاد محمد علي الذكور، وقد وافقت جميع الأطراف على الفرمان الجديد في ماي من نفس العام [4].

1 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 52 .

2 محمد عبد الستار البدري، المرجع السابق، ص ص 214،215 .

3 L'association égyptienne de paris, **Documents diplomatiques concernant l'Egypte de mehemet-ali jusqu'en 1920**, Editions ernest leroux, Paris, 1920, P P 7-8 .

4 هشام سوادي هشام، **تاريخ العرب الحديث مع الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 157 .

وهكذا تمت التسوية المصرية واحتفظ محمد علي بمصر ملكا وراثيا في أسرته ولكنه بقي وال تابع للدولة العثمانية .

ج– نتائج الحكم المصري في بلاد الشام:

استمر الحكم المصري في الشام حوالي عشر سنوات ونتج عن ذلك متغيرات كثيرة في جميع الميادين نذكرها كالتالي :

أولا: سياسيا وإداريا :

ثبت الزعماء المحليين الذين ساندوه في حملته وفي حربه ضد العثمانيين وكانوا من أصحاب النفوذ في مناطقهم كالأمير بشير الشهابي الذي منحه إمارة الجبل وعين أولاده لحكم المدن اللبنانية الأخرى كصيدا وبيروت وعين الشيخ حسين عبد الهادي حاكم على المناطق الجبلية بفلسطين، وعين مصطفى أغا بربر حاكم على طرابلس، كما وحد ولايات بلاد الشام في ولاية واحدة وأسمها ولاية عربستان وكانت عاصمتها دمشق وجعل شريف باشا صهره حاكما عليها [1]،وفي نفس الوقت ألغت الحكومة المصرية سلطة المشايخ والأمراء ورجال المؤسسات الدينية المستبدين وقلصت نفوذهم مما إلى دفعهم التذمر والتمرد [2].

أدخلت الحكومة المصرية بعض التعديلات البسيطة في النظام القضائي وجعلته على النمط الفرنسي وخصصت رواتب للقضاة ونوابهم ولكتاب المحاكم كما تم إنشاء مجالس الشورى في المدن الشامية الكبرى تكونت من الأعضاء مسلمين وغير مسلمين وكانت من مهامها دراسة الأمور المالية والمحلية كتوزيع الضرائب على الأهالي [3].

1 أحمد طربين، المرجع السابق، ص 238 .

2 عبد الله حنا، المرجع السابق، ص 240 .

3 داود بركات، المرجع السابق، ص 188 .

اهتم إبراهيم باشا بتوطيد الأمن والاستقرار في البلاد فأنشئ الثكنات العسكرية وبنى القلاع على الحدود وأقام مراكز للجنود في أحياء المدن ومنع الناس من حمل السلاح، وأحكم الرقابة على البدو وحد من هجومهم على سكان الحضر[1].

ثانيا: اقتصاديا:

أبطل المصادرات ونظم الضرائب فألغ بعضها وأضاف الأخرى كضريبة الفردة[2].

أدخلت زراعة جديدة فنشطت زراعة النيلة والقطن المصري وزراعة قصب السكر وغرست أشجار الزيتون في عكا وضواحيها، واستوردت الحكومة المصرية شجيرات البن لتجريبها للمرة الأولى في بلاد الشام، وشجع على تربية دود الحرير كما طور أساليب الري فشق الطرق وحفر القنوات واهتم بالأنهار[3].

تطورت الصناعة فأنشأت المعامل والمصانع، وأحضرت الآلات من فرنسا لازدهار المصانع ووظف الأوروبيين للإشراف على المصانع الشامية، واستعملت آلات لعصر الزيتون لأول مرة في العهد المصري كما سمحت للتجار الأجانب بممارسة نشاطاتهم التجارية في الأسواق الشامية[4]، كما اهتم بحفر المناجم، فأعطيت الأوامر بحفرها و استخراج المعادن لاستغلالها في مجال الصناعي مثل منجم الفحم في قرنايل ومنجم الحديد في المرجنا[5].

ثالثا: اجتماعيا:

أقامت الحكومة المصرية العدل والمساواة بين أهل الشام على اختلاف أديانهم وطبقاتهم وأصولهم، فمنح لأهل الذمة الحرية المطلقة في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم الدينية، فنلاحظ

1 محمد خالد صافي، المرجع السابق، ص 342 .

2 أحمد طربيين، المرجع السابق، ص 237 .

3 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 150

4 عبد الله حنا، المرجع السابق، ص 242 . وأنظر أيضا:أحمد طربيين، نفس المرجع، ص 239 .

5 داود بركات، المرجع السابق، ص 191 .

فتح الخمارات في هذه الفترة في بلاد الشام وكان أمرا غير مألوف، فأزيلت كل الفوارق الاجتماعية بذلك بين مختلف الطوائف والمذاهب[1].

أنشئت الحكومة المصرية للبدو قرى ومنحتهم أراضي وأقرضتهم أموال لشراء المواد الزراعية وذلك لمساعدتهم على الاستقرار للحد من أخطارهم على سكان الحضر[2].

اعتنت الحكومة المصرية عناية كبيرة بالأمور الصحية والوقائية فأنشأت قنوات الصرف الصحي وقامت بتجفيف المستنقعات لتفادي الأمراض الخطيرة المعدية، بالإضافة إلى ذلك فقد فتحت صيدليات لتوفير الأدوية وأنشأت مستشفيات وكانت في بداية الأمر للجنود فقط، ثم فتحت للعامة وأيضا أنشأ محجر صحي في بيروت ضد الجذري [3].

اهتم المصريون بالتعليم فأنشئت مدارس حكومية لتعليم اللغة التركية والعربية والفرنسية ومواد أخرى كالرياضيات والتاريخ بالإضافة إلى التدريب العسكري، وعرفت هذه المدارس انتشارا واسعا في المدن والحواضر الشامية الكبرى وطبعت العديد من الكتب وفي مختلف المجالات، كما قامت الحكومة بإرسال شباب لبنانيين لدراسة الطب في القاهرة[4].

فتحت أبواب الشام على مصراعيها أمام الأجانب خلال العهد المصري مما أدى إلى دخول أفكار جديدة بالإضافة إلى ذلك فقد أدخلت للشام وسائل جديدة لتسلية كالبهلوان 1838م[5].

وخلاصة القول أن الحركات المضادة للحكم المصري في بلاد الشام قامت بسبب السياسة الداخلية التي انتهجها الباشا في المنطقة فقامت ثورات شعبية عمت مختلف أنحاء الشام، فاستغل السلطان العثماني هذه الظروف وأعدّ جيوشه للتوغل داخل الشام بمساعدة بريطانيا، ورغم أن محمد علي لم

1 ميخائيل مشاقة، المصدر السابق، ص 189، 190.

2 لطيفة سالم، المرجع السابق، ص 220.

3 داود بركات، المرجع السابق، ص 189 .

4 لطيفة سالم، نفس المرجع، ص 207-210.

5 عبد الله حنا، المرجع السابق، ص 240 .

يكن يرغب في الحرب ضد السلطان تجنبا من الصدام مع القوى الكبرى، ولكن تجاوز القوات العثمانية الحدود السورية دفعه إلى الدخول في صدام عنيف ضدهم في موقعة نزيب، انتهى بهزيمة العثمانيين، وقد أوشك الوالي المصري بعد هذا الانتصار على الحصول على مطالبه بعد أن وافق السلطان الجديد على منحه إياها في مقابل إنها الخلاف، ولكن تدخل الدول حال دون ذلك، فقد سارعت بريطانيا لعقد مؤتمر لندن الذي تقرر فيه تجريد محمد علي من الأراضي التي سيطر عليها، ونتج عن ذلك قيام حرب أخرى بين محمد علي والقوى الكبرى مجتمعة باستثناء فرنسا بعد رفض الباشا تنفيذ قراراتهم، وانتهت هذه الحرب بهزيمة الجيوش المصرية واستسلام محمد علي وانسحاب قواته من بلاد الشام نهائيا في أواخر سنة 1840م، وبذلك تمت التسوية المصرية واحتفظ محمد علي بمصر ملكا وراثيا في أسرته، وبقي والي تابع للدولة العثمانية وضاعت آماله بشأن الاستقلال .

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، توصلت إلى جملة من الملاحظات والاستنتاجات أوجزها في ما يلي:

-أن محمد علي باشا رغب في ضم بلاد الشام إلى حكمه منذ وقت مبكر وذلك لتحقيق الاستقلال بمصر والتوسع وبسط سلطانه في أقاليم الأخرى وللتمهيد لذلك وظف نفسه خادما مطيعا لدى السلطان العثماني حيث قام بتقديم خدمات جليلة وعظيمة للباب العالي لكسب رضى السلطان وثقته .

-كانت الحرب الوهابية فرصة ثمينة مكنت محمد علي من مساومة الباب العالي على بلاد الشام لتنفيذ رغباته، وفي نفس الوقت الفرصة أتاحت له الاتصال بجزء من العالم العربي كما كانت أول حرب للجيش المصري لإثبات قدراته العسكرية.

- كانت حرب اليونان فرصة أخرى لعزيز مصر لاكتشاف مدى ضعف السلطان العثماني فزادت رغبته في التخلص من السيطرة العثمانية بشكل نهائي والاستقلال بمصر وضم الشام التي يتطلع إليها.

-يئس محمد علي باشا من محاولاته السلمية العديدة للحصول على بلاد الشام فأدرك أن ضمها بقوة السيف أنسب حل لتحقيق أهدافه.

-مكنت ظروف الدولة العثمانية الداخلية والخارجية باشا مصر من التشجع على تجريد حملته على الشام فتحقق بذلك الحلم الذي كان يراوده منذ زمن بعيد، وهذا يعني أن عبد الله باشا الجزار لم يكن سببا في قيامه بهذه الحملة، وإنما كان مجرد ذريعة خلقها محمد علي للتذرع بها أمام السلطان العثماني.

-أن سبب إصرار محمد علي باشا على ضم بلاد الشام راجع إلى طموحه في التوسع وبسط هيمنته على الأقاليم المجاورة لولايته، وقد وُصف الباشا بطموحه وحبه للشهرة فيقول أسد رستم

بهذا الصدد : «... كان محمد علي طموحا يجاهد للحصول على الشهرة ...وهذا الطموح هو الذي يدفع به إلى السعي وراء الاستقلال...» .

-وبذلك نرى أنه كان يسعى لبناء مجد لشخصه وإقامة دولة يرثها أبنائه من بعده، كما أن ضم الشام لم يكن لإنشاء دولة عربية كما يزعم المؤرخون المصريون الذين يرون أن محمد على كان هدفه وإبراهيم باشا تكوين دولة للعرب، وذلك لأن محمد علي كان عثمانيا يعتز بعرقه ولم يكن عربيا، فكيف يقوم بتأسيس دولة للعرب ويكون هو على رأسها، وهذا ما يؤكده المؤرخ أحمد طربين عندما قال: «... أن ضم محمد علي للأقاليم العربية إلى مصر إنما كان على أساس القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية ...»، فبلاد الشام هي إقليم غني بالمواد الخام التي يرغب الباشا في استغلالها وهو أيضا إقليم قريب من مصر مما يسهل استغلال موارده.

-تمكنت الجيوش المصرية من تحقيق انتصارات مذهلة ضد القوات العثمانية، وختمت انتصاراتها بتحقيق النصر المذهل في موقعة قونية الشهيرة ففتحت على إثرها أبواب الأستانة على مصرعيها أمام القوات المصرية .

-أدت الحملة المصرية على بلاد الشام إلى توتر العلاقة بين محمد علي والسلطان العثماني الذي نجح في تأليب القوى الكبرى ضد الباشا المصري وعلى رأسها بريطانيا التي سعت جاهدة إلى تصفية محمد علي وتقليص نفوذه لأنها رأت فيه تهديدا على سياستها في البحر المتوسط وخطرا على مصالحها في طريق الهند، فعملت في البداية على تهدئة الأوضاع بين الطرفين بإجبار كل منهما على توقيع معاهدة كوتاهية التي تمثل نهاية حرب الشام الأولى .

-نجحت الدولة العثمانية في إيجاد نوع من التنافس بين الدول الكبرى، حيث سعت كل من بريطانيا وفرنسا إلى التقرب منها بعد عقدها معاهدة مع روسيا والتي منحتها فرصة للتدخل في شؤونها الداخلية وإعطائها الحق في حمايتها من أي خطر خارجي، فأثارت تلك المعاهدة بريطانيا التي أخذت على عاتقها تأليب الدول ضد محمد علي .

-كانت فرنسا تساند محمد علي باشا في فكرته في الاستقلال وضم الشام وذلك لما كان يجمع بينهما من تحالف وصداقة متينة.

-نتج عن مساعدة فرنسا لباشا مصر تحالف الدول الأوروبية ضدها والاتفاق بدونها، فعقد مؤتمر لندن دون علمها، وهذا ما جعلها تتخلى على حليفها المصري القديم، وتنضم للتحالف الدولي .

-أدى تخلي فرنسا عن محمد علي إلى قبوله بشروط معاهدة لندن، وإجلاء جيشه عن الأراضي الشامية، وقبوله بحكم مصر الوراثي فقط وبذلك حلت المسألة المصرية نهائيا.

-فشل محمد علي في تحقيق الاستقلال والانفصال بمصر والشام عن الدولة العثمانية نتيجة للتدخل الأوروبي.

-نتج عن التواجد المصري ببلاد الشام متغيرات عديدة بسبب إصلاحات وإنجازات إبراهيم باشا التي شملت مختلف الميادين، وقد أثارت السياسة المصرية إعجاب عدد من المؤرخين السوريين ومن ضمنهم ميخائيل مشاقة الذي يرى: «...أن حكومة محمد علي من أفضل ما رأت الشام منذ ثلاثة أو أربعة قرون... »، ويرى علي كرد وهو مؤرخ سوري: «...أن... حسنات حكومة محمد علي في بلاد الشام أكثر من سيئاتها، وذلك بفضل ما أدخلته من إصلاحات وتنظيمات...» .

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة والي مصر محمد علي باشا [1].

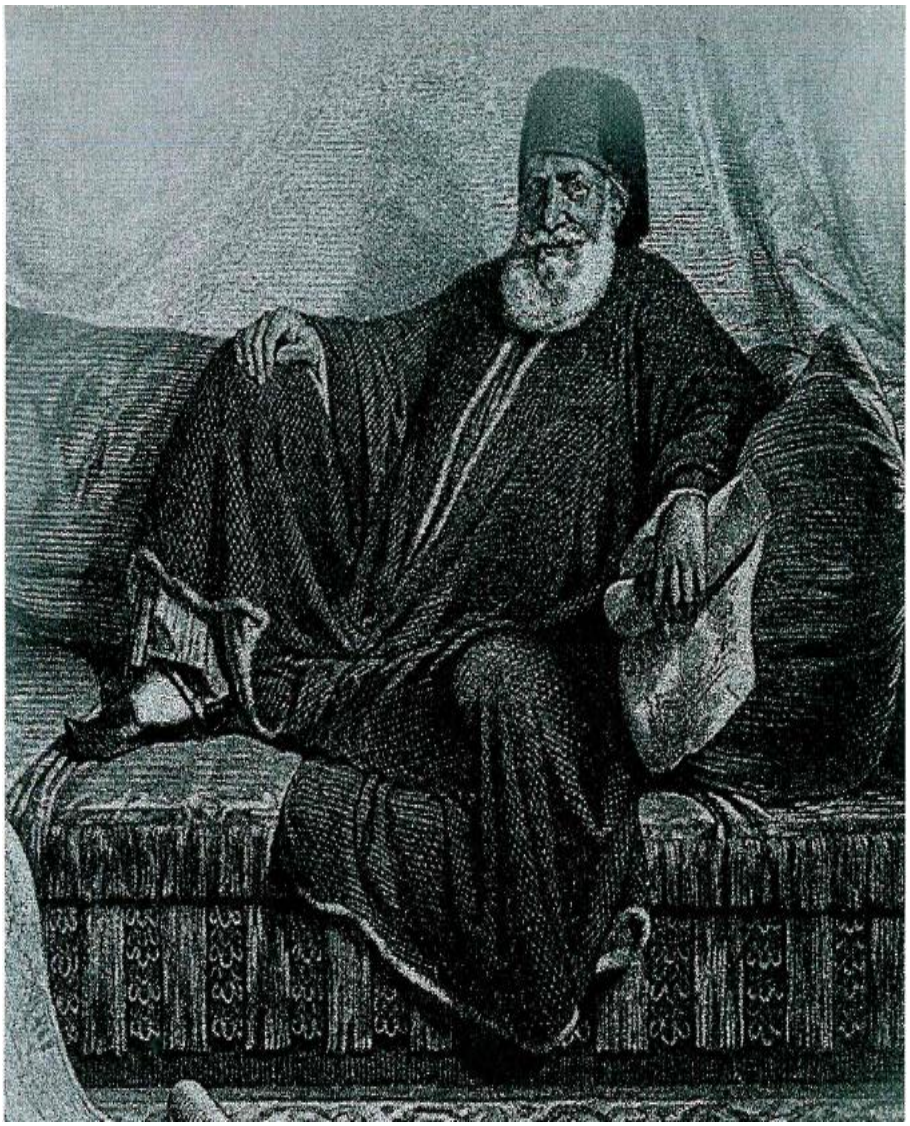

1 المرجع :إلياس الأيوبي، المرجع السابق ص7.

الملحق رقم 02 : صورة إبراهيم باشا قائد الحملة المصرية على بلاد الشام [1].

1 المرجع : داود بركات، المرجع السابق، ص26.

الملحق رقم 03: خريطة توضح مسار الحملة المصرية في بلاد الشام [1].

.

1 المرجع : عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 225.

الملحق رقم 04 : خريطة تبين مواقع القوات البرية والبحرية أثناء حصار عكا [1].

1 المرجع : داود بركات، المرجع السابق، ص32.

الملحق رقم 05 : خريطة واقعة حمص 8جويلية 1832 [1].

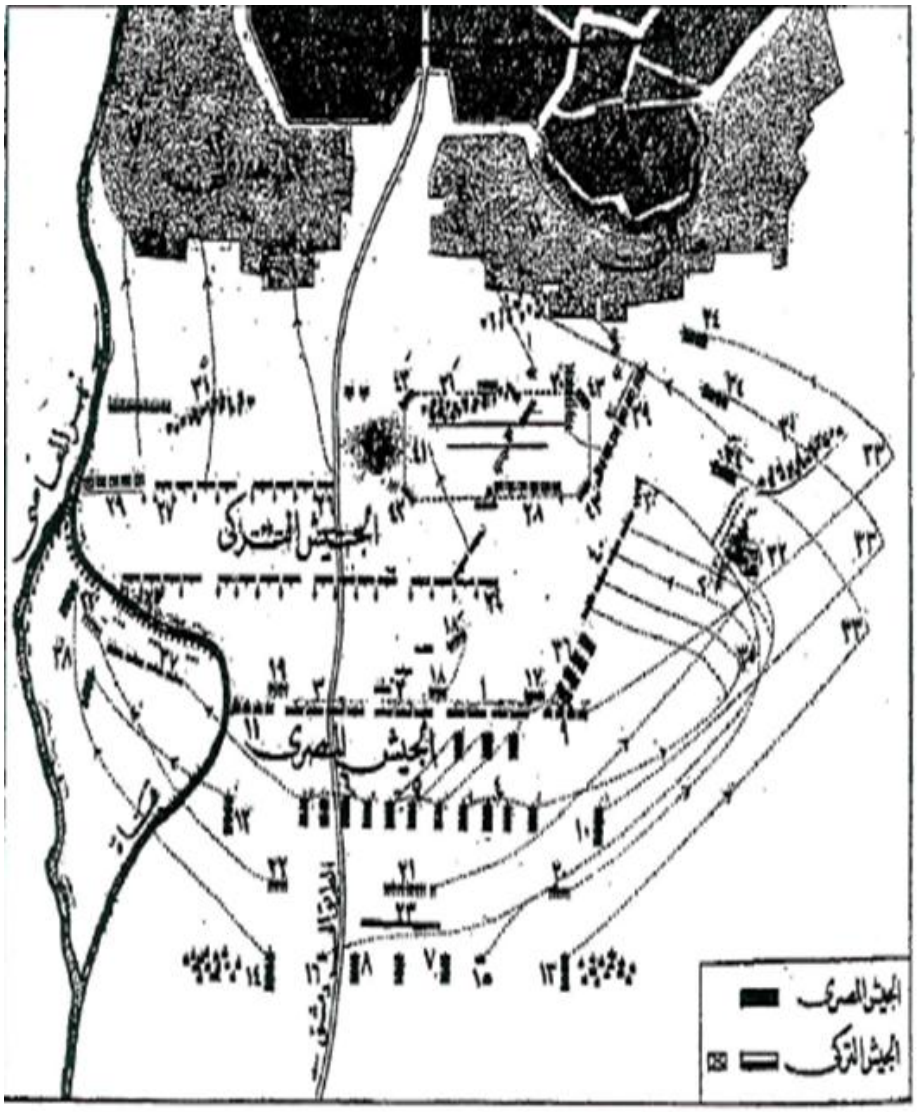

1 المرجع: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص233.

الملحق رقم 06 : خريطة معركة بيلان 30 جويلية 1832[1].

.

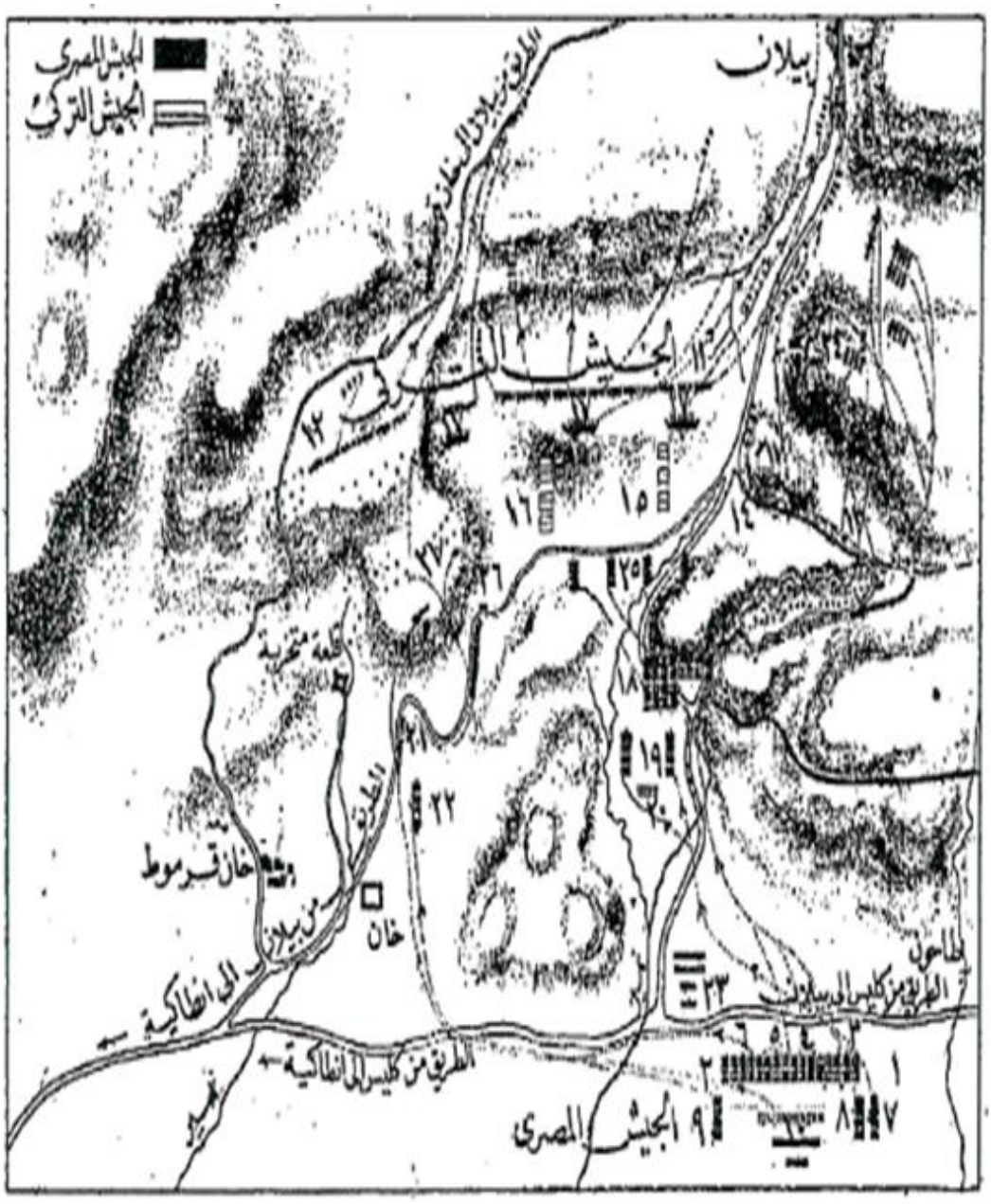

1 المرجع : عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص240.

الملحق رقم 07 : خريطة معركة قونية 21 ديسمبر 1832[1].

.

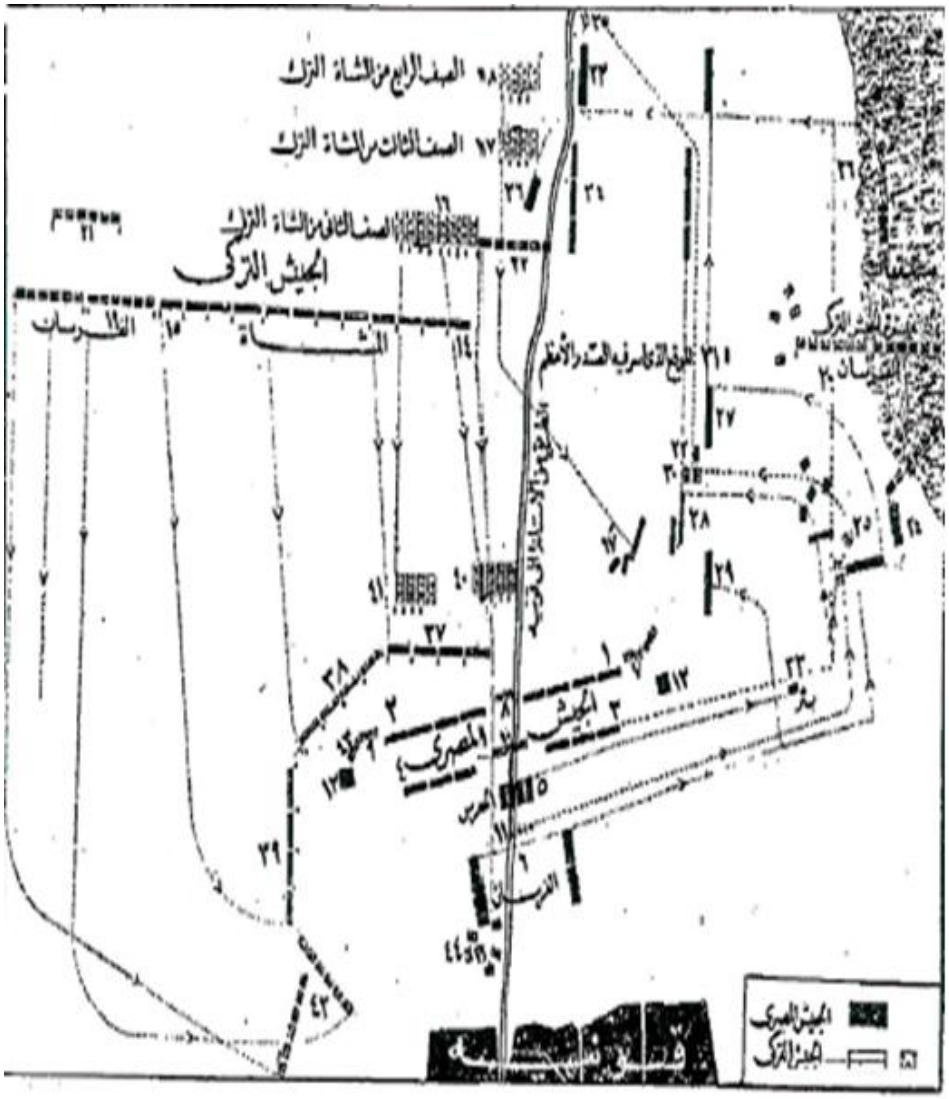

1 المرجع : عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص247

الملحق رقم 08 : خريطة معركة نصيبين 24 جوان 1839[1].

1 المرجع : عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص279.

الملحق رقم 09 : ملحق بمعاهدة لندن 15 ماي1840 [1].

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :

١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر .

وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المبينة بعد مع اعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد اعلانها اليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان الى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد واقليم اطه .

٢ — اذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدة عشرة أيام أخر بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ — تعيين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها .

٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون أن يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة .

٦ — القوات البرية والبحرية التى تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءا من قوات الدولة .

٧ — يعتبر هذا القانون كأنه متمم للمعاهدة وداخل فيها حرفا بحرف ما

بالمرستون نيومان بولوف برنوف شكيب

1 المرجع :**محمد عبد العزيز رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، ج1، 205.

البيبليوغرافيا

قائمة الببليوغرافيا:

❖المصادر العربية والمعربة:

1.أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية** "بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير"، جامعة بيروت الأمريكية، 1940م.

2.البيطار عبد الرزاق، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تح: محمد بهجة البيطار، ط2، دار صادر، بيروت، 1964م.

3.الجبرتي عبد الرحمن بن الحسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تح: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،ط6، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1997م.

4.دافين بريس، **مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسي بريس دافين في مصر (1807-1879)م**، تر: جمال الضيطاني، القاهرة، 1991م.

5.الرجبي خليل بن أحمد، **تاريخ الوزير محمد علي باشا**، تح :دانيال كريسيليوس وآخرون، ط1،دار الآفاق العربية، 1997م.

6.رؤوف عباس حامد، **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا**، تح: أمينة عامر وأخرون، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1431هـ،2010م.

7.الشدياق طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، تح: فؤاد أفرام البستاني، بيروت، 1969م.

8.فريد بك محمد المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح :إحسان حقي، ط1،دار النفائس، بيروت،1981م.

9.قرألي بولس الخوري ، **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا ''نقلا عن تقارير أنطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا (1831-1841)م**،مطبعة لبنان،1937م.

10. مشاقة ميخائيل، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان،** تح: سهيل زكار، التكوين للدراسات، دمشق، 2006 م.

11. مؤلف جهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا،** تح: أحمد غسان سبانو، دار القتيبة، دمشق، 1969م.

❖المراجع :

أ/– المراجع العربية والمعربة :

1. الإسكندري عمر، حسن سليم، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر،** ط2،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

2.أصاف بك يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن،** تقديم:محمد زينهم محمد عزب، ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

3.الأنصاري ناصر، **المجمل في تاريخ مصرالنظم السياسية والادارية،** ط2، دار الشروق، القاهرة، 1997م.

4.أنينل الكسندرو فنادولينا، **الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في الثلاثنيات وأربعينيات القرن التاسع عشر،** تر: محمد إبراهيم، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م.

5.الأيوبي إلياس، **محمد علي سيرته و أعماله وآثاره،** ط1،شركة الهنداوي، القاهرة، 2014م.

6.البدري عبد الستار محمد، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي،** ط1،دار الشروق، مصر، 2001م.

7.بركات داود، **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1836م**،شركة الهنداوي، مصر، 2012م.

8.بركات مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب و الوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار و الوثائق و المخطوطات) 1517–1924،** دار عريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

9. حنا عبد الله، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**،ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980م.

10. حويك طنوس إلياس، **صفحة من تاريخ مصر**، د ب ط، 1914م.

11. الرافعي عبد الرحمن، **عصر محمد علي**، ط5،دار المعارف، القاهرة، 1989م .

12. رفعت محمد عبد العزيز، **الجيش المصري وحروب الشام الأولى دراسة في ضوء وثائق عابدين**، ط1،عين للدراسات و البحوث، 1999م.

13. ـــــ ـــــ، **تاريخ مصر السياسي في الأزمة الحديثة**، ج1،المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1934 م.

14. زكي عبد الرحمن، **حملة الشام الأولى والثانية**، بحث ضمن البحوث الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 –1948م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948م.

15. زيدان جرجي، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج1،شركة الهنداوي، القاهرة، 2012م.

16. سالم لطيفة، **الحكم المصري في الشام (1831–1841)**،ط2،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م.

17. سليمان هلا، **أثر الحملة المصرية على بلاد الشام (1831–1840)م ولاية طرابلس نموذجا**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس –لبنان، 2001م

18. سوادي هشام هاشم، **تاريخ العرب الحديث مع الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010م.

19. السيد عيد محمد، **إبراهيم باشا أبو العسكرية المصرية الحديثة**، المجلس القومي للشباب، مصر، 2009م.

20. الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1،مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة،1980م.

21. شيلشر ليندا، **دمشق في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، تر :عمرو الملاح ودينا الملاح، ط1،دار الجمهورية، سوريا، 1998م.

22. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

23. صافي خالد محمد، **الحكم المصري في فلسطين 1831–1841**، تر: تحسين عليان، ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، 2010 م.

24. صبري محمد، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، ط2، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1996م.

25. الصلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط5،دار المعرفة، بيروت، 2008م.

26. طه جاد، **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977م.

27. عبد الفتاح عصام، **حكاية رجل سبق عصره أيام محمد علي عبقرية الإرادة ...وصناعة التاريخ**، الشريف ماس للنشر والتوزيع، مصر، د ت ط.

28. عبيد جميل، **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824–1827**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م.

29. عطا الله أسعد مرفت، **العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي**، ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م.

30. عمر عبد العزيز عمر، **دراسات تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517–1956)**م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

31. غربال محمد شفيق، **محمد علي الكبير**، شركة الهنداوي، القاهرة،2012.

32. الغنام سليمان، **سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية و السودان واليونان وسوريا (1811–1840)قراءة جديدة**، ط1،المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004م.

33. فرج السيد، **حروب محمد علي**، مطبعة التوكل، مصر، 1999م.

34. أبو الفضل محمد عبد الفتاح، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999م.

35. فهمي خالد، **كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، تر:شريف يونس، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001م.

36. فهمي زكي، **صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

37. كرد علي محمد، **خطط الشام**، ط3 مكتبة النوري، دمشق، 1983م.

38. كواترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700–1922**م،تع :أيمن الأرمنازي، ط1،مكتبة العبيكان، 2004 م.

39. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986م.

40. مناع عادل، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800–1918)م**، ط2،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995م.

41. مورو محمد، **كفاح شعب مصر عصر محمد علي**،ط1،مطبعة الغد، مصر،2007م.

42. واكيم جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**،ط2،شركة المطبوعات، بيروت،2013م.

43. ياغي أحمد إسماعيل، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العبيكان، 1998م.

44. يانج جورج، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل**، تع: علي أحمد شكري، ط2،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

45. يني جرجي أفندي، **تاريخ سوريا**، المطبعة الأدبية، بيروت، 1881م.

ب- المراجع الأجنبية :

1-Henry Dodwell, **The Foudner Of Modern Egypt**, **A Study Of Muhamed Ali**, Cambridge university Press, 1931.

2-lassaciation egyptienne de paris, **Documents diplomatiques concernant l'egypte de mehemet-alij usqu'en 1920**, Editions ernest leroux, paris, 1920.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839م-1876م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: الغالي غربي، الجزائر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص التاريخ الحديث، 2008-2009م.

2. أبو حاكمة أحمد مصطفى، **دراسة علاقة فلسطين بمشروعات محمد علي و إبراهيم باشا في الشام**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف : محمد فؤاد شكري، جامعة القاهرة، مصر، 1 ذي الحجة 1373هـ الموافق لـ31جويلية 1954م.

3. رشوان مالك محمد أحمد، **الشام تحت حكم محمد علي (1247-1257هـ/1832-1841م)**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف :مصطفى محمد رمضان، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، 1984م.

4. الروقي عايض بن خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية(1831-1839)م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف محمد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1985م.

❖ المقالات :

1-بلال علي هدى، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه (1830-1841)م**،مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد10،العدد4، 16-60-2011.

2- ـــــ ـــــ،**قوة مصر العسكرية ومحمدعلي في اخماد ثورة اليونان (1821-1827)م**، مجلة **جامعة تكريت للعلوم**،المجلد 18،العدد10،أكتوبر2011.

3-عباس رؤوف، **إبراهيم باشا الكبير**، مجلة الهلال، ديسمبر،2004م.

4-العربيات غالب عبد أحمد،شنيكات خالد حامد طاهر،**الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (1831-1841)م قراءة جديدة في التدخل الدولي**، قسم العلوم

الأساسية كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مجلة الدراسات التاريخية العددان 117-118،جانفي –جوان،2013م.

.

الفهرس

فهـرس المحتويـات

إهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ - و

الفصل التمهيدي: أوضاع بلاد الشام قبيل توسعات محمد علي

1- الإطار الجغرافي لبلاد الشام **09-09**

2- **الأوضاع العامة في بلاد الشام قبيل الحملة المصرية**..... **16-10**

أ- الوضع الإداري..... 11-10

ب- الوضع السياسي 13-11

ج- الوضع الاقتصادي 15-13

د- الوضع الاجتماعي 16-15

3-شخصية محمد علي باشا **22-16**

أ- ميلاده ونشأته 16-16

ب- انتقاله إلى مصر 17-17

ج- وصوله للسلطة 22-17

الفصل الأول :مقدمات الحملة المصرية على بلاد الشام وبواعثها

1-جذور تفكير محمد علي باشا في بلاد الشام **33-24**

2- **البواعث السياسية والاستراتيجية** **42-33**

أ- البواعث السياسية 41-33

ب- البواعث الاستراتيجية 42-41

3- **البواعث الاقتصادية** **44-42**

4- **البواعث الاجتماعية** **47-45**

الفصل الثاني :الحملة المصرية والمواقف الدولية منها

1- التحضير للحملة المصرية 51-49

2-مراحل السيطرة على بلاد الشام 62-51

أ- صدام عكا الكبير 26 نوفمبر 1831م 54-51

ب-معركة حمص (معركة الباشاوات) 8 جويلية 1832م 57-54

ج-معركة بيلان 29 جويلية 1832م..... 60-57

د- معركة قونية (معركة الساعات السبع) 21 ديسمبر 1832م 62-60

3-مواقف أهل الشام من الحملة..... 65-62

أ-النصارى 64-63

ب- سكان نابلس..... 64-64

جـ- أهل جبل لبنان..... 65-64

د- الدروز 65-65

4- الموقف الدولي من الحملة المصرية ومعاهدة كوتاهية 73-65

أ-الموقف الدولي من الحملة المصرية 71-65

ب-معاهدة كوتاهية أفريل- ماي 1833م 73-71

الفصل الثالث :الحركات المضادة لمحمد علي باشا في بلاد الشام وإنهيار الحكم المصري

1-دوافع الحركات المضادة وأسبابها 82-75

أ-الضرائب 77-75

ب-نظام الاحتكار 79-77

ج- التجنيد الإجباري 80-79

د-نزع السلاح 82-81

2-أهم الثورات ضد الحكم المصري 93-82

أ-ثورة فلسطين أفريل – سبتمبر 1834م 86-82

ب- ثورة النصيرية أكتوبر 1834م 87-86
ج- ثورة حوران نوفمبر 1837م 89-87
د-ثورة لبنان 1840م 92-89
3-الدولة العثمانية وتجدد القتال 101-92
أ-معركة نصيبين 24 جوان 1839م 99-95
ب-معاهدة لندن 15 جويلية 1840م 101-99
4-انهيار الحكم المصري في بلاد الشام 108-101
أ-قيام الحرب بين مصر والحلفاء 103-101
ب-انسحاب الجيش المصري من بلاد الشام 105-103
ج-نتائج الحكم المصري في بلاد الشام 108-105
الخاتمة 113-111
الملاحق 123-115
البيبليوغرافيا 132-125
فهرس المحتويات 136-134